

Mngool.com

الجمعية التاريخية السعودية

بحوث تاريخية

سلسلة محكمة من الدراسات التاريخية والحضارية

تجزئة اليمن: النزاع البريطاني العثماني في جنوب اليمن ١٨٧٢- ١٨٧٣م (١٢٨٩- ١٢٩٠هـ)

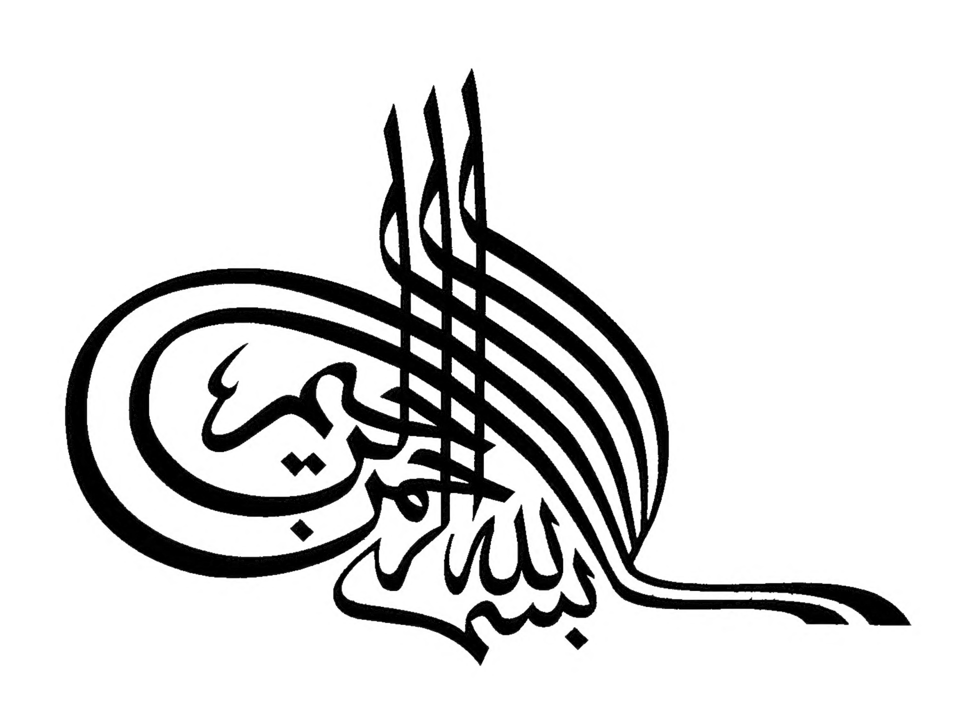
الدكتور/ عبدالرحمن بن راشد الشملان

جامعة الملك سعود – الرياض

كلية الآداب – قسم التاريخ

الإصدار التاسع عشر

صفر ١٤٢٧هـ/ مارس ٢٠٠٦م



ح الجمعية التاريخية السعودية، ١٤٢٧هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الشملان، عبدالرحمن بن راشد
تجزئة اليمن: التراع البريطاني العثماني في جنوب اليمن ١٨٧٢- ١٨٧٣م (١٢٨٩- ١٢٩٠هـ)
/ عبدالرحمن بن راشد الشملان - الرياض ١٤٢٧هـ
١٦٧: ١٧ × ٢٤سم (سلسلة محكمة في الدراسات التاريخية والحضارية)
ردمك: ٦-٥-٩٤٢٨-٩٩٦٠
١- اليمن - تاريخ- الاحتلال البريطاني ٢- اليمن- تاريخ العصر العثماني
أ. العنوان ب. السلسلة
ديوي ٩٥٣,٢ ١٤٢٧/٦٦٣هـ

رقم الإيداع : ١٤٢٧/٦٦٣
ردمك : ٦-٥-٩٤٢٨-٩٩٦٠

البحوث ترسل باسم رئيس التحرير
العنوان : ص. ب: ٢٤٥٦ – الرياض: ١١٤٥١ – تليفاكس: ٤٦٧٤٠٨٩
المملكة العربية السعودية
الموقع على الإنترنت والبريد الألكتروني
www. Saudi historical society.com
info @ Saudi-historical-society.com

الرئيس الفخري

للجمعية التاريخية السعودية

صاحب السمو الملكي الأمير/ سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

أمير منطقة الرياض

الهيئة الاستشارية

هيئة التحرير



الاشتراك السنوي

العدد شاملاً أجور البريد

العالم العربي (قيمة النسخة):

الأفــــــــــراد :	٢٠ ريـــــــــالاً
المؤسســــــــات :	٤٠ ريـــــــــالاً
الاشتراك الســـــنوي :	[ستة أعداد في السنة]
للأفــــــــــراد :	١٠٠ ريـــــــالاً
للمؤسســـــــات :	٢٠٠ ريـــــــالاً

خارج الوطن العربي:

الأفــــــــــراد :	١٠ دولار أمريكـــــي
المؤسســــــــات :	٢٠ دولار أمريكـــــي
الاشتراك الســـــنوي :	[ستة أعداد في السنة]
للأفــــــــــراد :	٢٠ دولار أمريكـــــي
للمؤسســـــــات :	٤٠ دولار أمريكـــــي

ترسل الاشتراكات بشيك مصدق باسم:

الجمعية التاريخية السعودية – المملكة العربية السعودية – الرياض

عنوان المراسلة:

ص. ب: ٢٤٥٦ الرياض: ١١٤٥١ تليفاكس: ٤٦٧٤٠٨٩

المملكة العربية السعودية/ جامعة الملك سعود

محتويات الكتاب

فهرس الخرائط

فهرس الملاحق

إهداء

إلى أخي الكريم

الدكتور / عبدالله بن محمد باسودان

(استاذ الإقتصاد -سابقًا- جامعة الملك سعود،

وعضو الهيئة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي الأعلى)

كلمة شكر وتقدير

في البداية، أتوجه إلى كل من ساعدني بإخراج هذا العمل سواء كانوا أفرادًا أو مراكز علمية ووثائقية في داخل المملكة وخارجها، فلهم جميعًا عظيم الشكر والامتنان، والله لا يضيع أجر المحسنين.

وأخص بالشكر والعرفان جميع الزملاء الذين قرأوا البحث في صياغته الأولى، وكذلك لجنة التحكيم الموقرة، على حسن صبرهم وجهدهم وتصويباتهم القيمة. وأيضًا، لا يسعني إلا أن أسجل كل الشكر والتقدير لأولئك الذين كرموني بمساعدتهم على إتمام هذه الدراسة، خاصة أ.د. محمد الشعفي، أ.د عبدالعزيز الهلابي، د. عبداللطيف الحميدان، د. محمد الفريح، د. عبدالله المطوع، د. سهيل صابان، د. عبدالله الزيدان، د. عبدالله السيف، د. عمر العقيلي، د. محمد القريني، أ. حمد العنقري، طالب الدكتوراه، أ. ناصر أبوالعلا، الذي طبع البحث وأشرف على تحريره وإخراجه، وجزيل الشكر والتقدير موصول للجمعية التاريخية السعودية، بمجلس إدارتها وهيئاتها العلمية المحترمة، التي شرفتني بنشر هذه الدراسة، وكما أشكر كافة الزملاء والإخوان ومنسوبي قسم التاريخ على ما يحيطونني به من تقدير ورعاية كريمة، راجيًا من الله أن أكون دائمًا عند حسن ظن الجميع.

وأخيرًا، لا بد أن اعتذر عن جميع الأخطاء الإملائية والنحوية وغيرها، التي قد ترد في الدراسة، وتلك مسؤولية أتحملها دون غيري. كما أعتذر لأسرتي عن كل عناء وإزعاج.

والله الموفق

د. عبدالرحمن بن راشد الشملان

تقديم

يسر هيئة تحرير "بحوث تاريخية" أن تقدم لقرائها الكرام إصدارها التاسع عشر وعنوانه: "تجزئة اليمن: النزاع البريطاني العثماني في جنوب اليمن ١٨٧٢-١٨٧٣م (١٢٨٩-١٢٩٠هـ)" للزميل عبدالرحمن الشملان. لا ريب أن الموضوع مهم جدًا فقد كانت السنتان- فترة البحث- زاخرتين بالأفعال وردود الأفعال لكل من الجانب البريطاني والعثماني. ورغم أن هذه الأحداث كانت تدور في ركن قصي عن مراكزهما الرئيسية أو عن مجالاتها الحيوية البارزة إلا أن النزاع على الحدود في جنوب اليمن أصبح -كما ذكر الباحث- مصدر توتر العلاقات البريطانية العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨م. وترك إرثًا ثقيلاً تطور إلى قضية صراع شديد بين اليمن في العهدين الإمامي والجمهوري على التوالي من جهة، وبين بريطانيا في جنوب اليمن من جهة أخرى، واستمر كذلك سببًا رئيسيًا للصراع الحدودي والسياسي بين شمال اليمن وجنوبه بعد الاستقلال حتى تم توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي في سنة ١٩٩١م.

لقد ختم الباحث الموضوع بتقصي معلوماته من كل المصادر المتاحة خاصة الوثائق في الإرشيفات البريطانية والعثمانية وكذلك المصادر المحلية، وقام بدراستها وتحليلها ووصل إلى نتائج هامة مما يجعل البحث إضافة متميزة في تاريخ اليمن الحديث.

وهيئة التحرير "بحوث تاريخية" تقدم للمؤلف الفاضل خالص الشكر والتقدير حيث خصها بنشر هذا البحث القيم.

رئيس هيئة تحرير بحوث تاريخية

أ.د. عبدالعزيز بن صالح الهلابي

مقدمة

تعالج الدراسة النزاع البريطاني العثماني في عامي ١٨٧٢- ١٨٧٣م (١٢٨٩ - ١٢٩٠هـ) حول مناطق النفوذ[١]، فيما سمي سابقا من قبل بريطانيا "بالمحميات" في جنوب الجزيرة العربية، وما يطلق عليه جنوب اليمن في الوقت الراهن[*]، وتوضح مدى تأثير هذا النزاع على خلق حدود قسرية بالمنطقة، في عامي ١٨٧٢- ١٨٧٣م، مما أدى إلى فصل جنوب اليمن عن شماله. ويمكن القول أنه في تلك السنتين المذكورتين تحديدا، ونتيجة لتطور الاستعمار البريطاني، تم تغيير واقع اليمن في جنوبه وشماله وصرفه عنه مساره الطبيعي، مما جعل إعادة تصحيح هذا الانحراف حتى اليوم عبئا مؤلمًا ومكلفًا للأجيال اللاحقة.

ولهذا، تعالج الدراسة طبيعة النزاع البريطاني العثماني وأسبابه خلال عامي ١٨٧٢- ١٨٧٣م، في جنوب اليمن وتبين مظاهره في جوانبه الدبلوماسية والسياسية والعسكرية، معتبرة أن هذه الفترة تمثل، بحد ذاتها، بداية مرحلة تاريخية حاسمة في تكوين المنطقة ومستقبلها حيث نجحت بريطانيا بإقامة الركائز الرئيسة للاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، الذي استمر حتى عام ١٩٦٧م.

---

(١) مجال النفوذ أو التأثير (Sphere of Influence) مصطلح أوروبي ذاع إستعماله في كثير من الكتابات في القرن العشرين، خاصة تلك التي تتعلق بمسائل السيادة في القانون الدولي. وهذا المفهوم في الأصل إبتدعه الإنجليز من منظري مفهوم الإستعمار في القرن التاسع عشر. وبالرغم من غموضه، فإنه عمومًا يعني أي شكل من أشكال السيطرة (الإستعمار) المباشرة أو غير مباشرة، دون أن تتحمل الدولة المستعمرة أية التزامات مادية وقانونية تجاه المناطق المعنية. وعلى أية حال، فإن المؤلف يستعمل مصطلح النفوذ أو التأثير كصيغة للتعبير عن السيطرة المباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت قوة أجنبية إستعمارية أو قوة محلية أو إقليمية. وللمزيد حول مفهوم المصطلح انظر: سموحي فوق العادة، **معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية**، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٦م، ص ص٤٠٧-٤٠٨.

(*) يلتزم المؤلف بمصطلح جنوب اليمن تأكيدًا على وحدة اليمن من الناحية التاريخية.

كما يجدر التأكيد على أن الوضع الذي شكلته الحكومة البريطانية، خلال سنتي ١٨٧٢- ١٨٧٣م، ترك إرثًا ثقيلاً مع الوقت، وأصبح مصدر توتر للعلاقات البريطانية العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم تطور إلى قضية نزاع شديد، في العهدين الإمامي والجمهوري على التوالي، بين اليمن من جهة وبريطانيا في جنوب اليمن من جهة أخرى، وبقي كذلك سببا رئيسا للصراع الحدودي والسياسي بين شمال اليمن وجنوبه بعد الاستقلال حتى تم توحيد الشطرين الشمالي والجنوبي من اليمن في سنه ١٩٩١م.

ففي عام ١٨٧٢م (١٢٨٩هـ) جاء العثمانيون إلى اليمن، واستطاعوا أن يسيطروا على معظم أجزاء اليمن خلال عامين، مما أدى إلى رد فعل قوي من قبل بريطانيا التي شرعت بقوة إلى مجابهة النفوذ العثماني الجديد. وفي إعتقاد الباحث أن مجيء العثمانيين إلى اليمن في تلك السنة عمل على إحداث تحول جذري في السياسة البريطانية تجاه المنطقة بوجه خاص. فمن حينها بدأت الدوائر البريطانية، ممثلة في حكومة الهند البريطانية وسلطات مستعمرة عدن، بالتدخل الفعلي والمباشر في كافة الشؤون الداخلية وإحكام القبضة على العلاقات الخارجية والمشيخات جنوب اليمن وقبائلها.

ولتحقيق هذه السياسة، فمنذ عام ١٨٧٢م لم تعد السلطات البريطانية تكتفي بالاعتماد على الإتفاقات القديمة البسيطة، التي سبق أن أجرتها سلطات عدن مع قليل من مشائخ المنطقة، بعيد إحتلال عدن عام ١٨٣٩م (١٢٥٤هـ)، التي كانت تقتصر على ضمان أمن مستعمرة عدن وسلامة تجارتها مع المناطق المجاورة. وهنا، وكرد فعل على الحملة العثمانية على اليمن في عام ١٨٧٢م، باشرت الحكومة البريطانية بكل السبل على إبتداع أساليب جديدة ومزاعم مختلفة حول أحقيتها بالسيطرة على قبائل ومشيخات جنوب اليمن من أجل صد التأثير العثماني على المنطقة، وكذلك سخرت جهودها في توسيع رقعة النفوذ البريطاني

المباشر، وتثبيته في كافة أنحاء جنوب اليمن، مما أدى إلى تجزئة المنطقة وخلق كيانات مصطنعة في تكوينها وقبائلها وحدودها.

حسب علم الكاتب، لا توجد دراسة سابقة مستقلة عن الموضوع، وإن وجد استعراض وإشارات متناثرة في المؤلفات الأجنبية والعربية التي تعرضت إلى تاريخ اليمن وجنوب الجزيرة العربية بشكل عام. ولعل أبرز الدراسات الأجنبية التي يمكن الإشارة إليها بإقتضاب، هي، دراسة ر. ج. جافن[٢]: **عدن تحت الحكم البريطاني** (R. J. Gavin, 1975). وبغض النظر عن آراء الكاتب في الدفاع عن السياسة البريطانية، فإن هذه المساهمة كانت بحق أول دراسة وثائقية عامة، حول تاريخ الإستعمار البريطاني منذ سقوط عدن حتى انسحاب بريطانيا من جنوب الجزيرة في عام ١٩٦٧م. كما قام زكي هـ. كور[٣]: **تاريخ عدن** (Zaki H. Kour, 1981) بدراسة لاحقة سدت كثيرا من الثغرات حول علاقات بريطانيا مع مشيخات جنوب اليمن، خاصة سلطنة لحج. وتتميز هذه الدراسة كسابقتها بشموليتها وغنى مصادرها الوثائقية، رغم أنها اجتهدت في تبرير السياسة البريطانية وأهدافها في المنطقة.

كما اطلع الباحث على دراسة، مدحت جليك[٤] (Mithat Çelik,1991): **اليمن في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**. وقد استعرض الباحث النفوذ العثماني في اليمن، في تلك الفترة حتى الحرب العالمية الأولى، وقد حاول

---

(٢)

R. J. Gavin, **Aden under British Rule 1839- 1967**, London, C. Hurst and Company, 1975.

(٣)

Zaki H. Kour, **The History of Aden 1839- 1872**, London, Frank Cass, 1981.

(٤)

Mithat Çelik, **XIX. Yűzyilin Sonu Ve XX. Yűzyilin Başinda Yemen.**

(أطروحة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة فرات، تركيا، ١٩٩١م).

أن يؤكد أن الدولة العثمانية استفادت من أخطاء تجاربها السابقة، فاستطاعت أن تنجح بسهولة بالسيطرة على اليمن في عام ١٨٧٢م، إلا أنها اصطدمت فيما بعد بعقبات متعددة من أبرزها موقف بريطانيا في عدن، وتمرد الإمامة في اليمن، وكذلك سوء إدارة الولاة ... إلخ. وبالرغم أن هذه أسباب صحيحة، إلا أن الباحث لم يعالج معظم الجوانب بطريقة علمية مقنعة، وعلى سبيل المثال لم يفرد شيئاً مهمًا عن الموقف البريطاني، ما عدا عموميات لا تتجاوز الصفحة أو الصفحتين على الأكثر. وعلى كل حال، فإن هذا البحث قد يكون مفيداً، إلى حد ما، في فهم وجهة النظر الرسمية للدولة العثمانية وتبريراتها في تلك الفترة.

أما الدراسات العربية فإن من أبرزها دراسة، جاد طه[٥] (١٩٧٠م): **سياسة بريطانيا في جنوب اليمن**، التي غطت كثيرا من الأحداث المهمة خلال القرن التاسع عشر، ويعود لها كثير من الفضل والريادة، لأنها كانت أولى الدراسات العربية التي شقت الطريق في هذا الميدان، كما اعتمدت على مصادر ووثائق مهمة.

كذلك ساهم ذاروق عثمان أباظه في عملين مهمين[٦]: الأول (١٩٧٥م)، **الحكم العثماني في اليمن، والثاني (١٩٧٦م)، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر**. وبالنسبة لدراسة أباظه الأولى، فعلى الرغم من تركيزها على الحكم العثماني ومظاهره في اليمن منذ عام ١٨٧٢م حتى انهيار الدولة العثمانية

---

(٥) جاد طه، **سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، ١٧٩٨- ١٩٦٣م**، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٢، (د.ت).

(٦) فاروق عثمان أباظه، **الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢- ١٩١٨م**، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٦٨م، **عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ١٨٣٩- ١٩١٨م**، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٧م.

في الحرب العالمية الأولى، إلا أنها استعرضت معلومات قيمة عن العلاقات العثمانية البريطانية في جنوب الجزيرة العربية. أما دراسة أباظه الثانية، فقد تناولت السياسة البريطانية في جنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر منذ احتلال عدن عام ١٨٣٩م حتى الحرب العالمية الأولى. وفي الحقيقة فإن العملين يكملان بعضهما، كما أن كثير من الجوانب والمعلومات قد تتماثل فيما بينهما. وهذا النهج من قبل أباظه ينبغي أن يكون أمرا متوقعا ومقبولا، بسبب طبيعة وتداخل الموضوعات المتشابهة. وعلى كل حال، فإن الدراستين، خاصة الثانية، ضمت مجموعة من المصادر والوثائق الرئيسة، مما ساعد الباحثين العرب بالتعرف على كثير من المصادر الأولية والمعلومات عن تاريخ اليمن الحديث.

وكذلك تجدر الإشادة بدراسة، نبيل رضوان[٧]، (١٩٨٣م) في: **الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس**. إذ استعرضت النفوذ العثماني في المنطقة، بما فيها اليمن، خلال الفترة المعينة، معتبراً، بحق، أن افتتاح قناة السويس بداية لتطورات خطيرة في مجرى تاريخ التجارة الدولية من جهة، وفي العلاقات الدولية السياسية والاستراتيجية من جهة ثانية. وفيما يتعلق في جنوب اليمن أكد الباحث أن بريطانيا لجأت إلى تغيير سياستها تجاه القبائل المحيطة بعدن، بعد إفتتاح قناة السويس، وذلك بعقد معاهدات حماية مع القبائل بدلاً من معاهدات الصداقة والسلم. وبالرغم أن هذه الدراسة تناولت عدة جوانب تاريخية صعبة في تلك الفترة المعقدة، إلا أن الباحث نجح بالإمساك بزمام كثير من الجوانب ضمن إطار جيد.

ومن دون التقليل من أهمية المؤلفات العربية، فإنه تجدر الإشارة إلى

---

(٧) نبيل عبدالحي رضوان، **الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد إفتتاح قناة السويس، ١٢٨٦ - ١٣٢٦هـ/ ١٨٦٩ - ١٩٠٨م**، جدة، تهامة، ١٩٨٣م.

ملاحظة أساسية حول دقة بعض المعلومات في المراجع العربية، خاصة تلك التي تتعلق بمجال هذه الدراسة في فترتها الزمنية ١٨٧٢- ١٨٧٣م، حيث يلاحظ أن الكتابات العربية السابقة وما شابهها إعتمدت، إلى حد كبير، على تلخيص عام من بعض التقارير في سجلات البرلمان البريطاني للفترة ١٨٧٢- ١٨٧٤م[٨]. وبالرغم من هذا الجهد المحمود فقد شاب هذا التلخيص كثير من الغموض، كما وقع بأخطاء مخلة في ترجمة بعض الأسماء والأماكن.

وعلى سبيل المثال، لا الحصر، تُرجمت إمارة الضالع (Dthala) إلى دثله، وأيضا الضالعي (Dthali) إلى دثيلي ... إلخ[٩]. ودون شك، فإن هذين الأسمين لا وجود لهما في جغرافية اليمن، كما أن تلك الكتابات العربية، مثلاً،

---

(٨) من أهم هذه التقارير:

Public Record Office (PRO): **Parliamentary Papers** (pp.) F. 216, **"Correspondence Respecting Turkish Proceedigns in the neighbourhood of Aden (CRTP). Presented to both houses of Parliament of her Majesty's 1872- 1874", Cabinet Papers (CP).** Foreign Office, (FO) 424/32.

أيضا أنظر:

"Correspondence respecting Turkish proceedings in the neighbourhood of Aden, 1872- 1873: Ottoman occupation of San'a and Yemen: Ottoman approaches to local chiefs: Britain informs the Ottoman Empire of its treaty instituting a British protectorate January 1874", FO 881/2420.

وفيما بعد، مع أوائل التسعينات من القرن الماضي، تم نشر التقارير المذكورة ضمن كم هائل من الوثائق الأخرى في سلسلة الإصدارات الأرشيفية البريطانية. أما فيما يتعلق بموضوع الدراسة فيمكن الرجوع بصورة خاصة إلى:

Richard Schofield, ed., **South-West Arabia, (Vol. 3) The Shaping of State Territory in South- West Arabia (1),** England, Antony Rowe Ltd, Chippenham. Archive Editions, 1993. Also, Doreen and Leila Ingrams, eds., **Records of Yemen 1798- 1960**, Vols. 1, 2, 3, 4, Chippnham, Antony Rowe, Archive Editions, 1993.

(٩) على سبيل المثل لهذا النوع من الإلتباس، راجع طه، **سياسة بريطانيا**، ص ص٢٨٧- ٢٩٣، أباظه، **عدن والسياسة البريطانية**، ص٤٢٠، رضوان، **الدولة العثمانية**، ص ص١٢١- ١٢٢.

استعملت مفردة دثينة، عند الحديث عن إمارة الضالع، متوهمة أن كتاب التقارير الإنجليز ربما قصدوا بالأصل منطقة دثينة. وإذا كان من الصحيح أن منطقة دثينة وجدت في جنوب اليمن، إلا أنها كانت بعيدة عن أحداث المنطقة المعنية خلال الفترة المذكورة. وتقع منطقة دثينة بين عدة مشيخات حيث يحدها من الشمال العوالق العليا ومن الشرق العوالق السفلى ومن الجنوب الفضلي ومن الغرب العوذلي(*) ونتيجة لهذا الإلتباس، وقع الكتاب العرب المتأخرون بهذه الأخطاء المتعددة، وساروا على تداولها كحقائق ومسلمات، ورغم هذا، فإن الباحث لا يبرئ نفسه إطلاقًا من أن يقع بمثل هذه الأخطاء خاصة عند ترجمة بعض الأسماء والأعلام والمواقع.

وفيما يتعلق بالوثائق العثمانية أود أن أوضح بأني حاولت في الأرشيف العثماني في إستانبول، البحث عن بعض الوثائق العثمانية ذات الصلة المباشرة بالعلاقات البريطانية العثمانية في جنوب اليمن في عامي (١٨٧٢- ١٨٧٣م)، إلا أني لم أجد إلا القليل. وقد ترسخت القناعة بأن هذا النوع من الوثائق لا بد من تواجدها في الأرشيف العثماني إلا أنه لم يتم تصنيفها بعد. وكذلك كررت البحث في كل من مركز البحوث والدراسات اليمنية، جامعة عدن، وفي المركز الوطني للوثائق في صنعاء، إلا أني لم أجد شيئًا مهمًا عن موضوع وفترة الدراسة، وبالرغم من كل هذا، فقد أمكن، لحسن الحظ، تعويض جوانب النقص من الوثائق العثمانية المحفوظة في الأرشيف البريطاني أو تلك المنشورة في

(*) أهم قبائلها المسيري والسعدي والحسيني، وأكبر قراها الحافة، انظر: صلاح البكري، **الجنوب الغربي، قديمًا وحديثًا ٤٠٠ ق.م- ١٩٦٧م**، جدة، دار العلم للطباعة والنشر، (د.ت)، ص ص١٤، ٢١٤. أيضا، أحمد جابر عفيف (إعداد) **الموسوعة اليمنية**، ج١، صنعاء- بيروت، مؤسسة العفيف الثقافية ومركز دراسات الوحدة العربية، (الطبعة المشتركة، ط٢)، ٢٠٠٣م، ص ص١٢٩٤- ١٢٩٥، انظر خارطة رقم (٥).

السجلات الوثائقية من قبل مجموعة إصدارات الأرشيف (Archive Editions) البريطاني، وأيضًا من الوثائق العثمانية المتيسرة والمصادر العثمانية والعربية، إضافة إلى الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة.

وتوخيًا لتأطير موضوع البحث وخدمة أهدافه العلمية، فقد تم عرض مادة الدراسة على خمس فصول رئيسة: يعالج الأول نمو المصالح البريطانية في البحر الأحمر وجنوب اليمن منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى احتلال عدن عام ١٨٣٩م، ثم يسلط الضوء على طبيعة النفوذ البريطاني في المنطقة فيما بين عامي ١٨٣٩- ١٨٧٢م. ويستعرض الفصل الثاني أبرز مظاهر النفوذ العثماني في جنوب غرب الجزيرة العربية -عسير والمخلاف السليماني واليمن- خلال القرن التاسع عشر حتى مجيء الحملة العثمانية على المنطقة المذكورة في عامي ١٨٧١- ١٨٧٢م. وبناء على هذا، تركز الدراسة، في الفصل الثالث والرابع والخامس، على النزاع البريطاني العثماني في جنوب اليمن في عامي ١٨٧٢- ١٨٧٣م، من النواحي السياسية والدبلوماسية العسكرية، وتوضح أسباب النزاع وتطوراته المختلفة في تلك الفترة المعنية، ثم تعالج توسع النزاع وتفاقمه حتى نهايته في آواخر عام ١٨٧٣م، وتشير إلى أبرز أثاره الوخيمة على تكوين تاريخ اليمن الحديث في جنوبه وشماله.

الفصل الأول

معالم النفوذ البريطاني في البحر الأحمر وجنوب اليمن

منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٧١م

تطور المصالح البريطانية حتى إحتلال عدن ١٨٣٩م:

توصف عدن بأنها شبه جزيرة تمتد كلسان في عمق خليج عدن في جنوب غرب الجزيرة العربية، وقد اكتسبت أهمية تجارية واستراتيجية منذ القدم، بسبب موقعها الجغرافي على طرق المواصلات البحرية للبحر الأحمر وأفريقيا، والهند والشرق بصفة عامة، وأيضاً لعمق مينائها وصلاحيته لرسو جميع أنواع السفن، إضافة إلى حصانته الدفاعية. ولهذا ظلت عدن دائمًا محط اهتمام خاص من قبل مختلف القوى في كافة العهود[١٠].

وفي العصور الحديثة أدركت القوى الدولية هذه الأهمية، فحاول البرتغاليون مرارًا احتلال عدن خلال العقد الثاني من القرن السادس عشر، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل[١١]. ثم انضوت عدن تحت لواء الدولة العثمانية عندما دخلت اليمن تحت الحكم العثماني في عام ١٥٣٨م (٩٤٥هـ) في عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠- ١٥٦٦م)، وقد دام الحكم العثماني لليمن

---

(١٠) خالد سالم باوزير، **ميناء عدن؛ دراسة تاريخية معاصرة**، الشارقة، دار الثقافة العربية للنشر، ٢٠٠١م، ص ص١٩- ٣٩.

(١١)

R. B. Serjent **The Portugues of the South Arabian Coast, Hadrami Chronicles, With Yemeni and European Accounts of Dutches Pirates of Mocha in the Seventeeth Century**, Beirut, Librairie Du Liban, 1974, pp.47-52.

لمدة تناهز القرن تقريباً[١٢]. ومع تنامي الإمامة الزيدية وقوتها في النصف الأول من القرن السابع عشر تمكن الأئمة الزيديون في عهد الدولة القاسمية، من إخراج العثمانيين من اليمن في عام ١٦٣٣م (١٠٤٤هـ)، كما بسطوا سيطرتهم على اليمن بما في ذلك إقليم لحج، وعدن ذاتها[١٣].

وبعد قرن تقريباً، ونتيجة للضعف السياسي لسلطة الإمامة الزيدية في اليمن في النصف الأول من القرن الثامن عشر، لم تلبث لحج أن خرجت كسلطنة مستقلة عن نفوذ صنعاء. ويرجع تأسيس سلطنة لحج إلى جهود الشيخ فضل بن علي بن صالح بن سلام (آل سلام) زعيم عشيرة العبدلي الذي استطاع أن ينفصل بلحج عن اليمن في عام ١٧٣٢م (١١٤٥هـ)[١٤].

ومنذ تلك الفترة، أصبحت لحج من أهم الكيانات السياسية في جنوب

---

(١٢) قطب الدين محمد بن أحمد النهرواني، **البرق اليماني في الفتح العثماني**، الرياض، دار اليمامة، ١٩٦٧م، ص ص٧٠- ٨٦.

(١٣) تنسب فرقة الزيدية إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، حيث قالوا بإمامة زيد بن علي، ثم قالوا بعده بالإمامة في كافة أبناء فاطمة على أن تتوفر له شروط الإمامة. وقد انقسمت الزيدية إلى عدة فرق في القرن الأول الهجري، وظهرت في اليمن في نهاية القرن الثالث الهجري. وعمومًا فإن زيدية اليمن ينتسبون إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي، الذي قدم إلى اليمن من الحجاز سنة ٢٨٤هـ/ ٨٩٧م، حيث دعا إلى نفسه بالإمامة، فكان المؤسس الأول لدولة الأئمة في اليمن. انظر: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، **الزيدية، نشأها ومعتقداها**، (د.م، د.أ) ط٣، ٢٠٠٠م، ص ص١١، ٣٠، ٩٨- ١٠٠، وللمزيد، حول عهد الدولة القاسمية وطرد الأتراك من اليمن وتوحدها، انظر: بدر الدين محمد بن إسماعيل الكبسي، **اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية**، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٨٤م، ج٢، ص ص١٦٨- ١٩١.

(١٤) أحمد فضل بن علي محسن العبدلي، **هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن**، بيروت، دار العودة، ١٩٨٠م، ص ص١٢٠- ١٢٣، أيضا، دلال بنت مخلد الحربي، **علاقة سلطنة لحج ببريطانيا (١٣٣٧- ١٣٧٨هـ/ ١٩١٨- ١٩٥٩م)**، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٧م، ص ص١٨- ٢١.

اليمن. وتعود هذه المكانة إلى خصوبة أراضي لحج الزراعية، وكذلك إلى موقعها المتميز على الطرق التجارية القادمة والذاهبة، من شمال اليمن إلى جنوبه، ولهذا جذبت لحج العديد من العشائر والقبائل الذين استقر الكثير منهم في قراها وحواضرها[١٥]. وفيما يتعلق بموقع لحج فقد كان يحدها من الغرب مشيخة الصبيحي، ومن الشمال قعطبة ومنطقة الحجرية، ومن الشرق مشيختي الفضلي والحوشبي، ومن الجنوب عدن وخليج عدن. ولقد أطلق الشيخ فضل على عشائر وقبائل لحج لقب عبادل، وذلك تأكيدًا للارتباط والتحالف السياسي للسكان مع أسرته وعشيرته. ومنذ عهد عبدالكريم بن فضل (١٧٤٢-١٧٦٦م)، الذي لقب بالسلطان، عُرفت لحج بسلطنة العبدلي أو العبادل، أو سلطنة لحج نسبة للبلاد، ثم أصبح استخدام الشهرتين متداولا[١٦].

ومع تطور المصالح التجارية للدول الأوروبية الحديثة، هولندا وإنجلترا وفرنسا، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وظهور الشركات التجارية الدولية الأوروبية، شركات الهند الشرقية، الإنجليزية والهولندية والفرنسية، وكذلك شركات التجارة الأمريكية في نهاية القرن الثامن عشر، اتجهت تلك الشركات إلى التنافس على تجارة اليمن والبحر الأحمر، خاصة تجارة البن، عن طريق الثغور اليمنية مثل المخا وعدن وغيرها[١٧].

وعدا عن الأهمية التجارية، فمع نهاية القرن الثامن عشر أصبح للسواحل

---

(١٥) من أشهر حواضر لحج، الحوطة، عاصمة السلطنة، والوهط والحمراء، وللمزيد حول سكان لحج وطبيعتها ومواردها، انظر: العبدلي، **هدية الزمن**، ص ص١١- ١٥، ٢٩- ٤٥، أيضا الحربي، **علاقة سلطنة لحج ببريطانيا**، ص ص٢١- ٢٦.

(١٦) نفسه، ص ص١١- ١٤، ٢١.

(١٧) Thomas E. Marston, **Britain's Imperial Role in the Red Sea Area 1800-1878,** Hamden, Connecticut, The Shoe string press, 1961, pp.24- 32.

اليمنية، خاصة عدن، بعدًا استراتيجيًا جديدًا نتيجة للحملة الفرنسية على مصر في عامي ١٧٩٨- ١٨٠١م، وطموح الفرنسيين للوصول إلى الهند والشرق عبر بوابة البحر الأحمر. ولذا، وإزاء الخطر الفرنسي، سارعت بريطانيا في مايو عام ١٧٩٩م إلى احتلال جزيرة ميون (بريم) التي تقع في القسم الضيق من باب المندب، وتبعد حوالي ٢كلم عن الساحل العربي[١٨]. وفي الوقت نفسه بذلت بريطانيا قصارى جهدها السياسي والدبلوماسي والعسكري في المنطقة لمجابهة المشروع الفرنسي في المشرق العربي، حتى استطاع الأسطول الإنجليزي من تحطيم الأسطول الفرنسي في أبي قير على الساحل المصري في أغسطس عام ١٧٩٩م[١٩].

ومنذ ذلك التاريخ، وبالرغم من زوال خطر الفرنسيين وانسحابهم من مصر في عام ١٨٠١م، نشطت شركة الهند الشرقية الإنجليزية في العمل على تأمين نفوذ بريطانيا السياسي والتجاري في البحر الأحمر. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن جميع العمليات التجارية والسياسية والعسكرية لشركة الهند الشرقية الإنجليزية في السواحل اليمنية وغيرها في العالم أصبحت تحظى دائمًا بالدعم السياسي والعسكري المباشر من سلطات حكومة لندن والهند ومن حماية الأسطول الملكي البريطاني[٢٠].

---

(١٨) وللمزيد حول الموقف البريطاني في البحر الأحمر، انظر: أباظه، **عدن والسياسة البريطانية**، ص ص٨٢- ٨٤؛ Ibid, pp.223-227.

(١٩) للتفاصيل حول الجهود البريطانية المتعددة لمجابهة الخطر الفرنسي في المشرق، انظر: Halford Lancaster Hoskins, **British Routes to India**, London, Frank cass, 1966, pp.54-79.

(٢٠) حول تطور شركة الهند الشرقية الإنجليزية وأعمالها، انظر: عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، **حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي**، الرياض، دار المريخ، ١٩٨١م، ص ص١٣- ٥٤، أيضًا، علي عبدالله فارس، **شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي ١٦٠٠- ١٨٥٨م**، الشارقة، المسار للنشر، ١٩٩٧م، ص ص١٥٩- ٢١٢.

وفيما يتعلق باليمن في تلك الفترة المبكرة، فقد ظهرت أبرز هذه الجهود في حرص الشركة الإنجليزية على عقد اتفاقيات خاصة مع الإمام في صنعاء ومع سلطان لحج. وإذا كانت جهود الشركة قد تعثرت مع إمام صنعاء[٢١]، فإنها تكللت بالنجاح مع سلطان لحج، أحمد بن عبدالكريم (١٧٩٢- ١٨٢٧م)، الذي وافق على عقد اتفاقية للصداقة والتجارة مع الشركة الإنجليزية، وبموافقة حكومة الهند في ١٩ سبتمبر ١٨٠٢م[٢٢]. وبالرغم من أن هذه الاتفاقية اقتصرت إلى حد كبير على الجوانب التجارية، إلا أنها تعتبر أول اتفاق رسمي بين بريطانيا وسلطة محلية في جنوب الجزيرة العربية، كما أنها تعد أول ركيزة أساسية للنفوذ السياسي والتجاري البريطاني في المنطقة.

ومنذ تلك الفترة أخذت المصالح البريطانية تزداد بشكل مضطرد في اليمن والبحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية. وخلال العقد الأول والثاني من القرن التاسع عشر كثفت شركة الهند الإنجليزية من جهودها في جذب تجارة البحر الأحمر والموانئ اليمنية إلى مركز نشاطها في ميناء عدن، خاصة في تجارة البن بعد تزايد التنافس التجاري الأمريكي والفرنسي على هذه السلعة في السواحل اليمنية. وهكذا، ومع تنامي أهمية عدن التجارية، سيما في التجارة العابرة -الترانزيت- للشركات الدولية، ولصلاحية مينائها الملاحي، وإمكانياته الخاصة في توفير الغذاء والمؤون والماء العذب، أصبح ميناء عدن محطة كبيرة لرسو وتجمع السفن

---

(٢١) حول البعثة إلى الإمام، أنظر: إف. إل. بلاي فير (F. L. Play Fair) **تاريخ العربية السعيدة أو اليمن**، ترجمة، سعيد عبدالخير النوبان، وعلي محمد باخشوان، عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ١٩٩٩م، ص ص١١٩- ١٢٢.

(٢٢) لمواد الاتفاقية، راجع:

C. U. Aitchison, **A Collection of Treaties, Engagements and Sands, Relating to India and Neighbouring Countries**, Vol. XI, Oxford, Redwood Burn, Archive Editions, pp.2- 3, 53- 56.

الدولية، وعلى رأسها سفن شركة الهند الإنجليزية والأسطول البريطاني[٢٣].

وفي العقد الثاني من القرن التاسع عشر، ومع تطور المصالح البريطانية وإتساعها، لم تعد الحكومة البريطانية، ممثلة في ذراعها الطويل شركة الهند الشرقية، تكتفي بالضغوط السياسية والدبلوماسية في البحر الأحمر بل أنها بدأت تمارس أساليب التهديد والقوة العسكرية بشكل واضح. وعلى سبيل المثال، أقدمت الحكومة البريطانية، في ديسمبر ١٨١٩م على قصف ومحاصرة ميناء المخا، الميناء الرئيس لتجارة البن اليمني، بذريعة التفريق بالمعاملة من قبل السلطات اليمنية ضد رعايا وتجارة الإنجليز، وقد بقي حصار القوات البريطانية مستمرًا حتى اضطر إمام صنعاء في أوائل يناير ١٨٢٠م إلى إصدار تعهد خاص يلبي الكثير من المطالب الإنجليزية، ثم تواصلت الضغوط الإنجليزية لمدة سنة على الإمام حتى إنتهت إلى عقد اتفاقية صداقة وتجارة مع شركة الهند الشرقية في ١٥ يناير ١٨٢١م[٢٤].

إضافة إلى ما سبق، فقد ازدادت مكانة عدن كثيرًا في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، خاصة منذ عام ١٨٢٩م، بعد التحول التقني الكبير في الملاحة البحرية، عندما بدأ استخدام الفحم كمصدر للطاقة في السفن البخارية الجديدة، مما استدعى إقامة محطات لتخزين وتجميع الفحم عبر خطوط المواصلات البحرية العالمية، من أجل تموين السفن التجارية والأساطيل العسكرية

---

(٢٣) Marston, **Britain's Imperial Role**, pp.32- 40 ؛ أيضًا، باوزير، **ميناء عدن**، ص ص٨٢- ٨٧.

(٢٤) بلاي فير، **العربية السعيدة**، ص ص١٣٢- ١٣٦، بما في ذلك نص الإتفاقية، أيضًا راجع، هارولد ف. يعقوب، **ملوك شبه الجزيرة العربية**، ترجمة أحمد المضواحي، بيروت، دار العودة، ١٩٨٨م، ص٢٣. والمؤلف ضابط إنجليزي وشاهد عيان، شارك في حصار ميناء المخا، وقد خرج أول طبعة لكتابة في عام ١٩٢٣م.

بالوقود الجديد. ولهذا، ونتيجة لموقعها الاستراتيجي المتميز في شبكة المواصلات الدولية لشركة الهند الشرقية الإنجليزية والتسهيلات الخاصة، تحولت عدن إلى مخزن رئيس للفحم، للسفن البريطانية أو الدولية، كما أصبحت محطة أساسية لجمع ونقل البريد الدولي، سيما بريد الإمبراطورية البريطانية[٢٥].

والخلاصة، يمكن التأكيد أن عدن، مع نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر، أصبحت ذات أهمية حيوية كبيرة، ليس من الناحية التجارية فحسب بل ومن الناحيتين اللوجستية والاستراتيجية للإمبراطورية البريطانية، مما جعلها مرشحة للاحتلال من قبل بريطانيا إن عاجلاً أم آجلاً، وذلك عندما تحين الفرصة المواتية.

وبالفعل، وخلال العقد الرابع من القرن التاسع عشر، تهيأت لبريطانيا الفرصة المطلوبة، عندما قرر والي مصر، محمد علي باشا، الاستقلال عن الدولة العثمانية في عام ١٨٣٢م، وإكتسح فلسطين وسوريا والجزيرة العربية في المشرق العربي (١٨٣٢- ١٨٤٠م)، ولم يسلم من هذا التوسع إلا مناطق النفوذ البريطاني، المشيخات العربية في الخليج العربي، ومشيخات جنوب الجزيرة العربية بما في ذلك عدن إضافة إلى سلطنة مسقط وعمان.

ومع هيمنة محمد علي وتغير موازين القوى في المشرق العربي باتت المصالح البريطانية السياسية والتجارية والاستراتيجية مهددة بشكل مباشر. وكما هو متوقع، فإن بريطانيا تخوفت من بروز هذه القوة الإقليمية الجديدة مما قد يحول دون توسع النفوذ البريطاني في الممتلكات العثمانية في المشرق العربي، إن في المستقبل القريب أو البعيد. وإزاء هذه الأخطار القريبة والبعيدة، قررت الحكومة البريطانية التصدي بقوة لهذا الوضع الناشيء وسارعت حثيثًا على العمل في

---

(٢٥) Gavin, **Aden**, pp.27- 30.

جبهتين رئيستين. فمن ناحية أولى تحركت الحكومة البريطانية وحكومة الهند، وسلطاتها المحلية في المنطقة، على منع محمد علي من التدخل بمناطق النفوذ البريطاني في مستعمرة عدن والمشيخات العربية في جنوب اليمن والخليج العربي وسلطنة مسقط وعمان، وكذلك من ناحية ثانية، تسخير كافة الجهود السياسية والدبلوماسية لإقامة تحالف بريطاني -عثماني، باتفاق ودعم أوروبي مع روسيا وفرنسا والنمسا وبروسيا، من أجل إخراج القوات المصرية من كافة مناطق المشرق العربي[٢٦].

وفيما يتعلق بجنوب اليمن وعدن خصوصًا، فمنذ وصول القوات المصرية إلى اليمن في عام ١٨٣٣م، قامت الحكومة البريطانية بتوجيه إنذارات متكررة وشديدة لمحمد علي في مصر، وكذلك لسلطاته العسكرية في اليمن، تحذره من الاقتراب من عدن ومشيخات جنوب اليمن وقبائلها. وفي الوقت ذاته، سارعت بريطانيا فيما بين عامي ١٨٣٤- ١٨٣٧م على وضع الخطط السياسية والعسكرية اللازمة من أجل انتزاع عدن من سلطنة لحج بطريقة أو بأخرى. وعلى الأخص، منذ عام ١٨٣٧م لجأت السلطات البريطانية إلى خلق المبررات المختلفة لإقناع سلطان لحج، السلطان محسن بن فضل (١٨٢٧- ١٨٤٧م) بالتنازل عن ملكية عدن، وظلت تمارس الضغوط القوية المتواصلة على السلطان طيلة سنتين على أقل تقدير، وذلك بالترغيب والمساومة تارة وبالترهيب والتهديد في أغلب الأحيان. وبالرغم من الإغراء والتهديد الشديدين فقد صمد السلطان ورفض

---

(٢٦) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، **محمد علي وشبه الجزيرة العربية**، ج٢، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٦م، ص ص٢٢٩- ٢٤٠، ٣٥٤- ٣٦٩. بالرغم أن سلطنة مسقط وعمان تعتبر مستقلة وذات سيادة من الناحية القانونية، إلا أنها كانت تحت التأثير البريطاني منذ أوائل القرن التاسع عشر.

التخلي عن عدن للإنجليز[٢٧].

وأخيراً، ومع فشل المحاولات البريطانية للحصول على عدن بالضغط والمساومة قامت القوات البريطانية، على رأسها قائد البحرية لشركة الهند الإنجليزية الشرقية، الضابط البريطاني ستافورد هينز (Staford B. Hains) بمحاصرة عدن في شتاء عام ١٨٣٨م، وذلك تحت ذريعة رفض السلطان للمطالب البريطانية، خاصة تلك المتعلقة باتهام قوارب عدنية بسلب سفينة إنجليزية دريا دولات (Deria Dowlat) التي سبق أن تعطلت في خليج عدن وجنحت على الساحل في أوائل عام ١٨٣٧م. واستغلالا لهذه الحادثة القديمة ظلت السلطات البريطانية تضغط على سلطان لحج بشروط مستحيلة، محملة إياه المسؤولية الكاملة عن التعويض والغرامة عن البضائع المفقودة، وكذلك ألحت عليه بالقبض على المسؤولين عن أحداث السفينة، كما أوضحت السلطات البريطانية بأنها لن تتنازل عن شروطها أو بعضها إلا إذا وافق السلطان على التنازل عن عدن للإنجليز[٢٨].

وعلى وجه العموم، وطيلة تلك الفترة الصعبة حاول السلطان جاهدًا التفاوض مع الإنجليز واسترضائهم بكل السبل كما وعد مرارًا بالتحقيق في القضية، إلا أنه لم يقبل تحمل المسؤولية الشخصية عن الحادثة المذكورة، مبينًا استحالة القبض على المتهمين غير المعروفين، ورافضًا بشدة التنازل

---

(٢٧) نفسه، ج٢، ص ص٢٢٩- ٢٤٠، ٣٥٤، ٣٦٩، أيضًا، أباظه، **عدن والسياسة البريطانية**، ص ص١١٩- ١٢٨، ولمجمل التحذيرات والخطط البريطانية تجاه عدن، راجع:
Ingrams, eds, **Records of Yemen**, Vol. I, (henceforth, Sec). No, 1.16.

(٢٨) Ibid. Also, Kour, **History of Aden,** pp.10- 12.

عن عدن للإنجليز(٢٩).

وإزاء هذا الموقف الصلب من السلطان محسن بن فضل، قام الأسطول البريطاني بقصف مدمر ومتواصل على تحصينات عدن وإحيائها وسكانها، حيث استمر القصف لمدة شهرين تقريبًا، ومع هذا فقد تمكنت قوات لحج وأهلها من البقاء صامدين رغم الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات، دون أن يتراجع السلطان عن موقفه ويذعن بتسليم عدن للإنجليز. وفي النهاية اجتاحت القوات البريطانية عدن، واحتلتها في ١٩ يناير ١٨٣٩م/ ٥ ذي القعدة ١٢٥٤هـ(٣٠).

وهكذا أصبحت عدن تحت السيطرة البريطانية كما خضعت للإدارة البريطانية المباشرة، إذ لجأت الحكومة البريطانية إلى التعامل مع عدن وشؤونها، كمستعمرة أو مستوطنة خاصة (Colony) بحيث تطبق عليها القوانين البريطانية الخاصة بالمملكة البريطانية، وذلك على خلاف القوانين والإجراءات التي كانت تطبق على ما يسمى بالمحمية (Protectorate)، وذلك حسب الأعراف الاستعمارية البريطانية(٣١).

أما فيما يتعلق بمشروع محمد علي في المشرق العربي، عمومًا، ففي الوقت الذي كانت المحاولات المتعددة تجري لاحتلال عدن، كانت الحكومة البريطانية تكثف كافة جهودها السياسة والدبلوماسية والعسكرية من أجل إخراج قوات

---

(٢٩) طه، **سياسة بريطانيا**، ص ص١٠٠- ١٠٥، ١٠٨- ١١٠.

(٣٠) نفسه، ص ص١١٨- ١٣٠.

(٣١) صالح محمد صوصل، **الإدارة البريطانية في عدن والمحميات الغربية خلال الفترة من ١٩٣٧ – ١٩٦٧م**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢م، ص ص٤٧- ٤٨، ٦٥- ٦٨، للمزيد حول الفرق بين المستعمرة والمحمية، انظر: محمد حسين البحارنه، **دول الخليج العربي: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية**، بيروت، شركة التنمية والتطور، مؤسسة الحياة، ١٩٧٣م، ص ص٤٣- ٤٤ وما يليها.

محمد علي من جميع المناطق التي سيطرت عليها في المشرق العربي. ثم نجحت الحكومة البريطانية بالإنذار والتهديد العسكري المباشر، على إرغام محمد علي وقواته بالانسحاب من كافة مناطق المشرق العربي خلال فترة زمنية محدودة. وبالفعل أخلت القوات المصرية المناطق المذكورة وانسحبت سريعًا إلى مصر في ربيع عام ١٨٣٩م، بما في ذلك الخروج من اليمن في شهر مارس من السنة ذاتها. ومن أجل تصفية المسألة المصرية، أجبرت بريطانيا محمد علي للخضوع لقرارات معاهدة لندن التي أبرمت بين بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية في ١٥ يوليو عام ١٨٤٠م (١٢٥٦هـ)[٣٢].

وهكذا، تنفست بريطانيا الصعداء في الجزيرة العربية، وإنفسح المجال لتوسع نفوذها في اليمن والبحر الأحمر وجنوب وشرق الجزيرة العربية، أما مصر فقد عادت إلى ظل الراية العثمانية تحت حكم أسرة محمد علي، ولكنها أصبحت من الناحية الفعلية تحت الحماية الدولية، خاصة البريطانية.

ب – طبيعة النفوذ البريطاني في جنوب اليمن (١٨٣٩– ١٨٧١م):

منذ اللحظة التي سقطت فيها عدن، وخلال الأسبوع الأول باشر الكابتن ستافورد هينز، (١٨٣٩- ١٨٥٤م) أول وكيل سياسي ثم مقيم (حاكم) لعدن[٣٣]، بإملاء إتفاقات معينة على مشائخ قبائل لحج وجنوب اليمن، وهذه الإجراءات هي التي تم تسميتها حسب العرف البريطاني "بعهود أو اتفاقيات

---

(٣٢) أباظه، **عدن والسياسة البريطانية**، ص ص٢٢٣- ٢٢٤، وكذلك، **الحكم العثماني**، ص ص٤٤- ٤٦.

(٣٣) يعتبر ستافورد هينز أول وكيل سياسي وأول مقيم (حاكم) لعدن، وقد تم عزله في سنة ١٨٥٤م نتيجة لإدانته بتهم عديدة مثل الفساد والاستغلال وسوء الإدارة، ثم حوكم في بومباي وأودع السجن، ومات مريضًا في سجنه عام ١٨٥٨م. للمزيد، انظر
Ingrams, eds., **Records of Yemen**, vol. 2, See, Sec. No. 2.12.

الصداقة والسلام" بين الحكومة البريطانية وزعماء القبائل والمشيخات المحيطة أو القريبة من عدن.

وفي البداية، وقع هينز عهد صداقة وسلام مع زعماء قبيلة العزيبة العدنية في ١٨٣٩/١/٣١م (١٢٥٤هـ)، الذي يقضي بضرورة الإلتزام بالسلم والصداقة من الطرفين، وحماية التجارة وطرقها، ورعايا الجانبين[٣٤]، كما وقع عهداً مماثلاً مع وكيل سلطان لحج، نيابة عن قبائل العبدلي، في ١٨٣٩/٢/٢م[٣٥]، وكذلك وقع عهدًا آخرًا مع كبار أسرة سلطان لحج، في ١٨٣٩/٢/٤م، ينص على التزام سلطان لحج، محسن بن فضل، وأبنائه من بعده بالمحافظة على الهدوء والسلام مع سلطات عدن ويؤكد على حرية التجارة وحمايتها بين رعايا الجانبين[٣٦].

علاوة على هذا، من أجل أن يضمن ولاء زعماء القبائل لسلطات عدن، اقترح هينز على حكومة الهند إعطاء رواتب مالية سنوية لسلطان لحج وأسرته وزعماء القبائل القريبة من عدن. وعلى سبيل المثال، اقترح هينز بأن يمنح السلطان ٣٠٠٠ دولار أو ريال (وهو الكروان النمساوي- الألماني، دولار ماريا تريزا، وكان يعادل ١٢ قرشًا عثمانيًا في عام ١٨٧٠م)، وأن يمنح ابنه الأكبر، أحمد بن محسن، ١٢٠٠ دولار ... إلخ، إضافة إلى منح الآخرين مشاهرات مالية مشابهة، قد تنقص أو تزيد حسب أهمية الزعيم وعشيرته[٣٧].

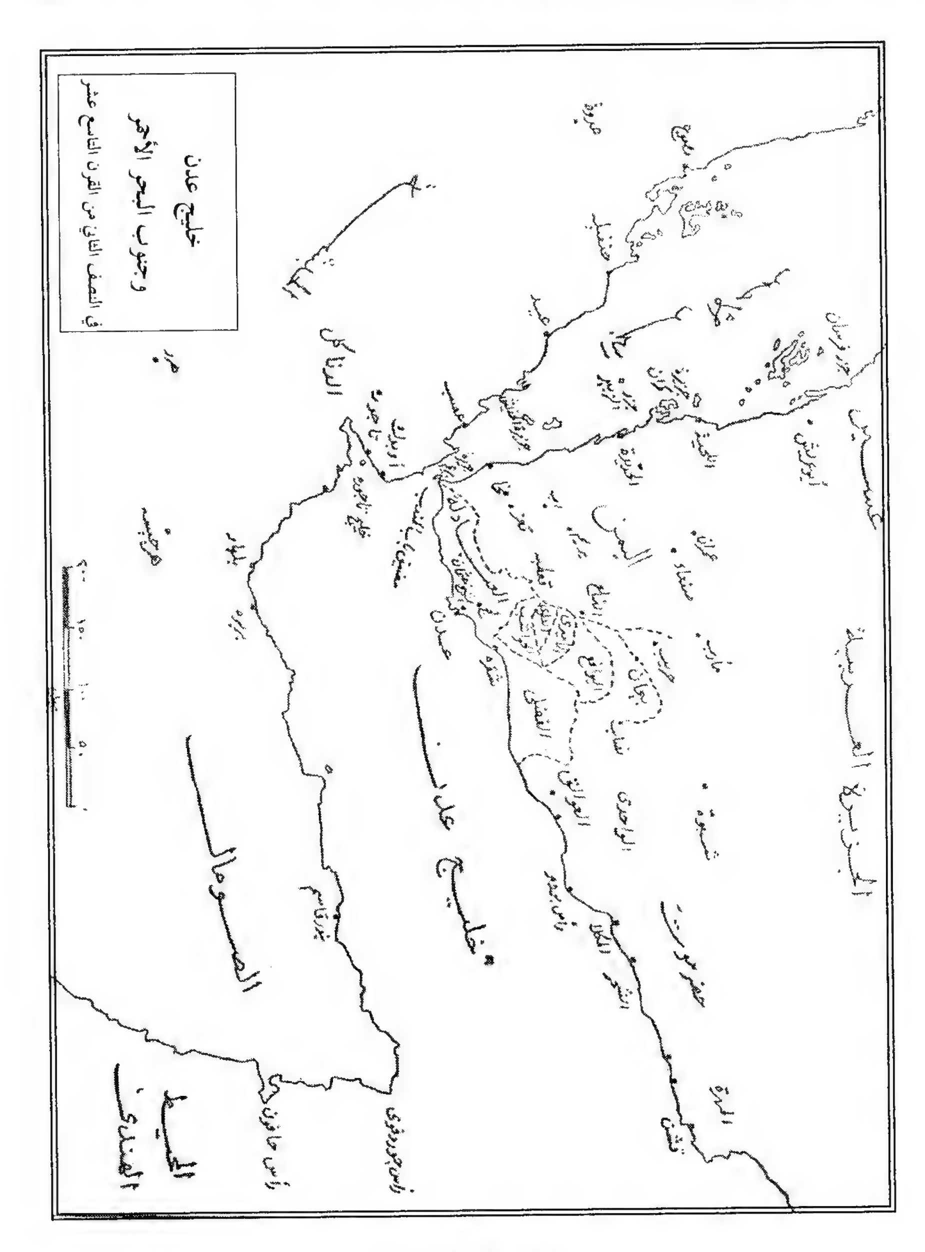
---

(٣٤) أنظر النص المترجم للإتفاقية في سلطان بن محمد القاسمي، **الإحتلال البريطاني لعدن ١٨٣٩م**، ط٢، دبي، دار الغرير للطباعة والنشر، ١٩٩٢م، ص٥٠٣.

(٣٥) Aitchison, **A Collections of Treaties**, p.56.

(٣٦) Ibid, p.57.

(٣٧) القاسمي، **الاحتلال البريطاني لعدن**، ص ص٣٤٢- ٣٤٣.



(خارطة رقم ١)

المصدر (بتصرف): أباظه، **عدن والسياسة البريطانية**، ص٧٢٠.

وافقت حكومة الهند على اقتراحات هينز المذكورة، إلا أنها أكدت بوضوح لوكيل عدن بأن لا يعطي أو يعد بأية "التزامات سياسية" لزعماء المنطقة، خاصة فيما يتعلق بتوفير الحماية السياسية والعسكرية للزعماء المعنيين؛ لأن الحكومة البريطانية لا ترغب إطلاقًا بأن تنجر إلى قضايا المناطق المحيطة بعدن وشؤونها الداخلية. كما اشترطت حكومة الهند بصورة خاصة بأن يقترن دفع المشاهرات المالية، في كل مرة، بكتابة إقرار يتعهد فيه الزعماء بتأكيد الولاء للحكومة البريطانية، وحسن التعامل مع سلطات عدن في جميع الجوانب، ثم أكدت سلطات الهند بأن الرواتب الممنوحة بمثابة هبة وكرم من الحكومة البريطانية، ولهذا فهي قابلة للتوقف في أي وقت، خاصة إذا ما أخل الزعماء بولائهم وسلوكهم مع سلطات عدن[٣٨].

وعدا عن مشائخ القبائل لحج، نشط هينز في تلك الفترة بتوقيع عهود مشابهة وترتيب منح مالية، إما بشكل مباشر أو عن طريق سلطان لحج، لرؤساء القبائل الآخرين القريبين من عدن، خاصة بعض رؤساء قبائل العقربي والصبيحي ويافع (السفلى) والحوشبي والفضلي، والأميري- إمارة الضالع[٣٩].

ومن الجدير بالذكر، أن المشاهرات المالية من قبل سلطات عدن لمشائخ العقربي والصبيحي والأميري ظلت تصرف لفترة طويلة عن طريق سلطان لحج نفسه، إذ أن قبائل العقربي والصبيحي في تلك الفترة فكانت خاضعة لسلطنة

---

(٣٨) نفسه، ص ص٣٤٤- ٣٤٥.

(٣٩) للمزيد، انظر نص الاتفاقيات المترجمة في: سي. يو. إتشيسون، **مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند (البريطانية) والخليج والجزيرة العربية**، ترجمة عبدالوهاب عبدالستار القصاب، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠١م، ص ص٦٦- ٦٧، ٩٢- ٩٤، ١٠٤.

لحج[٤٠]. أما أمراء منطقة الضالع فقد كانوا مستقلين عن سلطنة لحج، ومع هذا فقد أوصى هينز بصرف رواتب مالية لهم عن طريق سلطان لحج، أخذًا بالاعتبار أهمية إمارة الضالع الجغرافي والتجاري[٤١]، إذ أن إمارة الضالع تقع شمال لحج في جنوب اليمن، وتعتبر البوابة الرئيسة لملتقى طرق المواصلات-التجارية التي تربط وسط وشمال اليمن مع جنوبه، بما في ذلك لحج وعدن.

وعلى كل حال، فعلى الرغم من فرض الاتفاقات المذكورة على سلطان لحج والزعماء الآخرين، في الشهور الأولى من عام ١٨٣٩م، إلا أنها لم تكفل الأهداف المنشودة لسلطات عدن، إذ أن سلطان لحج، محسن بن فضل، حاول التنصل منها منذ البداية، وبدأ يعمل جاهدًا على استرداد عدن من قبضة الإنجليز، حيث تمكن من إعادة تنظيم المقاومة واستقطاب بعض رؤساء القبائل، وخاصة زعماء العقربي والفضلي، وقام بعدة محاولات كبيرة وجريئة في مهاجمة الإنجليز في عدن. وقد استمرت المقاومة لأكثر من ثلاث سنوات، إلا أن سلطات عدن تمكنت بالأخير من السيطرة على الأوضاع وشل عزيمة المقاومين، نتيجة لتفوق القوات البريطانية بالعدة والسلاح[٤٢].

ومع هذه النهاية المؤلمة، اضطر السلطان محسن شخصيًا بأن يوقع مع هينز اتفاقًا جديدًا ومفصلاً، عن نفسه وعن أبنائه وعشيرته، السلامي، وقبيلة العزيبة في عدن، وذلك في ما يسمى بعهد "السلم والصداقة"، في ١٨٤٣/٢/٢٠م

---

(٤٠) F. M. Hunter and C. W. H. Sealey, **An account of the Arab Tribes in the Vicinity of Aden**, London, Darf Publisher Ltd., 1986, (ist ed. 1909), pp.20, 28.

(٤١) Ibid. pp.79- 82, 84.

(٤٢) العبدلي، **هدية الزمن**، ص ص١٤٨-١٥٠؛ للتفاصيل، انظر: القاسمي، **الاحتلال البريطاني لعدن**، ص ص٣٦٤- ٤٢٩.

(١٢٥٨هـ). ويقضي الاتفاق الجديد بتعهد السلطان على إقامة "السلام والصداقة الدائمة" بين سلطنة لحج وسلطات عدن الإنجليزية، وكذلك توطيد العلاقات التجارية وحماية البضائع والطرق، وتحديد الرسوم الجمركية، وتنظيم انتقال رعايا الطرفين[٤٣].

لم تكتفِ سلطات عدن بهذا فحسب، بل قام هينز بعد عام، في فبراير ١٨٤٤م، بإلزام سلطان لحج على التعهد شخصيًا بالمسؤولية، عن نفسه وعن أسرته وجميع رعاياه وكل الزعماء الذين يتقاضون رواتب منه بالوكالة، بأن يبذل جل جهده بكل إخلاص على تنفيذ تعهد عام ١٨٤٣م، والتعامل بود وصدق مع الإنجليز. كما تم إلزام السلطان بتحمل المسؤولية المباشرة عن أي اعتداء على تجارة الإنجليز في الطرق المارة في لحج من وإلى عدن، بما في ذلك تقديم التعويض المادي عن الممتلكات المسلوبة، ولكن إذا ما حدث إخلال في هذه المسؤولية فإن السلطان سيعرض نفسه لأشد العقوبات من قبل سلطات عدن[٤٤].

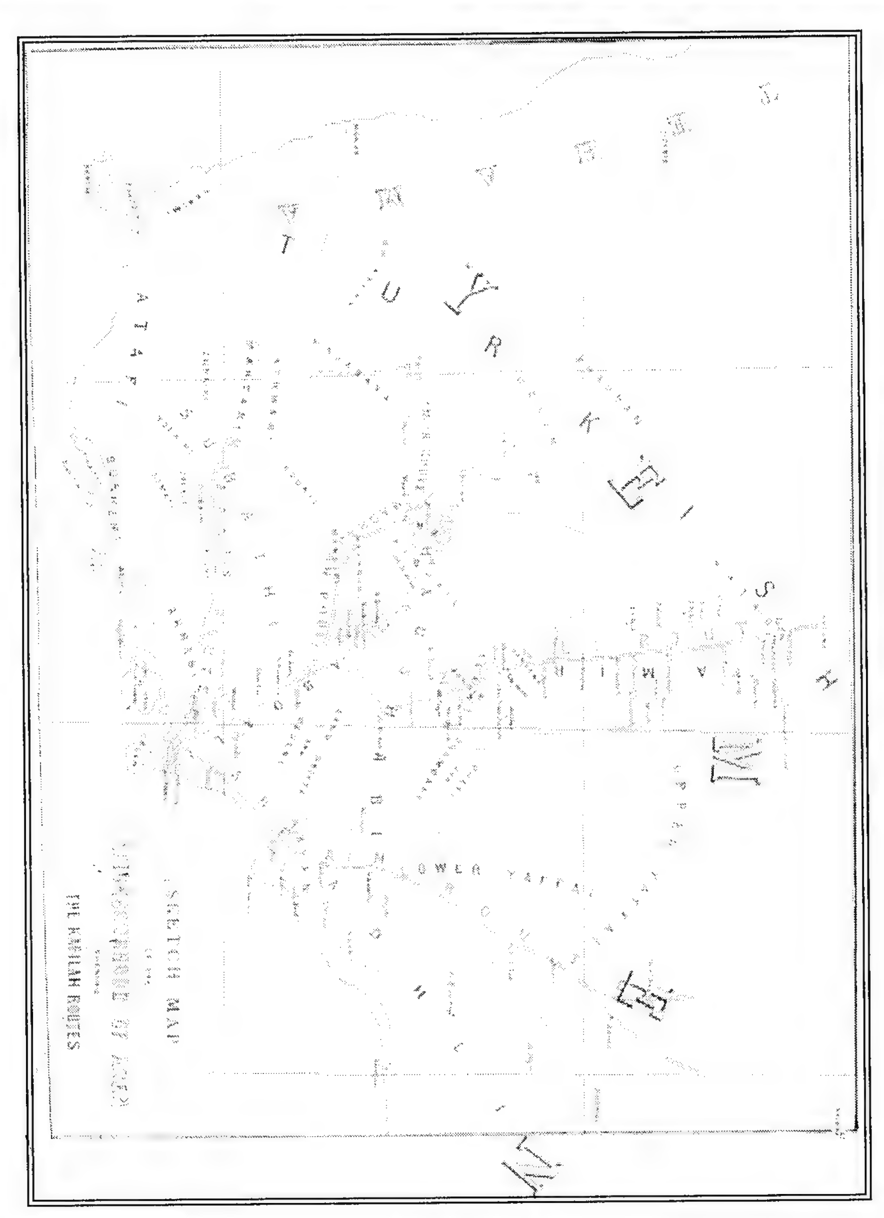
أما مشائخ الفضلي والعقربي السند القوي للسلطان محسن بن فضل في مقاومته الإنجليز في السنوات الأولى، فقد ظلت علاقتهم متوترة جدًا مع سلطات عدن، إذ استمرت مشيخة الفضلي في مقاومة الإنجليز حتى اضطر زعيم الفضلي إلى توقيع عهد صداقة وسلام مع المقيم البريطاني في عدن في عام ١٨٦٧م[٤٥]. وكذلك الحال مع مشيخة العقربي إذ بقيت تقاوم سلطات عدن، خاصة حول أطماع الأخيرة في احتلال جبل إحسان، أو جزيرة عدن الصغرى. ولم تهدأ ثائرة

---

(٤٣) إتشيسون، **مجموعة المعاهدات**، ص ص٦٨- ٧١.

(٤٤) نفسه، ص ص٧١- ٧٢.

(٤٥) Ibid. pp.35- 36.



(خارطة رقم ٢)

طرق القوافل، اليمن ١٨٧٢ - ١٨٧٣م

المصدر: Hunter, **British Settlement**, pp.86- 87

السلطات الإنجليزية وتتحسن علاقتهم مع مشيخة العقربي إلا بعد ما نجحوا في فصل المشيخة من سلطنة لحج في عام ١٨٥٨م. ثم واصل الإنجليز ضغوطهم على مشيخة العقربي حتى تمكنوا بعد ضغط شديد من فرض معاهدة صداقة وسلام مع شيخ العقارب في عام ١٨٦٣م؛ التي اشترطوا فيها بأن لا تسمح المشيخة لنفوذ أي قوة أخرى، بالاقتراب من الجزيرة. ولم تلبث حكومة الهند وسلطات عدن بأن زادت من ضغوطها، بالتهديد والوعيد، واستطاعت في النهاية بأن ترغم شيخ العقارب على بيع الجزيرة المذكورة بمبلغ زهيد، وتضمها إلى مستعمرة عدن في عام ١٨٦٩م[٤٦].

وفيما يتعلق بإمارة الضالع، فقد كانت علاقتها بسلطات عدن تجارية، غير مباشرة، حيث اقتصرت سلطات عدن على دفع بعض المشاهرات المالية لأمراء الضالع عن طريق سلاطين لحج من أجل تأمين التجارة العابرة في أراضيها من عدن ولحج إلى أواسط اليمن وشماله ذهابًا وإيابًا. وفي الحقيقة فقد كانت تلك التجارة ورسومها مهمة جدًا لدخل أمراء الضالع، مما جعلهم يحرصون كثيرًا على حماية التجارة وطرقها[٤٧]، وبدون شك ساهم هذا الحرص، من جانب أمراء الضالع في تأمين تجارتهم في عدم إلحاح سلطات عدن على حكومة الهند بإبرام أو فرض عهد صداقة وسلام مع إمارة الضالع، ما دام أن سلامة تجارة الإنجليز ورعاياهم باتت شبه مضمونة.

ولهذا الوضع المتميز، فقد ظل أمراء الضالع مستقلين سياسيًا عن التأثير

---

(٤٦) Ibid. pp.28- 29.

(٤٧) Hunter, **An Account of the British Settlement of Aden in Arabia**, London, Frank Cass, 1968 (ist. ed. 1877), pp.87- 88.

البريطاني، كما أنهم لم يرتبطوا بأية عهود مع سلطات عدن لعدة عقود من الزمن، خاصة أن سلطات حكومة الهند وعدن لم تكن مهتمة في العهود الأولى بالتدخل بالأراضي الداخلية للمشيخات وشؤونها في جنوب اليمن، ما دامت تستطيع أن تؤمن طرق عدن وتجارتها بدون تكلفة سياسية. ولهذا، ظلت سلطات الهند وعدن تتعامل مع أمراء الضالع بطريقة غير مباشرة حتى مجيء العثمانيين إلى اليمن في عام ١٨٧٢م وتغير موازين القوى في المنطقة.

الخلاصة، يتضح أن الوجود البريطاني ومصالحه المباشرة تركزت بدرجة رئيسة على مستعمرة عدن في جنوب اليمن، أما العلاقة البريطانية مع زعماء المشيخات والقبائل القريبة من عدن فقد ظلت إلى حد كبير مهتمة بتنشيط تجارة عدن وازدهارها وحماية الطرق وسلامتها. كما تبين أن نصوص "عهود الصداقة والسلام" التي أبرمتها سلطات عدن مع الزعماء المعنيين لم تكن ذات طبيعة سياسية، حيث تجنبت عن قصد أية إشارة لأية إلتزامات أو مسؤوليات سياسية من قبل الحكومة البريطانية تجاه زعماء القبائل والمشيخات، ولم تكترث بشؤون ديارها وحدودها ومصالح سكانها، وذلك حتى مجيء العثمانيين إلى اليمن في عام ١٨٧٢م.

ولهذا، فقد اكتفت حكومة الهند وسلطات عدن بهذه الإتفاقات البسيطة، وأصبحت تتعامل مع المشيخات والقبائل المجاورة لعدن كمناطق عازلة (Buffer Zones) من الناحية السياسية، بينها وبين اليمن في وسطه وشماله، حيث انحصر جل اهتمام تلك السلطات على حماية تجارة الإنجليز وأمن رعاياها؛ وذلك هدف أمكن تحقيقه إلى حد كبير بالتهديد والوعيد من جهة، وبالمشاهرات المالية من جهة ثانية، مما أعفى الحكومة البريطانية عن ضرورة الارتباط باتفاقيات

سياسية واضحة ومفصلة، التي قد تورط الحكومة البريطانية بمسوؤليات كانت في غنى عنها في تلك الفترة.

وأيضاً يمكن التأكيد بأنه مهما كانت طبيعة تلك العهود، فإنها اقتصرت بمجموعها، بأية حال، على ست مشيخات أو كيانات، إن صح التعبير، وهي: سلطنة لحج والفضلي والحوشبي ويافع السفلى، وكذلك مشيختا العقربي والصبيحي اللتان كانتا خاضعتين لسلطنة لحج لفترة من الزمن. ولهذا، لم يكن غريبًا أن تطلق السلطات البريطانية في وثائقها الرسمية على السلطنات والمشيخات المذكورة "بالقبائل المجاورة لعدن" وذلك خلال الفترة السابقة لمجيء العثمانيين إلى اليمن في عام ١٨٧٢م، مما يؤكد عدم اهتمام بريطانيا بهوية ووحدة وإستقلال تلك القبائل والمشيخات ومناطقها.

ولهذا يصح القول بأنه حتى هذه اللحظة مع نهاية العقد السابع من القرن التاسع عشر فإن المناخ كان مريحًا عمومًا لاستقرار المصالح البريطانية، خاصة التجارية، في عدن وجنوب اليمن وسواحل البحر الأحمر.

الفصل الثاني

مظاهر النفوذ العثماني

في جنوب غرب الجزيرة العربية (١٨١١- ١٨٧١م)

النفوذ العثماني ١٨١١- ١٨٤٠م:

من المعروف أنه منذ خروج العثمانيين من اليمن في عام ١٦٣٣م (١٠٤٤هـ)، وحتى عودتهم إلى المنطقة في عام ١٨٧١م (١٢٨٩هـ)، ظل اليمن مستقلاً قرابة قرنين ونصف. وفيما يتعلق بالأجزاء الأخرى من الجزيرة العربية فقد اختلفت السيطرة العثمانية، إن في طبيعتها أو في امتدادها، بين هذه المنطقة أو تلك. وعلى سبيل المثال، بقيت سلطنة مسقط وعمان بمنأى عن أية سلطة عثمانية طوال تاريخها، كما أن النفوذ العثماني في المشيخات العربية، أو ساحل المشيخات العربية الممتد من جنوب قطر إلى عمان، كان محدودًا جدًا إن لم يكن معدومًا. والملاحظ أن الدولة العثمانية لسبب أو لآخر، لم تحاول أن تمد نفوذها إلى السواحل الشرقية والجنوبية الشرقية من جزيرة العرب حيث وقف نفوذها عند شبه جزيرة قطر.

وكذلك انتكس النفوذ العثماني بقوة في الجزيرة العربية مع ظهور الدولة السعودية الأولى في عام ١٧٤٤م (١١٥٧هـ)، التي استطاعت أن توحد معظم أجزاء الجزيرة العربية في العقود اللاحقة، خاصة بعد أن تمكنت من ضم الحجاز في العقد الأول من القرن التاسع عشر. ونتيجة للتحدي السعودي الخطر، سياسيًا وعقائديًا وفكريًا، على الشرعية الدينية والسياسية" للسلطة العثمانية في المشرق العربي، وبعد ذهاب الحجاز والأماكن المقدسة، قررت الدولة العثمانية في العقد الثاني من القرن التاسع عشر أن تسخر كل جهودها للقضاء على الدولة

السعودية في عقر دارها. ولعل أهم عامل ساعد الدولة العثمانية في تنفيذ خطتها هو تقاطع مصالحها مع طموحات والي مصر، محمد علي باشا، الذي كان يطمح إلى تأسيس مملكة مصرية واسعة في المشرق العربي، ولا غضاضة في البداية أن تكون تلك المملكة تحت مظلة العلم العثماني.

وبالفعل منذ عام ١٨١١م، وبإمكانيات مصر الضخمة بدرجة رئيسة، تكاملت كل الطاقات العثمانية، وجُهزت حملات قوية، عدة وعتاداً، مما أدى بالنهاية إلى سيطرة محمد علي باشا على معظم أجزاء الجزيرة العربية، والإجهاز على الدولة السعودية، والاستيلاء على عاصمتها الدرعية وتدميرها في عام ١٨١٨م (١٢٣٣هـ)، وذلك بعد صمود قوي ومكابدة أليمة زهاء ثمان سنوات، وبعد ازدهار دولة عاشت لأكثر من سبعين عامًا[٤٨].

وفي هذا السياق، تجدر الملاحظة أنه في الفترة التي بدأ فيه النفوذ السعودي يمتد إلى الأطراف الشرقية والجنوبية للجزيرة العربية، مع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، بدأت بريطانيا من جانبها تنشط بصورة ملحوظة إبان تلك الفترة في التدخل السياسي والعسكري في السواحل الشرقية والجنوبية للجزيرة العربية تحت ذرائع مختلفة، كالقرصنة وتجارة السلاح أو الامتيازات التجارية وحقوق الرعايا الإنجليز وما شابه ذلك[٤٩]، وهذا ما تجلى بصورة واضحة إبان تلك الفترة في النشاط السياسي والدبلوماسي الإنجليزي في سلطنة

---

(٤٨) عبدالله صالح العثيمين، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ج١، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ط١٣، ص ص٢٠٥- ٢٢١.

(٤٩) حول السياسة البريطانية في تلك الفترة، انظر:
R. Hughes, ed., **Arabian Gulf Intelligence, Selection from the Records of the Bombay Government**, New Series, No. XXIV, 1856, New York, the orleander Press, 1985, pp.62-74.

مسقط وعمان والمشيخات العربية في الخليج، إضافة إلى اليمن والبحر الأحمر.

والأكثر من هذا، ففي الوقت الذي تواصلت فيه الضغوط العثمانية العسكرية، في الجهة الغربية من الجزيرة العربية على الدولة السعودية في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، قامت بريطانيا باستغلال الظروف القاسية للدولة السعودية، فضاعفت من جهودها السياسية والحربية من أجل فرض سيطرتها على الخليج العربي وتوسيع نفوذها في اليمن والبحر الأحمر.

وتحديدًا يلاحظ من جهة أولى، أنه على أثر سقوط الدرعية في عام ١٨١٨م سارعت سلطات حكومة الهند على إعداد الحملة العسكرية الضخمة في ديسمبر ١٨١٩م، المعروفة بالحملة الكبرى، حيث لجأت بريطانيا إلى تحطيم أسطول القواسم الكبير، وسفن تابعيهم على إمتداد سواحل الخليج، وكذلك قصف رأس الخيمة وإحراقها والقضاء على كيان دولة القواسم، حلفاء السعوديين الأقوياء في شرق الجزيرة العربية[٥٠]. ثم عملت بريطانيا على تفكيك وحدة القواسم، السياسية والقبلية وتفتيت المنطقة وتجزأتها، حيث فرضت بالقوة على مشائخ المنطقة، كل على حدة، ما يسمى "اتفاقيات الهدنة" في يناير ١٨٢٠م (١٢٣٤هـ)[٥١].

ويلاحظ من جهة ثانية، أنه في نفس الوقت تمامًا قام الأسطول البريطاني في ديسمبر عام ١٨١٩م بمحاصرة وقصف ميناء المخا، المنفذ الرئيس لتجارة البن اليمني، ولم ينفك الحصار إلا بعد أن وافقت السلطات اليمنية على إصدار تعهد

---

(٥٠) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣م، ص ص٩٣- ١٠٧.

(٥١) نفسه، ص ص١٠٨- ١١٢.

خاص بمنح امتيازات تفضيلية لتجارة الإنجليز ورعاياهم في السواحل اليمنية وذلك في يناير عام ١٨٢٠م[٥٢].

وإذا كانت حملة محمد علي باشا وسقوط الدولة السعودية الأولى قد خدمت مصالح الإنجليز بطريقة أو بأخرى في سواحل الجزيرة العربية الشرقية والجنوبية، فإن مصالح الدولة العثمانية كانت على النقيض في الجزيرة العربية، خاصة في وسطها وشرقها، فلم تستقر السلطة العثمانية هناك طويلاً على أية حال، إذ سرعان ما استطاع الإمام تركي بن عبدالله (١٨٢٤م- ١٨٣٤م) من إعادة بناء الدولة السعودية على أنقاض الدولة السعودية الأولى، وتمكن من توحيد نجد والقطيف والأحساء، كما وصلت سلطته إلى أطراف عمان، وقد استمر الإمام تركي في جهوده الكبيرة حتى قُتل غدرًا في أبريل ١٨٣٤م (١٢٤٩هـ)[٥٣].

والأكثر، فبعد عدة سنوات من سقوط الدرعية، لم تلبث أن انقلبت الأوضاع على الدولة العثمانية عندما أقدم محمد علي، والي مصر، على الاستقلال عن الدولة العثمانية وتمكن من انتزاع سوريا وفلسطين ومعظم أنحاء الجزيرة العربية من العثمانيين، ومهما يكن من أمر، وبالرغم من انسحاب قوات محمد علي في ربيع عام ١٨٤٠م من كافة المناطق في المشرق العربي، لم تستطع الدولة العثمانية ملء الفراغ في الجزيرة العربية حيث تمكن الإمام فيصل بن تركي (١٨٤٣- ١٨٦٥م) من لم شمل البيت السعودي، ثم واصل بعزم وإصرار بناء

---

(٥٢) انظر هامش: ٢٤.

(٥٣) مريم خلف العتيبي، "**الأحوال السياسية في عهد الإمام تركي بن عبدالله آل سعود (١٢٤٠- ١٢٤٩هـ/ ١٨٢٤- ١٨٣٤م)**"، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الملك سعود، ١٤١٩/١٤٢٠هـ)، ص ص٧٢- ٩٤، ١٠٨- ١١٠.

الدولة السعودية الثانية وترتيب أوضاعها في نجد وشرق الجزيرة العربية، بل وامتد تأثير السعوديين إلى عسير والمخلاف السليماني[٥٤].

وفيما يتعلق باليمن وعسير والمخلاف السليماني، فبعد إنسحاب المصريين من الجزيرة العربية في عام ١٨٤٠م، استرجع الأئمة الزيديون في اليمن استقلالهم وسيطروا على كثير من أنحاء اليمن، كما تمكن آل عائض من تثبيت سلطتهم في عسير والمخلاف السليماني. وكذلك انفرد الشريف، حسين بن حيدر، بحكم إمارة أبي عريش، رغم أنه ظل يحكم باسم السلطان العثماني تارة، وبإعلان ولائه لأمير عسير تارة أخرى[٥٥].

النفوذ العثماني ١٨٤٠- ١٨٧١م:

وإزاء هذه الأوضاع، وبعد زوال الخطر المصري وبعد نمو القوى المحلية المستقلة في أنحاء الجزيرة العربية، عاد الأمل يراود الدولة العثمانية مع منتصف القرن التاسع عشر في استرجاع نفوذها القديم، والقضاء على تلك القوى قبل أن يشتد عودها وتصلب عريكتها. ولهذا، جهزت الدولة العثمانية، من جدة بواسطة والي الحجاز، حملة بحرية قوية على اليمن في عام ١٨٤٩م (١٢٦٥هـ)، وبالرغم من انتصارات العثمانيين الأولى في اللحية والحديدة، إلا أنه سرعان ما تم إبادتها بعد دخولها صنعاء في عام ١٨٤٩م. وعلى إثر هذه الهزيمة الشنيعة انكفأ

---

(٥٤) العثيمين، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ج١، ص ص٢٨١- ٣٠٤.

(٥٥) محمد بن أحمد العقيلي، **تاريخ المخلاف السليماني**، الرياض، منشورات دارة اليمامة، ج٢، ١٩٨٢م، ص ص٥١١- ٥١٥، للمزيد انظر: محمد بن عبدالله ال زلفة، **تطور الأوضاع السياسية في جنوب غرب الجزيرة العربية: إمارة أبي عريش وعلاقتها بالدولة العثمانية ١٢٥٤- ١٢٦٥هـ/ ١٨٣٨- ١٨٤٩م**، الرياض، مطابع الفرزدق، ١٤١٧هـ، ص ص٦٠- ٦٠.

النفوذ العثماني على الساحل في الحديدة وبعض الثغور الصغيرة في ساحل تهامة[٥٦].

وبدون شك فإن هذه النهاية المؤلمة للحملة العثمانية باليمن كان لا بد أن تقوي من شوكة القوى المحلية، وذلك ما انعكس بشكل واضح على أعمال الأمير عائض بن مرعي (١٨٣٣- ١٨٥٦م)، الذي أصبح بحق حاكمًا قويًا ومستقلاً في عسير والمخلاف السليماني[٥٧]. وإزاء هذه الانتكاسة كررت الدولة العثمانية المحاولة للقضاء على سلطة آل عائض، فجهزت ثانية، عن طريق مصر، حملة ضخمة على عسير في عام ١٨٥١م (١٢٦٨هـ)، غير أن مصير تلك الحملة لم يكن بأحسن من الأولى إذ انتهت بهزيمة ساحقة للعثمانيين في عام ١٨٥٢م (١٢٦٩هـ)، مما زاد كثيرًا من هيبة أمراء عسير وقوة سلطتهم[٥٨].

ومما يظهر فإن قوة آل عائض واتساع نفوذهم قد أثر على قبضة الدولة العثمانية في الحجاز، خاصة أن الأوضاع الاقتصادية كانت على أسوأ حال، كما أن علاقة شريف مكة، الشريف عبدالمطلب بن غالب، (١٨٥٠- ١٨٥٦م) مع كل من الوالي العثماني في الحجاز والدولة العثمانية كانت متوترة ورديئة في معظم الأوقات، بينما توطدت علاقة الشريف عبدالمطلب مع آل عائض في عسير، خاصة مع الأمير محمد بن عائض بن مرعي (١٨٥٥- ١٨٧٢م)[٥٩].

---

(٥٦) إسماعيل بن محمد البشري، **الحملـة العثمانية علي إمارة (أبو عريش) والسواحل اليمنية (١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م)**، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢م، ص ص٤٩- ٥٤.

(٥٧) العقيلي، **المخلاف**، ج١، ص ص٥٤٠- ٥٤٦.

(٥٨) Muhammad A. Al-Zulfa, **"Ottoman Relations With Asir and the Surrounding Areas, 1840- 1872"** (unpublished Thesis, Ph. D. University of Cambridge, 1987), pp.99- 100.

(٥٩) Ibid. pp.86- 89.

وأيًا كان نمط العلاقة بين الشريف عبدالمطلب في مكة وأمراء عسير وتأثيراتها، فقد تدهورت الأوضاع العامة سريعًا في الحجاز في أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر، فساد التمرد وكثرت القلاقل بين القبائل الحجازية، كما نمى التحدي لدى الشريف عبدالمطلب ضد الوالي العثماني، مما أدى إلى اندلاع ثورة شاملة في الحجاز ضد السلطة العثمانية في عام ١٨٥٤م (١٢٧١هـ)، حيث أيدها الشريف عبدالمطلب، وقد استمرت الثورة لأكثر من سنة ونصف حتى تمكن العثمانيون من القضاء عليها في أوائل عام ١٨٥٦م، وتم عزل الشريف عبدالمطلب عن منصبه في مكة[٦٠].

وإذا كانت الدولة العثمانية وجدت نفسها مضطرة بأن تبذل طاقاتها لقمع الثورة في الحجاز، لمكانة الأراضي المقدسة للسلطة العثمانية، فإنها في المقابل، كما يظهر، لم يكن لديها القدرة أو الحماس الكافي لدفع هذه التكلفة تجاه قوة أمير عسير، محمد بن عائض، سيما بعد تجاربها المريرة وهزيمتها السابقة في المنطقة، مما جعل الدولة العثمانية تنصرف عن أية محاولة واضحة للتدخل بشؤون إمارة آل عائض لأكثر من عقد من الزمن.

ومهما تكن ظروف الدولة العثمانية في تلك الفترة، فمن الملاحظ أن الأمير محمد بن عائض أصبح طليق الحركة، إذ تابع بعزم مشروع والده على ترسيخ حكم آل عائض وتوسيع رقعة سلطته في عسير ومعظم أنحاء المخلاف السليماني. وأخيرًا مع هذا النجاح المتزايد، قرر الأمير محمد بن عائض القضاء على إمارة أبي عريش، إذ تمكن من ضمها إلى سلطته المباشرة في عام ١٨٦٣م (١٢٨٠هـ)، كما استولى على جازان وأحكم سيطرته على سواحل عسير[٦١]، ثم لم يلبث بأن

---

(٦٠) Ibid. pp.90- 96.

(٦١) العقيلي، **المخلاف**، ج١، ص ص٥٤٦- ٥٤٧.

تجرأ إلى منازلة العثمانيين في تهامة اليمن حتى أن قواته وصلت إلى أطراف الحديدة، منتهزًا ثورة القبائل اليمنية ومحاصرتها للقوات التركية في الحديدة في عام ١٨٦٣م، ولم ينفك الحصار إلا بعدما وصلت إمدادات سريعة للقوات العثمانية[٦٢].

ومع تزايد الضغوط على تصفية الوضع العثماني المتدهور في عسير والمخلاف السليماني واليمن، سارعت الدولة العثمانية عن طريق الخديوي إسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩م)، بتجهيز حملة كبيرة على المنطقة في صيف ١٨٦٤م (١٢٨٠هـ)[٦٣]. وعلى الرغم من وصول القوات المصرية إلى عسير إلا أن المجابهة لم تحصل بينها وبين قوات آل عائض، فكما يظهر فقد كانت موازين القوى متكافئة إلى حد كبير بين الجانبين مما ينذر بخطورة المغامرة في المواجهة، ناهيك عن دفع تكلفة باهظة لمعركة لا تعود لمصلحة الطرفين مباشرة. وربما ساعد في هذا التوجه، كما يشير البعض، علاقة الاحترام المتبادل بين الخديوي إسماعيل والأمير محمد بن عائض، وأيًا كانت الأسباب فقد سعى الاثنان، إلى إبرام صلح يقضي باحترام مركز الطرفين وموقع قواتهم. ونتيجة لهذا الاتفاق، بقيت القوات المصرية في المنطقة لفترة سنتين وهدأت الأوضاع، ثم لم يلبث خديوي مصر بأن سحب قواته من عسير، وذلك في عام ١٨٦٦م[٦٤].

ولكن، كما يتبين فإن الصلح المذكور لم يكن إلا اتفاقًا مؤقتاً من طرف الأمير محمد بن عائض، حيث يلاحظ أنه استعاد نشاطه السابق، بعيد انسحاب

---

(٦٢) علي أحمد عسيري، **عسير ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م- ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م**، الرياض، العبيكان للنشر، ١٩٨٧م، ص ص٣٢٨- ٣٣٢.

(٦٣) نفسه، ص ص٣٤٧- ٣٤٨.

(٦٤) نفسه، ص٣٥٠.

القوات المصرية، إذ واصل توسيع سلطته وتثبيتها، حتى أنه تجرأ في نوفمبر ١٨٧١م (١٢٨٨هـ) من طرد الحامية العثمانية في جازان[٦٥]، وسرعان ما سيطر على باجل والمخا وزبيد ثم تقدم إلى الحديدة، المعقل الرئيس للنفوذ العثماني، فحاصرها لفترة من الزمن، إلا أنه اضطر إلى فك الحصار نتيجة للمقاومة القوية للقوات العثمانية ولانتشار الوباء في جيشه[٦٦].

وعلى كل حال، وأيًا كانت قوة الأمير محمد بن عائض وطموحاته، فإن الرياح الشديدة سرعان ما بدأت تتحول ضد إمارته، في تلك اللحظة الحرجة من عام ١٨٧١م، تحديدًا مع نهاية العقد السابع وأوائل العقد الثامن من القرن التاسع عشر، نتيجة لتفاعل عوامل وظروف متعددة، بعضها قديم وآخر جديد، وذلك ما سيتم شرحه في المبحث اللاحق.

والخلاصة، قد يصح القول على وجه العموم بأن الجزيرة العربية كانت إلى درجة كبيرة خارج النفوذ العثماني لعدة عقود من القرن التاسع عشر. وأيًا كانت دقة وجهة هذه النظر، فمن المؤكد بأن النفوذ العثماني في معظم أنحاء الجزيرة العربية، ناهيك جنوب غرب الجزيرة العربية، ظل متقطعا وضعيفا، وذلك حتى نهاية العقد السابع من القرن التاسع عشر. كما يلاحظ،أنه بالرغم من تعدد المحاولات العسكرية والسياسية للدولة العثمانية لبسط سيطرتها من حين إلى آخر على هذا الجزء أو ذلك من الجزيرة العربية، إلا أنها كانت دائما تجابه بتحديات محلية قوية.

---

(٦٥) الزلفى، **دراسات من تاريخ عسير الحديث**، الرياض، مطابع الشريف، ١٩٩١م، ص ص٥٨- ٥٩.

(٦٦) نفسه، أيضا، العقيلي، **المخلاف**، ج١، ص ص٥٤٧، ٥٧٩- ٥٨١.

المرحلة الجديدة وتحولاتها:

كانت السيطرة البريطانية المباشرة محصورة على مستعمرة عدن، منذ احتلالها في عام ١٨٣٩م حتى نهاية العقد السابع من القرن التاسع عشر، بينما بقي النفوذ البريطاني في اليمن وسواحل البحر الأحمر مهتمًا بدرجة رئيسة بالجوانب التجارية، بما في ذلك الحصول على التسهيلات للرعايا الإنجليز وحماية الوكالات الإنجليزية. ولهذا، ولأن المصالح البريطانية كانت مضمونة وآمنة بهذه الطريقة أو تلك، فإن الحكومة البريطانية لم تكن بحاجة سياسية ملحة للتدخل المباشر بشؤون المشيخات وقبائلها ومناطقها في جنوب اليمن، وإنما اكتفت بالتعامل مع تلك المشيخات والقبائل بالقدر الذي يتطلب فيه نمو التجارة الإنجليزية في المنطقة وسلامة الطرق التجارية وأمن مستعمرة عدن، واستقرار سلطتها وسكانها.

أما بالنسبة للدولة العثمانية، فعلى الرغم من بعض المحاولات العثمانية للسيطرة على الجزيرة العربية، إلا أنها اضطرت في معظم الأحيان، وحتى عام ١٨٧١م إلى التعامل مع الأمر الواقع والقبول ببقاء الحد القليل من نفوذها في الجزيرة العربية. ولهذا، وباستثناء الحجاز، أو الأراضي المقدسة، ذات الأهمية الخاصة لشرعية السلطة العثمانية، فإن الدولة العثمانية لم تبذل الجهود الكافية للسيطرة على الجزيرة العربية في تلك الفترة، بل حتى وإن وجدت هذه الرغبة أحياناً فإن المحاولات العثمانية ظلت متقطعة وكانت تجري بصورة غير مباشرة، وتتم بالوكالة عن طريق الولاة المحليين، خاصة ولاة مصر والحجاز.

ولكن، لم تلبث الأوضاع السائدة لكل من بريطانيا والدولة العثمانية في اليمن وجنوب غرب الجزيرة العربية والبحر الأحمر، أن بدأت تتغير بشدة مع نهاية العقد السابع من القرن التاسع عشر، نتيجة لظهور أحداث سريعة، مما

جعل المناطق المعنية عرضة لتلك المتغيرات، وهذا كله أدى إلى تغير جذري في السياستين البريطانية والعثمانية تجاه جنوب غرب الجزيرة العربية والبحر الأحمر.

وتحديدًا، يمكن أن يعزى هذا التحول في السياستين البريطانية والعثمانية إلى أسباب متعددة ومتشابكة، من أبرزها الأول: افتتاح قناة السويس في نوفمبر ١٨٦٩م (١٢٨٥هـ)، والثاني: التحولات السياسية والاقتصادية، خاصة الصناعية في غرب أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما صاحب هذا من تطور الدولة القومية في بريطانيا وفرنسا، ثم إيطاليا وألمانيا، والثالث: تطور السياسة العثمانية وتبنيها لأسلوب الإدارة المركزية في حكم الولايات.

وبالنسبة لافتتاح قناة السويس أصبح البحر الأحمر من الناحية الاستراتيجية أقصر طريق لمرور السفن التجارية والأساطيل الحربية بين الغرب والشرق. ونتيجة لهذا التحول، دبت الحياة في البحر الأحمر فازدهر اقتصاده ونشطت تجارته وكثرت الموانئ على شواطئه[٦٧]. ومع هذه الأهمية الحيوية الجديدة للبحر الأحمر، انكشفت سواحله ومناطقه الداخلية أمام عيون القوى الأجنبية وأطماعها، مما جعله عرضة للتنافس الدولي المتزايد سواءً من الدولة العثمانية أو من القوى الأوروبية، خاصة من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، ليس من أجل السيطرة على تجارته فحسب، وإنما بهدف ضمان أمنه كشريان استراتيجي للمواصلات العالمية، مما يستوجب الاهتمام بالسيطرة على منافذه وسواحله، ثم التسلل إلى مناطقه الداخلية واختراقها[٦٨].

---

(٦٧) رضوان، **الدولة العثمانية**، ص ص٦٩- ٧١.

(٦٨) Marston, **Britain,s Impeial Role**, pp.385- 386.

أيضًا انظر: أمال إبراهيم محمد، **الصـــراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، بيروت، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ص١٤٢- ١٥٧.

وهكذا، كان افتتاح قناة السويس إيذانًا لدخول مرحلة جديدة من الصراع الدولي على البحر الأحمر ودوله خاصة، والمشرق العربي وشرق أفريقيا والشرق عامة. ولهذا لم يكن مستغربًا بعيد افتتاح القناة أن تستمر حمى التنافس الدولي على اختراق البحر الأحمر سياسيًا وعسكريًا، وذلك ما تشهد به الأحداث خلال العقد الثامن من القرن التاسع عشر، ثم اشتد التسابق في العقود اللاحقة وتحول إلى صراع مرير بين القوى الدولية.

وفيما يتعلق ببريطانيا فقد كان من الطبيعي أن تزداد أهمية مستعمرة عدن إلى درجة كبيرة، إذ أصبح ميناء عدن من أهم المحطات لتجمع السفن، وأفضل مركز لوجستي للإمدادات والتموين، سواءً في الفحم أو في المياه العذبة والمواد الغذائية للسفن التجارية والأساطيل الحربية، خاصة لسفن شركة الهند الشرقية الإنجليزية والأسطول الملكي البريطاني. ولهذا، ومع كثرة الخصائص الجديدة، باتت عدن من أكبر القواعد الاستراتيجية البريطانية لربط المستعمرات البريطانية المتزايدة في الشرق والمشرق العربي وأفريقيا ... الخ[٦٩].

أما بالنسبة للتطور الصناعي والعلمي الهائل في غرب أوروبا، فقد كان لنضوج الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أبلغ الأثر على مجمل السياسات الأوروبية، وعلى رأسها السياسة البريطانية، حيث قادت هذه النقلة الجديدة إلى عدة متغيرات عالمية سياسية واقتصادية واستراتيجية، لعل من أبرزها تطور مفهوم الأمة وبناء الدولة القومية القوية، وذلك ما تم في بريطانيا وفرنسا في البداية، ثم تبعتهما ألمانيا وإيطاليا بعد توحيدهما في عام ١٨٧٠م. وكذلك مع تأثير الثورة الصناعية برزت قوى اقتصادية جديدة ونمت الرأسمالية

---

(٦٩) Gavin, **Aden**, pp.178, 184, 186.

الصناعية جنبًا إلى جنب مع الرأسمالية التجارية السائدة، ثم لم تلبث القوى الصناعية بأن احتلت مكان الصدارة[٧٠].

ومع هذا التطور في البنية الرأسمالية، ونتيجة للضغوط المتزايدة من القوى الاقتصادية والصناعية الجديدة، شرعت الدول الأوروبية الصناعية تعيد النظر في سياستها التجارية القديمة، وكذلك بدأت ترسم أهدافا أخرى جديدة بما يخدم نمو اقتصادها الصناعي خاصة وتوسع تجارتها عامة، ،مما أدى إلى تطور العقيدة الاستعمارية الأوروبية ونظرتها حول التوسع في العالم، سيما في أسيا وأفريقيا[٧١]. ومع هذه المتغيرات، لم يعد التنافس الشديد بين الدول الأوروبية مقصورًا على التجارة العالمية ومواصلاتها وأسواقها، بل صاحبه توجه قوي من أجل الهيمنة على موارد الخام الأولية للصناعة واستخدام الأيدي العاملة الرخيصة، إضافة إلى الحرص على احتكار الأسواق لنفسها في المستعمرات القديمة والجديدة[٧٢]. ولهذا، كثر المتنافسون الأقوياء للحصول على المستعمرات وتوسع مناطق النفوذ أينما كانت، مما أخل كثيرا بموازين القوة في أوروبا والعالم.

وفيما يخص بريطانيا، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد ازدهر الاقتصاد البريطاني بشكل مضطرد خلال سنوات ١٨٤٦- ١٨٧٢م، مقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى التي كان نمو اقتصادها بطيئاً، وأصبحت بريطانيا خلال سنوات ١٨٦٠- ١٨٧٢م أسرع دولة أوروبية في النمو الاقتصادي

---

(٧٠) Marston, **Britain's Imperial Role**, pp.387-388.

للمزيد حول تطور الرأسمالية الصناعية، انظر: روجر اوين، بوب سوتكليف (إعداد) **دراســات نظرية في الامبريالية**، ترجمة وميض جمال نظمي، وكاظم هاشم نعمة، بغداد، دار الكتب للنشر، ١٩٨٠م، ص ص٩٢- ٩٤، وما يليها.

(٧١) نفسه، ص ص٥٠- ٥١.

(٧٢) نفسه، ص ص٥٨- ٥٩.

والصناعي[٧٣]. وعلى سبيل المثال، استوعبت المستعمرات الإنجليزية في عام ١٨٥٠م من سلع التجارة البريطانية حوالي ٥٦٪ من تلك الصادرات، ووصل دخل الصادرات البريطانية من المستعمرات في عام ١٨٧٢م إلى أكثر من ٦٠ مليون جنيه إسترليني[٧٤].

وهكذا، ونتيجة للتطور الاقتصادي، التجاري والصناعي، تصاعد بقوة ضغط الطبقة الرأسمالية التجارية والصناعية على الحكومة البريطانية من أجل فتح أسواق جديدة ومحتكرة، مما جعل غرفة التجارة البريطانية، في حينها، تلح على الحكومة البريطانية على ضرورة التخلي عن سياستها الدولية التقليدية للتجارة الحرة، والاتجاه أكثر إلى التوسع في الاستعمار والسيطرة المباشرة على مناطق النفوذ[٧٥].

وهذا التوجه أصبح واضحًا في تغير السياسة البريطانية ونهجها، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث لم تعد مسألة السيطرة معنية بالجانب الاستراتيجي وحماية طرق المواصلات والتبادل التجاري المفتوح فحسب، وإنما أصبحت معنية أكثر في إيجاد أسواق محتكرة للصناعة والإنتاج البريطاني وإستغلال الموارد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة في المستعمرات ومناطق النفوذ، وإغلاق أبواب تلك المناطق في وجه الدول الأوروبية الأخرى، ولهذا، ليس غريبا أن يشتد حمى التسابق على المستعمرات بين الدول الأوروبية

---

(٧٣) G. N. Uzoigwe, **Britain and the Conquest of Africa, the Age of Salisbury**, Ann Arbor, the University of Michigan Press, 1974, p.29.

(٧٤) Ibid, pp.35- 36.

(٧٥) Ibid, p.25.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٧٦]. والخلاصة، بإيجاز، فإن جميع العوامل المذكورة كان لا بد من أن تغير السياسة البريطانية وتوجهاتها وإعادة النظر في خططها الاستراتيجية، تجاه الدول الأوروبية وتجاه مناطق النفوذ في العالم.

أما بالنسبة للدولة العثمانية، من جانب آخر، فقد أصبحت أيضًا عرضة لمتغيرات جديدة، خلال نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر، مما جعلها تعيد النظر في كثير من سياستها وتوجهاتها تجاه المشرق العربي. فإذا كان افتتاح قناة السويس قد خدم المصالح البريطانية وأهدافها، فكذلك الحال بالنسبة لمصالح الدولة العثمانية بدرجة أو أخرى، فقد ازدادت أهمية البحر الأحمر لخدمة الدولة العثمانية وأهدافها. وعدا عن المصالح العامة التجارية والسياسية للدولة العثمانية، فبعد افتتاح القناة تيسر بشكل خاص انتقال الأسطول العثماني من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر، إذ توفر للحكومة العثمانية قدرة عسكرية جديدة تبيح لها الاعتماد الذاتي على الأسطول العثماني

---

(٧٦) بينما تحاول أدبيات منظري الاستعمار إضفاء تبريرات "حضارية وأخلاقية" لمسألة الاستعمار. ومن أبرز هؤلاء المحدثين روبنسون وقالقر اللذين يجادلان بأنه توجد إستمرارية في السياسة البريطانية (الإمبراطورية) خلال القرن التاسع عشر حيث أن بريطانيا وجدت نفسها مضطرة لدمج مناطق جديدة إلى الاقتصاد البريطاني المتوسع عندما فشلت تلك المناطق في الاستجابة المرضية للاندماج التجاري، وعندها جرى ضمها إلى الإمبراطورية البريطانية. ولذا، بزعمهم، بأن الإمبراطورية البريطانية لم تبنى على أسس اقتصادية أو سياسية محلية -داخل بريطانيا- وإنما كان الهدف هو الحفاظ على مركز بريطانيا في العالم من خلال المحافظة على طرق مواصلات التجارة الدولية، خاصة تجارة الهند والشرق، كما أن هذا يستدعي بالضرورة من الناحية الإستراتيجية السيطرة على المواقع المهمة في تلك الطرق ... الخ. انظر:
R. E. Robinson and J. Gallagher, (With A. Denny) **African and the Victorians, the Official Mind of Imperialism**, London, Macmillan Press, 1961, ch. 5,15.

ونقل القوات العثمانية بسرعة، عند الحاجة لحملات عسكرية مباشرة تجاه الحجاز وعسير واليمن وغيرها، دون عبور الطرق البرية الشاقة والطويلة ودون الاعتماد على الوكلاء والولاة المحليين في مصر والحجاز وغيرهم[٧٧]، سيما بعد فشل كثير من الحملات التي تمت من قبل الولاة المحليين، الذين سرعان ما يجيرون نتائج تلك المحاولات إذا ما نجحت إلى مصالحهم الخاصة، بل ويتمردون على الدولة العثمانية في نهاية المطاف.

وأيضاً، بدأت الدولة العثمانية في تلك الفترة تعيد النظر في صياغة أهدافها حول مسألة التوسع وطبيعته. وبدرجة رئيسة تعود هذه المراجعة إلى تطور أساليب الإدارة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نتيجة لنمو تيار تركي بيروقراطي جديد في الحكومة العثمانية، الذي بدأ يدفع الباب العالي بقوة إلى التحديث بشكل عام، إضافة إلى تبني السياسة المركزية في إدارة الولايات عن طريق استانبول مباشرة. ولقد قوى من تأثير هذا التيار ومصداقيته ذلك الضعف المتزايد للدولة العثمانية والتراجع الكبير لنفوذها، في ظل التنافس الاستعماري المحموم، البريطاني والفرنسي، خاصة في اختراق كثير من المناطق العربية في المشرق والمغرب العربي[٧٨]، وتلك كانت حالة واضحة يؤكدها نمو النفوذ البريطاني في كل من الخليج العربي منذ منتصف القرن التاسع عشر، وفي مصر في عهد الخديوي إسماعيل، ونمو الإستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا، الذي إمتد من الجزائر إلى تونس في عام ١٨٧١م.

---

(٧٧) رضوان، **الدولة العثمانية**، ص ص٧٢- ٧٥.

(٧٨)

Starford Shaw, **History of the Oltoman Empire and Modern Turkey**, Cambridge, Combridge University Press, 1977, pp.95-113.

وعلى كل حال، فقد لاقت الأفكار الإصلاحية المذكورة استجابة قوية خاصة من قبل السلطان عبدالعزيز (١٨٦١- ١٨٧٦م) الذي إنكب على إصدار كثير من "التنظيمات" الإصلاحات في الدولة، التي عالجت جوانب عديدة للإدارة العثمانية، بما في ذلك إتباع نظام الحكم المركزي المباشر لمناطق النفوذ العثماني[٧٩]. ومما ساعد في تلك الفترة على نجاح هذه السياسة هو التطور التقني الملحوظ في الدولة العثمانية من حيث تطور وسائل المواصلات والإتصالات، في السكك الحديدية، والنظام البريدي والتلغراف ... الخ، التي يسرت إلى حد كبير سبل الإتصال وسرعة نقل المعلومات بين الحكومة المركزية في إستانبول وبين مسؤوليها في أنحاء الدولة العثمانية[٨٠].

ولذا، وفي ظل كل المتغيرات السابقة، كان من الطبيعي للدولة العثمانية بأن تتخذ سياسة جديدة وأن تبذل جهدها على حكم المناطق الخاضعة لها، أو الأخرى المكنة، بأسلوب إداري مباشر والاعتماد على قواها الذاتية، بدلاً من الاعتماد على الولاة والوكلاء المحليين. وبدون شك، فإذا ما أرادت الدولة العثمانية تحقيق أغراضها الجديدة فلن يجدي التريث أو الانتظار، مما قد يكلفها خسارة كبيرة في المستقبل، تحت وطأة التنافس الأوروبي المتزايد على المنطقة العربية.

الحملة العثمانية على اليمن ١٨٧٢م:

لم تتردد الدولة العثمانية في ترجمة تلك القرارات الجديدة حيث سارعت إلى إعداد حملتين كبيرتين في جناحين متوازيين تجاه المشرق العربي، الأولى

---

(٧٩) Ibid. 113-118.

(٨٠) Ibid, pp.119-122.

اتجهت من العراق إلى شرق الجزيرة العربية، وهي حملة مدحت باشا في عام ١٨٧٠م (١٢٨٧هـ)، أما الحملة الثانية فقد اتجهت من البحر المتوسط، عبر قناة السويس إلى عسير والمخلاف السليماني في عام ١٨٧١م (١٢٨٨هـ)، ثم توجهت الحملة إلى اليمن في عام ١٨٧٢م (١٢٨٩هـ).

في أواخر عام ١٨٧١م (١٢٨٨هـ)، وصلت القوات العثمانية سواحل عسير، في حملة قوامها عشرون ألف، مجهزة بأفضل الأسلحة والعتاد، وبقيادة القائد العثماني محمد رديف باشا، ونائبه أحمد مختار باشا، فنزلت بالقنفذة ثم زحفت بكامل قواها على بلدان عسير، ثم إتجهت إلى ريدة، عاصمة إمارة آل عائض[٨١]. وبالرغم من المقاومة الباسلة والصمود لعدة أشهر من قبل قوات عسير وأميرها محمد بن عائض، إلا أن القوات العثمانية تمكنت بعد جهد كبير من السيطرة على عسير وحصار وتدمير ريدة، مما أدى إلى استسلام آل عائض صلحًا ثم لم تلبث القيادة العثمانية أن أقدمت على الغدر بالأمير محمد بن عائض وقتلته مع بعض أتباعه القريبين في أبريل ١٨٧٢م (١٢٨٩هـ)[٨٢].

بعد أن قضى العثمانيون على إمارة آل عائض، أصبح ظهير القوات التركية آمنًا من أي مقاومة قد تعيق مسيرة الحملة العثمانية، وبات الطريق ممهدًا للقوات التركية لتحقيق الهدف الأكبر وذلك بالزحف على اليمن. ولهذا، وفي نفس الشهر سرعان ما تحركت معظم القوات العثمانية، بقيادة رئيس الحملة الجديد أحمد مختار باشا، من عسير إلى الحديدة، مركز العثمانيين في الساحل اليمني. ثم واصلت الحملة طريقها بسهولة في اتجاه صنعاء، معقل الإمامة الزيدية. وإزاء

---

(٨١) إبراهيم بن علي زين العابدين الحفظي، **تاريخ عسير، رؤية تاريخية خلال خمسة قرون**، تحقيق، محمد بن مسلط البشري، (د.م) (د.أ)، ط٥، ١٤١٣هـ، ص ص١٢٢- ١٣٥.

(٨٢) نفسه، ص ص١٣٦- ١٣٧، أيضا انظر: عسيري، **عسير**، ص ص٣٦٣- ٣٧٩.

ضخامة الحملة وسمعة انتصاراتها في عسير، تخوف الإمام المنصور، علي بن أحمد بن المهدي، من مواجهة العثمانيين، وبادر مذعنًا مع آخرين باستقبال أحمد مختار باشا في الطريق إلى صنعاء، فأعلن خضوعه للسلطة العثمانية مما أدى إلى دخول القوات العثمانية إلى صنعاء، بدون مقاومة، وذلك في ٢٦ أبريل ١٨٧٢م (١٢٨٩هـ)[٨٣]. ومنذ تلك اللحظة أصبحت صنعاء المقر الرئيس للسلطة السياسية والعسكرية والمدنية للإدارة العثمانية في اليمن، كما عُين المشير أحمد مختار باشا (١٨٧٢- ١٨٧٣م) واليًا على ما سمي ولاية اليمن[٨٤].

وعلى كل حال فقد انحصرت كافة السلطات في قبضة الوالي العثماني بشكل مباشر، وفي يد الإداريين الأتراك من عسكريين ومدنيين، وتم طرد الموظفين اليمنيين في مرافق الدولة. أما فيما يتعلق بمصير الإمامة في اليمن، فإن الأتراك لم يقضوا عليها نهائيًا وذلك لاعتبارات سياسية ودينية خاصة، فعلى الرغم من أن السلطة العثمانية صادرت جميع سلطات الإمام المهمة، السياسية والمدنية، وعزلته عن التدخل في أحوال الناس، إلا أنها تركت هامشًا ضئيلاً من

---

(٨٣) الواسعي، **تاريخ اليمن**، ص ص٢٥٧- ٢٥٩، العرشي، **بلوغ المرام**، ص ص٧٦- ٧٧.

(٨٤) يعتبر أحمد مختار باشا من أبرز قادة الدولة العثمانية، وعرف بمهارته وقوته وكفاءته، وإرتقى في السلك العسكري والسياسي إلى أعلى الرتب حتى أنه أصبح الصدر الأعظم في عام ١٩١٢م، وقد خدم دولته لمدة خمسٍ وخمسين سنة، ولديه ستة مؤلفات من أهمها مذكراته وقد عُين قائد للحملة العثمانية بدلاً من محمد رديف باشا، الذي إستدعي في منتصف إبريل ١٨٧٢م إلى إستانبول للمساءلة حول أحداث عسير. وللمزيد حول سيرته، انظر:

Rifat Uçarol, **Gazi Ahmet Muhtar paşa, (1839- 1919), Askeri ve Siyasi Hayati.** Istanbul, Filiz Kiabevi, 1989.

يمن سالنامه س.ع٣ (١٣٠٤هـ)، ص ص١٤٩- ١٥١، يمن سالنامه س.ع٤ (١٣١١هـ)، ص ص٢٠٨- ٢٠٩، أيضا، سهيل صابان، "تقارير أحمد مختار باشا العثمانية عن الجزيرة العربية"، **الدارة**، العدد الثاني، السنة التاسعة والعشرون، ١٤٢٤هـ، ص ص١٧٥- ١٩٢.

النفوذ الروحي الأسمى للإمامة في صنعاء، من أجل استعمالها كمظلة لكسب الشرعية في اليمن، ووسيلة للإتصال والتأثير مع القبائل اليمنية وزعاماتها(٨٥).

ومهما يكن من أمر، وخلال بضعة أشهر، في صيف عام ١٨٧٢م (١٢٨٩هـ)، نجح الأتراك في مواصلة الزحف على اليمن والسيطرة على سواحله وحواضره المهمة، وبدون شك، فقد ساعد على سرعة السيطرة العثمانية على اليمن في هذه الفترة تمزق السلطة السياسية وتدهور الأحوال العامة، وانفصام الوحدة المركزية لليمن. ومما يلاحظ أنه منذ أواسط القرن التاسع عشر، لم يوفق اليمن بظهور إمام قوي يستطيع أن يعيد للبلاد وحدتها، إذ كثر مدعو الإمامة، وشب نزاع شديد بين أئمة ضعاف لا يملكون هيبة أو مكانة، فانشقت القبائل وتعددت أهواؤها بين مؤيد ومعارض لهذا أو ذاك، فساد الكساد وعم الفقر مما خلق أجواء مليئة بالاضطراب والنقمة وكثرت حالات التمرد وانتشرت الفوضى في أرجاء اليمن(٨٦). ولقد انعكست تلك الحالة المتدهورة على الوضع الاقتصادي، فانهارت التجارة سواء في داخل اليمن أو في السواحل، حيث انقطع التجار من المجيء إلى المواني اليمنية، وانصرفوا إلى مستعمرة عدن ذات التجارة المستقرة والمزدهرة(٨٧).

ومن جهة ثانية، فعلى الرغم من ادعاء العثمانيين بالسيطرة على اليمن في هذه الفترة، إلا أن السلطة الفعلية لم تشمل جميع أنحاء اليمن، فقد بقيت كثير

---

(٨٥) أباظة، **الحكم العثماني**، ص ص٩٦- ٩٧، أيضا العقيلي، **المخلاف**، ج١، ص ص٤٨٤- ٤٨٥.

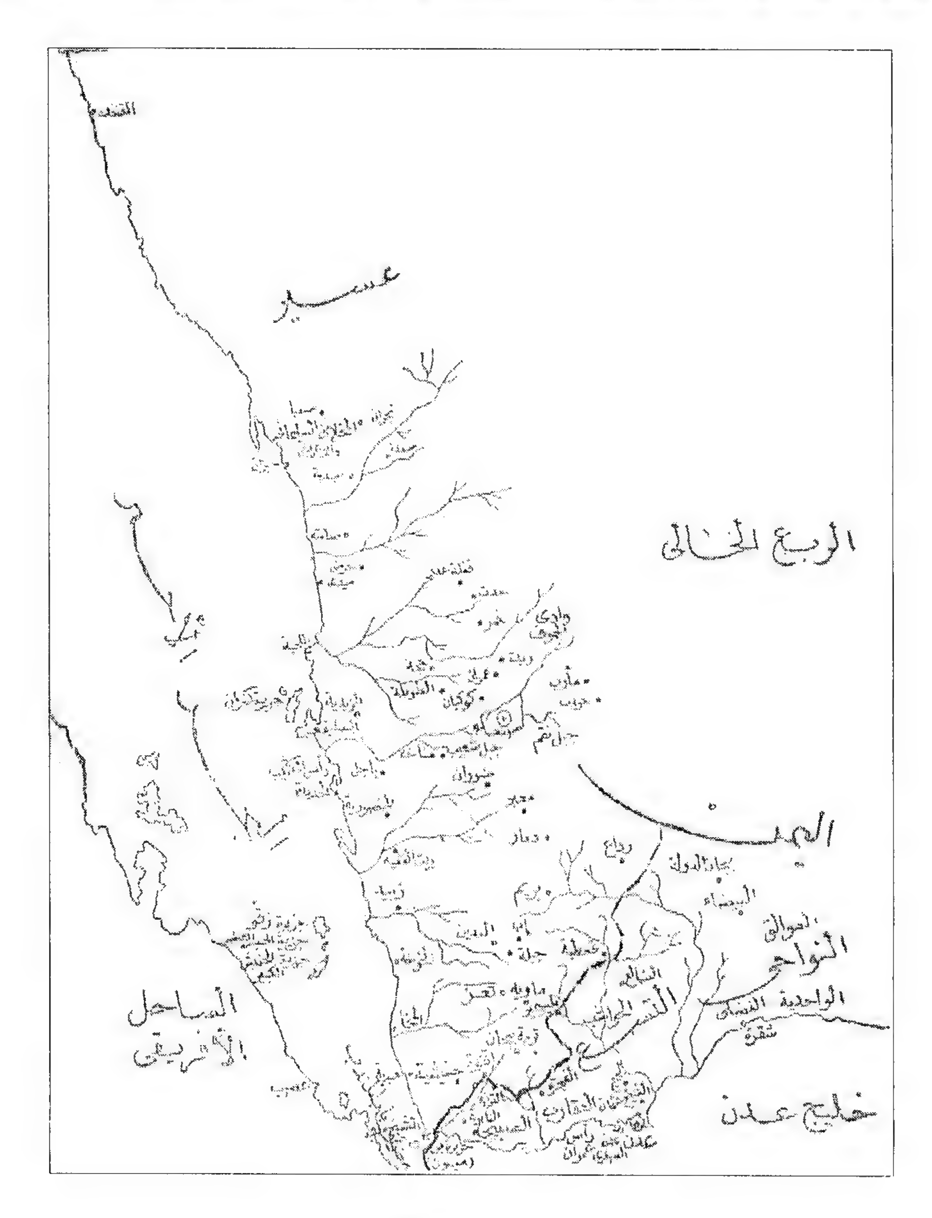
(٨٦) العرشي، **بلوغ المرام**، ص ص٧٤- ٧٥.

(٨٧) Kour, **History of Aden**, pp.72- 76, Also, Gavin, **Aden**, pp.54- 57.

من المناطق بمنأى عن سلطتهم، بسبب صعوبة اختراق اليمن ووعورة تضاريسه وثورات قبائله، إذ لم تقبل كثير من القبائل الخضوع للعثمانيين؛ كحال كثير من القبائل الجنوبية، وقبائل الجوف وحاشد وبكيل وأرحب وذو حسين، كما لم تصل السلطة العثمانية إلى مأرب وصعدة وشهارة وقفلة عذر، حيث ظلت معظم المناطق والقبائل المذكورة تحت الزعامات والمشيخات المحلية، وإن اعتبرها العثمانيون تابعة لنفوذهم[٨٨].

---

[٨٨] اباظة، **الحكم العثماني**، ص ص٩٩- ١٠٠.



(خارطة رقم ٣)

عسير، المخلاف السيلماني، اليمن، بين عامي ١٨٧١ - ١٨٧٣م

المصدر: أباظه، **عدن والسياسة البريطانية**، ص٧٢٠

الفصل الثالث

النزاع البريطاني العثماني في جنوب اليمن فيما بين عامي ١٨٧٢- ١٨٧٣م

النشاط العثماني في المنطقة، وموقف بريطانيا عام ١٨٧٢م:

وأيا كان مدى النفوذ العثماني في اليمن عموما، فمنذ أن سقطت صنعاء بأيدي القوات العثمانية، في ٢٦ إبريل ١٨٧٢م (١٢٨٩هـ)، أصدر الوالي العثماني، أحمد مختار باشا، أوامره للإمام علي بن أحمد بأن يراسل مشائخ ورؤساء القبائل في اليمن، خاصة في سلطنة لحج المجاورة لعدن، ويدعو الجميع إلى المسارعة في إعلان الخضوع لسلطة الخليفة العثماني، مؤكداً بأن الدولة العثمانية استعادت كامل سيادتها على ممتلكاتها السابقة في اليمن[٨٩].

وتنفيذا لهذا الطلب، قام الإمام، علي ابن أحمد، بمكاتبة الكثير من المشائخ المعنيين، بما في ذلك مشائخ القبائل في جنوب اليمن. وفي هذا الخصوص، وصلت رسالة من الإمام إلى سلطان لحج، فضل بن محسن (١٨٦٥-١٨٧٤م)، في آخر إبريل ١٨٧٢م (١٢٨٩هـ)، تأمره بضرورة المبادرة إلى إعلان الولاء للعثمانيين، وتؤكد له حسن نيات السلطات العثمانية تجاهه، كما تحثه على سرعة الإجابة للوالي العثماني في صنعاء[٩٠].

---

(٨٩) أحمد مختار باشا، والي اليمن، إلى الإمام السيد أحمد بن علي، ١٠ محرم ١٢٨٩هـ / أبريل ١٨٧٢م، Fo 424/32.
Ingrams, ed., **Records of Yemen**, vol. 4 (Hereafter, Unless it is noted, Sec. No, 4.01).

(٩٠) الإمام إلى فضل بن محسن، سلطان لحج، ٢٠ محرم ١٢٨٩هـ، FO 424/32.

ومنذ هذه اللحظة دب الفزع بالسلطان فضل بن محسن، فسارع إلى مراسلة المقيم البريطاني في عدن، جون شنايدر، ١٨٧٢-١٨٧٨م، (John W. Shneider) طالبا الاستشارة حول الموقف الذي يجب أن يتخذه إزاء تحركات السلطات العثمانية في اليمن[٩١]، غير أن المقيم لم ينجح في تبديد ذعر السلطان إذ لم يتمكن من إعطائه إجابة مرضية، ونصح السلطان بالانتظار والتريث وعدم الرد على الرسالة المذكورة[٩٢]. وكما يظهر فأن المقيم في تلك الفترة، لم يكن لديه رؤية محددة، إذ كان ينتظر التعليمات الخاصة من حكومة الهند، التي لا زالت تناقش كافة الإجراءات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية التي يمكن أن تتخذها في وجه التحركات العثمانية في اليمن، وبالحقيقة فقد فوجئت سلطات عدن وحكومة الهند كثيراً بسرعة سيطرة العثمانيين على اليمن، ولذا انكبت تلك السلطات، بفارغ الصبر وبتوتر شديد، على جمع المعلومات حول أهداف العثمانيين، ونواياهم تجاه مستعمرة عدن خاصة، وسلطنة لحج وبقية القبائل والمشيخات المحيطة بعدن عامة[٩٣].

ولعدم اكتراثه بالرد على رسالة الإمام، لم تدع السلطات العثمانية سلطان لحج يلتقط أنفاسه، إذ سرعان ما بعث إمام صنعاء رسالة ثانية، في ٨ مايو ١٨٧٢م، حيث ألح الإمام على السلطان فضل بن محسن بضرورة الرد المباشر

---

(٩١) C. W. Tremenhere, Resident at Aden, Government of India, to C. Gonne, The Secretary of Governor of Bombay, May 7, 1872, FO 424/32.

(٩٢) Ibid.

(٩٣) E. Hammond, Foreign Office, to H. Merivale, India Office, May 22, 1872, also, Merivale to Hammond, May 28, 1872 FO 8881/2420. Schofield, ed., **South West** Arabia, vol. 3. Hereafter, (Unless it is noted, Sec. No. 3.10).

على رسالته من جهة، وأيضًا مخاطبة الوالي العثماني نفسه أحمد مختار باشا من جهة ثانية، يعلن السلطان فيها الخضوع للسلطات العثمانية، وكذلك نصحه بضرورة إقناع بقية مشائخ المنطقة بأن يعلنوا التبعية للدولة العثمانية[٩٤].

ومما يظهر بوضوح أن السلطات العثمانية في صنعاء قد أعطت أولوية قصوى للاتصال بسلطان لحج، أكثر من غيره، بسبب موقع وأهمية سلطنة لحج وتأثيرها في المنطقة. ودون شك، فإذا ما أذعن سلطان لحج للعثمانيين، فأن الباب سوف ينفتح على مصراعيه للنفوذ العثماني في بقية المشيخات والقبائل في جنوب اليمن، وخاصة تلك القريبة من عدن.

ونتيجة لرسالة الإمام وتحذيره، أدرك السلطان فضل بن محسن جيدا أنه قد لا يستطيع المماطلة أو إهمال التهديد العثماني، فسارع إلى مخاطبة المقيم في عدن، في ١٦مايو ١٨٧٢م، طالبا من سلطات عدن تقديم المساعدة وتوفير الحماية المباشرة له، حتى يستطيع أن يقاوم الضغط العثماني، كما أبدى السلطان خشيته للمقيم بأنه سوف يضطر إلى مخاطبة السلطات العثمانية في صنعاء والخضوع لها حتى يضمن سلامة دمه وحياته وأسرته وأملاكه، وذلك في غياب الحماية البريطانية المطلوبة[٩٥].

وبالرغم من تخوف وقلق السلطان الشديدين، فأنه لم يستطع أن ينتزع من مقيم عدن أي تأكيد بالحماية المباشرة. وبدلا من هذا، نصحه المقيم بالاستمرار في إهمال الرسائل المذكورة، مؤكدا للسلطان فضل أن الوالي العثماني، أحمد مختار باشا، يعرف تماماً أن سلطنة لحج تربطها علاقة تعاهدية مع الحكومة البريطانية،

---

(٩٤) من الإمام إلى سلطان لحج، ١ ربيع الأول ١٢٨٩هـ/ ٨ مايو ١٨٧٢م، FO 424/32.

(٩٥) سلطان لحج إلى المقيم، ٩ ربيع الأول ١٢٨٩هـ/ ١٦ مايو ١٨٧٢م، FO 424/32.

ولهذا ليس من المتوقع أن تغامر السلطات العثمانية في اليمن بالتدخل في سلطنة لحج وشؤونها. ومرة ثانية، نصح المقيم سلطان لحج بضرورة التحلي بالصبر والانتظار حتى يرد خطاب مباشر من الوالي العثماني نفسه، وعندها يكون لكل حادث حديث ويتم اتخاذ التدابير اللازمة في حينها(٩٦).

ويبدو أن التقديرات السياسية للمقيم كانت صحيحة إلى حد كبير، إذ لم يلجأ الوالي العثماني في حينها إلى بعث أي رسالة مباشرة إلى سلطان لحج، بينما إستمرت الاتصالات العثمانية مع بقية قبائل اليمن والمشيخات وزعمائها خلال صيف عام ١٨٧٢م. وبالرغم من هذا فقد بقي سلطان لحج في حالة تخوف وهواجس مستمرة حول النيات العثمانية. وبالفعل وبعد شهرين، تأكدت صحة مخاوف السلطان، وذلك في أواخر يوليو ١٨٧٢م، عندما جاء أحد الوسطاء، الشيخ أمين بن محمد بن قاسم، من مشائخ قبائل لحج، إلى الحوطة، عاصمة لحج، لمقابلة السلطان فضل بن محسن حيث نقل معه رسالة من متصرف تعز، موسى كاظم باشا، تؤكد للسلطان حسن نية السلطات العثمانية تجاهه، وتنصحه بالذهاب بنفسه إلى صنعاء لمقابلة الوالي العثماني وإعلان الولاء للدولة العثمانية، كبقية المشائخ الآخرين(٩٧).

ومن باب الصدفة، فعندما وصل الوسيط المذكور إلى الحوطة لم يستطع مقابلة السلطان فضل حيث أن الأخير قد سافر إلى عدن لمقابلة المقيم، في أواخر يوليو ١٨٧٢م من أجل الحصول على النجدة والحماية، وهناك كشف لمقيم عدن عن ذعره وشكوكه إزاء التحركات العثمانية، وألح على إرسال قوات خاصة

---

(٩٦) Tremenhere to Gonne, May 21, 1872, FO 424/32.

(٩٧) الشيخ أمين بن قاسم بن حسن إلى السلطان فضل بن محسن، ١٠ جمادى الأول ١٢٨٩هـ/ ٢٧ يوليو ١٨٧٢م، FO 424/32.

لمساعدته ضد تزايد التهديد العثماني[٩٨]. وفي هذه المرة أيضا، كرر المقيم نفس النصائح السابقة، مؤكدا للسلطان ضرورة إلتزام الهدوء والانتظار حتى يصله خطاب مباشر من الوالي العثماني، ثم أوصى السلطان بأنه إذا ما جاءت الرسالة المعنية فأن عليه أن يجيب بلباقة وبأسلوب ودي، وأن يؤكد للوالي العثماني بأنه حليف للحكومة البريطانية ويتلقى مرتبًا منها، لكونه مرتبطا معها بعلاقة تعاهديه، كذلك يخطر الوالي بأن خطابه سوف يتم رفعه إلى الحكومة البريطانية ذات الشأن لإتخاذ الرد المناسب، إذ أنه لا يستطيع شخصيا أن يعمل شيئا دون تعليمات الحكومة البريطانية[٩٩].

وعلى كل حال عاد السلطان إلى لحج في أوائل أغسطس ١٨٧٢م، فوجد رسالة الوسيط المذكورة بإنتظاره، وكما أوصاه المقيم لم يرد عليها، ثم سارع ببعث هذه الرسالة إلى المقيم في عدن للإطلاع والحصول على أوامره[١٠٠]. وبالرغم من الحذر والترقب السابقين من قبل سلطان لحج، فإن الأمور سارت حتى الآن طبقًا لحسابات مقيم عدن حيث لم تصل أية رسالة مباشرة من الوالي العثماني باليمن إلى السلطان فضل بن محسن، مما جعل السلطان أكثر اطمئنانًا على وضعه في سلطة لحج.

وهكذا، لم ينجح أسلوب السلطة العثمانية في اليمن من استدراج السلطان فضل بن محسن إلى حظيرتها ولم يذعن للإغراء والتهديد العثماني. وبطبيعة الحال، فقد استمد السلطان قوة موقفه من مكانته الخاصة، ومن استقلالية سلطنة لحج، بالمقارنة مع غيرها من المشيخات القبلية الأخرى، ناهيك عن مراهنته بأن

(٩٨) .Schneider to Gonne, Aug. 6, 1872, FO 424/32.

(٩٩) Ibid.

(١٠٠) السلطان إلى شنايدر، ٢٩ جمادى الأول ١٢٨٩هـ، FO 424/32.

سلطات عدن سوف تعمل على دعمه وحماية السلطنة في نهاية المطاف، إذا ما تعرض إلى تهديد مباشر من السلطات العثمانية.

أما بالنسبة للوالي العثماني في اليمن في هذه الفترة المبكرة، فكما يظهر فقد كان بحسابه تقديرات أخرى عندما تجنب بعث رسائل مباشرة إلى السلطان فضل بن محسن. ويمكن أن تعزى سياسة أحمد مختار باشا إلى قناعته بجدوى الضغط على السلطان عن طريق الآخرين، ثم استدراجه، تارة بالترغيب وتارة بالتخويف أو كليهما، لإعلان الولاء بنفسه للدولة العثمانية، ولكن دون أن يتحمل الوالي في اليمن أو الباب العالي المسؤولية المباشرة عن تغير موقف سلطان لحج مع سلطات عدن، وبالتالي تتجنب السلطات العثمانية الرسمية سواء في صنعاء أو في إستانبول الحرج السياسي والدبلوماسي في مواجهة الحكومة البريطانية في تلك المسألة.

وبالرغم من هذا التريث وتلك المراهنة فقد أصبحت سمعة الوالي التركي في اليمن وهيبة الدولة العثمانية على المحك إزاء تجاهل السلطان فضل بن محسن للرسائل المذكورة خاصة بعد إهمال إجابته لرسالة متصرف تعز الأخيرة. ونتيجة لهذا الحرج نفذ صبر الوالي العثماني، أحمد مختار باشا، فأقدم على بعث رسالة شخصية منه إلى السلطان فضل، في ٢٩ أغسطس ١٨٧٢م، حيث إستفسر الوالي عن بواعث تخوفه من السلطة العثمانية، خاصة أنه لم يجر ما يسيء إليه من الدولة العثمانية، كما تساءل عن الأسباب التي حالت دون الرد على الرسائل السابقة التي نقلت إليه سواء عن طريق الإمام أو الوسطاء. وفي الوقت ذاته، عمل الوالي على طمأنة السلطان حول النوايا العثمانية، مؤكدا بأن المجال لا زال مفتوحا للسلطان، ومطمئناً إياه بأنه سوف يحصل على الرعاية

والاهتمام ومقام الشرف الذي يليق به إذا ما جاء إلى صنعاء وأعلن الولاء للدولة العثمانية[١٠١].

وكما يتبين، فإن خطاب الوالي العثماني إلى سلطان لحج، كان بمثابة أول رسالة مباشرة من السلطة العثمانية في صنعاء إلى السلطان، فضل بن محسن، كما أنها كانت رسالة ودية ولبقة، حتى وإن تراوحت بين الإغراء والتهديد المبطن. وفي الحقيقة لقد صيغت الرسالة بطريقة دبلوماسية محكمة، وذلك على خلاف الرسائل الأخرى التي أرسلت من قبل السلطة العثمانية في اليمن إلى بعض مشائخ القبائل الآخرين. والأكثر فإن الرسالة لم تشر، من قريب أو بعيد، إلى الإنجليز وعلاقة لحج وسلطانها بسلطات عدن والحكومة البريطانية.

ومهما يكن من أمر، فمع وصول رسالة الوالي العثماني، أحمد مختار باشا، وجد السلطان فضل بن محسن نفسه مضطرا بأن يرد عليها، وذلك حسب تعليمات سلطات عدن المذكورة سابقا. ولهذا، أجاب السلطان على الوالي العثماني، في سبتمبر ١٨٧٢م برسالة ودية، معتذرا عن تحقيق رغبات السلطة العثمانية ومؤكدا بأن المسألة بيد الحكومة البريطانية التي يرتبط معها بعلاقات تعاهدية خاصة[١٠٢].

وبالرغم من هذا الرد الصريح من قبل السلطان إلا أنه لم يثن من عزيمة أحمد مختار باشا بل أنه بعث بخطاب ثان إلى السلطان فضل بن محسن، في أواسط أكتوبر ١٨٧٢م، يبطن فيه التهديد والوعيد ويلح على السلطان بسرعة القدوم إلى صنعاء وإعلان الخضوع للباب العالي[١٠٣]. وفي الوقت نفسه، زاد الوالي

---

[١٠١] أحمد مختار باشا إلى الشيخ فضل، ٢٩ أغسطس ١٨٧٢م/ ٨ رجب ١٢٨٩هـ، FO 424/32.

[١٠٢] Enclosure, in Shneider to Gonne, Oct. 26, 1872, FO 424/32.

[١٠٣] Ibid.

العثماني من ضغطه على سلطان لحج، فأوعز إلى سلطات تعز العسكرية بأن ترسل إلى السلطان خطابا ثالثاً، في أوائل ديسمبر ١٨٧٢م، أشد صراحة وتهديدا من خطابيه السابقين، وتأمر السلطان بضرورة المثول الفوري للسلطات أمام السلطات العثمانية في صنعاء(١٠٤).

وهكذا، في ضوء الرسائل الأخيرة، ترسخت مخاوف السلطان فضل بن محسن حول نيات السلطات العثمانية تجاهه، مما جعله يعمل بإلحاح شديد على مطالبة سلطات عدن بضرورة المسارعة في توفير الدعم والمساعدة العسكرية. والأكثر أهمية، بدأ السلطان يطالب بقوة، خاصة منذ أكتوبر ١٨٧٢م، بوضع سلطنة لحج تحت الحماية المباشرة للحكومة البريطانية، ورفع العلم البريطاني في عاصمة السلطنة(١٠٥).

وكما تم ذكره، ففي الوقت الذي كانت السلطة العثمانية في اليمن تضيق الخناق على سلطان لحج من أجل إستدراجه لإعلان الولاء للسلطان العثماني، كانت تركز أيضاً على إرسال الإستدعاءات المشابهة لمشائخ القبائل الآخرين في جنوب اليمن، خاصة القريبين من عدن، وتحثهم المثول للسلطة العثمانية في صنعاء وإعلان الخضوع للدولة العثمانية. وبالفعل، فعلى النقيض من سلطان لحج، وبالرغم من تحذيرات سلطات عدن، فقد استجاب بعض المشائخ، رغبة

---

(١٠٤) موسى كاظم باشا، تعز، إلى الشيخ فضل، ٢ شوال ١٢٨٩هـ/ ٣ ديسمبر ١٨٧٢م، FO 424/32.

(١٠٥) Schneider to Gonne, Oct. 26, 1872, Op. Cit. Also See, Tenterden, the Under-Secretary of State for Foreign Affairs, Foreing Office, **"Memorandum Respecting Turkish Aggression on Tribes near Aden"**, Nov. 14, 1873, FO 78/2753.

أو خوفا، للدعوات العثمانية وذهبوا إلى صنعاء وتعز، مما زاد من الضغط السياسي على سلطان لحج وإحراجه(١٠٦).

ولقد كان أكثر الاتصالات إحراجا للسلطان فضل تلك الصلات القوية لشيخ الحواشب، علي بن مانع، بالسلطات العثمانية باليمن. فمنذ البداية توطدت صلات ابن مانع مع صنعاء وتعز، وعمل بنشاط ملحوظ على نقل كثير من الرسائل العثمانية إلى بعض الزعامات، خاصة مشائخ قبائل اليافعي والعلوي والعقربي وكذلك بعض مشائخ الفضلي في لحج. ولأكثر من مرة عمل المقيم بتحذير الشيخ علي بن مانع من علاقاته بالسلطة العثمانية، إلا أن الأخير ظل مستمرا في جهوده وتعاونه مع العثمانيين. ولعل أبرز ما يوضح طبيعة هذه العلاقة زيارة ابن مانع، للمتصرف العثماني في تعز، سليمان نوري بك، في ديسمبر ١٨٧٢م، الذي أحاط ابن مانع بالكثير من الحفاوة والتكريم وبعث معه رسائل إلى بعض المشائخ في المنطقة(١٠٧).

وكما يظهر، وعدا عن هذه الصلات القوية مع صنعاء وعدائه المعروف للإنجليز، فإن علي بن مانع، كان يتحين الفرصة السانحة لتصفية ثأره وخصومته القديمة مع سلطان لحج، حيث كان يحكم الاثنين علاقة نزاع عدائية مزمنة، وذلك من قبل مجيء العثمانيين إلى اليمن في عام ١٨٧٢م. ولهذا راهن علي بن مانع بذكاء بأنه يستطيع أن يكسب دعم السلطة العثمانية إلى جانبه ضد خصمه، سلطان لحج حليف الإنجليز.

---

(١٠٦) Hunter and Sealey, **The Arab Tribes**, pp.45-47. Also, Schneider to Gonne, Jan, 4, 1873, and, Jan. 7, 1873, FO 424/32. Ingrams, eds., **Records of Yemen**, vol. 4 (Hereafter, Unless, it is noted, Sec. No. 4.02).

(١٠٧) Ibid.

وتعود جذور نزاع الطرفين إلى خلاف قوي نشب حول ملكية غيل ماء والأراضي المحيطة بمنطقة الزايدة في مشيخة الحوشبي في أوائل صيف عام ١٨٦٨م، حيث تطور النزاع إلى صدام دموي ودارت معركة عنيفة بين الاثنين وانهزم فيها الشيخ علي بن مانع، بعد أن تكبد خسائر فادحة[١٠٨]. وبعد هذه الهزيمة، حاول بن مانع ثانية أن يستعين ببعض الزعماء المجاورين، إلا أنه فشل في مسعاه واضطر بعد تدخل المقيم البريطاني على القبول بإتفاق يقضي، مع شروط أخرى، بالتنازل عن موقع الماء ومنطقة الزايدة. ثم لم يلبث ابن مانع في نهاية عام ١٨٦٨م بأن جمع قوات قبلية كبيرة من أجل استعادة المنطقة المذكورة، غير أن المقيم سرعان ما تدخل ثانية لصالح سلطان لحج وهدد ابن مانع بقطع راتبه وعلاقته مع الحكومة البريطانية مما أرغم الأخير إلى التراجع عن تنفيذ خطته[١٠٩].

وإزاء عجزه عن استرداد منطقة الزايدة لجأ ابن مانع إلى إعتراض طرق التجارة لسلطنة لحج مما دفع بالسلطان فضل إلى الاستعانة بسلطات عدن، فاقترح المقيم أخيرًا على سلطان لحج إعادة الزايدة إلى ابن مانع والتخلص من الإزعاج برمته، ولكن السلطان لم يقبل الفكرة[١١٠]. وفي الحقيقة لم يكن اقتراح المقيم الأخير مراعاة لمصلحة مشيخة الحوشبي، ولكنها تعود بدرجة رئيسة إلى تضرر تجارة مستعمرة عدن مع اليمن ومشيخات الجنوب الأخرى.

وعلى كل حال، ساءت الأوضاع أكثر بين الجانبين' وإستمر ابن مانع بالضغط على تجارة لحج، فقام المقيم بقطع راتبه في أكتوبر ١٨٦٩م وظل الوضع

---

(١٠٨) انظر: تقرير مقيم عدن،
Schneider to the Viceroy of India, Feb. 1, 1873. Also,. May 5, 1873; FO 424/32.

(١٠٩) Ibid.

(١١٠) Ibid.

متأزما جدا بينهما حتى أوائل يناير ١٨٧٠م، عندما توسط أحد مشائخ العلوي وأقنع سلطان لحج بالتخلي عن جزء صغير من الزايدة إلى الحواشب، مع إبقاء معظم نواحي المنطقة المذكورة وموقع الماء المتنازع عليه تحت سلطة لحج. ويبدو أن الأوضاع هدأت نسبيا بين الطرفين، فيما بعد، وأعيد راتب ابن مانع من قبل سلطات عدن، ولكن مشكلة النزاع الرئيسة على الزايدة بقيت قائمة دون تسوية نهائية بين مشيخة الحوشبي وسلطنة ولحج(١١١).

وهكذا، فمع نهاية عام ١٨٧٢م أصبحت الأبواب شبه مسدودة أمام السلطان فضل بن محسن، نتيجة للضغوط القوية المتواصلة سواء من السلطات العثمانية في اليمن أو من قبل خصومه المحليين، مثل الشيخ علي بن مانع وغيره، كما أن مراسلاته مع مقيم عدن ونصائح الأخير له، لم تكن مقنعة لطمئنته وإزالة مخاوفه، ليس على سلامة سلطته لحج فحسب، بل وعلى سلامة نفسه شخصيا وبقية أسرته.

توسع النزاع: موقف الدبلوماسية في أوائل عام ١٨٧٣م:

لقد بات وضع سلطان لحج في مأزق حرج في نهاية عام ١٨٧٢م نتيجة لتواصل الضغوط العثمانية القوية عليه، ولعدم استجابة مقيم عدن لطلباته الملحة في توفير المساعدة والحماية لسلطنة لحج، مما جعله، بطبيعة الحال يتخوف كثيراً من أن سلطات عدن قد تتخلى عنه بالنهاية. ولهذا، ومع تزايد همومه وإضطرابه، فرغ صبر السلطان فضل بن محسن أخيرا، ولم يعد مكتفيا بالمراسلة

---

(١١١)

Ibid, Also, Schneider to Gonne, Jan. 4, 1873, FO 424/32. Also, "Tenterden's Memorandum", Nov. 14, 1873, OP. Cit., FO 78/2753, Also, Marston, **Britain's Imperial Role**, pp.379-380.

والاستشارة مع المقيم في عدن، فأسرع بالذهاب إلى عدن في أوائل يناير ١٨٧٣م حيث أصر بشدة على المقيم بضرورة توفير الحماية المباشرة ووضع سلطنة لحج تحت سيطرة الحكومة البريطانية، والعمل على تدارك الموقف سريعا قبل أن تسقط لحج تحت الهيمنة العثمانية(١١٢).

ولحسن حظه في هذه المرة، بدأت طلبات أو رغبات سلطان لحج تجد أذان صاغيه أكثر من قبل سلطات عدن. مع مطلع عام ١٨٧٣م، ولكن، وعلى خلاف ظن السلطان ومخاوفه الشخصية، فأن هذا التغير الجديد في موقف سلطات عدن، سواء تجاه سلطنة لحج أو تجاه المشيخات الأخرى، لم يكن في الحقيقة بسبب ضغوط السلطان، وإنما يرجع بدرجة رئيسة إلى إتفاق الدوائر الرسمية البريطانية للحكومة البريطانية، في عدن وبومباي ولندن في أواخر عام ١٨٧٢م وأوائل ١٨٧٣م، على رسم السياسة العامة وإعادة صياغتها تجاه الوجود العثماني في اليمن.

فمع بداية عام ١٨٧٣م ترسخت قناعة قويه لدى الداوائر البريطانية الحكومية، في عدن وبومباي ولندن، بأن سياسة الانتظار والمراقبة السابقة للتحركات العثمانية باليمن أصبحت خطرة جدا، حيث أدركت السلطات الإنجليزية بأن التهديد العثماني للمشيخات في جنوب اليمن قادم لا محالة إن أجلاً أو عاجلاً، مما يقتضي المسارعة باتخاذ سياسة حازمة واضحة مع الحكومة العثمانية في إستانبول ومع السلطات العثمانية في اليمن.

ونتيجة لهذا الانقلاب وتغير الحسابات في السياسة البريطانية، شرعت الدوائر البريطانية في أوائل عام ١٨٧٣م باتخاذ مجموعة متلازمة من التوصيات

---

(١١٢) Shneider to Gonne, Jan. 4, 1973, Op. Cit.

والتدابير الوقائية، على المستوى الدبلوماسي والسياسي والعسكري، لمجابهة الزحف العثمانية العسكري والسياسي تجاه المشيخات في جنوب اليمن(١١٣).

ولتحقيق التوصيات المقترحة من قبل سلطات الحكومة البريطانية، قام المقيم في عدن، الجنرال شنايدر، في الأسبوع الأول من يناير ١٨٧٣م بنقل تحذيرات مشددة من حكومة الهند إلى والي اليمن، أحمد مختار باشا، تطلب من الأخير خاصة، ومن السلطة العسكرية العثمانية باليمن عامة، بالكف تماما عن إجراء أية مراسلات أو إتصالات سواء مع سلطان لحج أو مع المشائخ الآخرين وتحديداً "القبائل المجاورة لعدن" حسبما جرت تسميتهم في تلك الفترة من قبل السلطات البريطانية، لأن المذكورين، بزعم سلطات عدن، "يرتبطون بعلاقات سياسية تعاهدية مع الحكومة البريطانية"(١١٤). كما حمّلت هذه التحذيرات الوالي العثماني المسؤولية الشخصية المباشرة عن خطورة ظهور مشاكل جدية في العلاقات البريطانية العثمانية؛ معتبرة أن استمرار الاتصالات مع المشيخات المعنية يُعد عملاً معاديًا للحكومة البريطانية، من جانب الوالي نفسه وكذلك من جانب

---

(١١٣) للمزيد، حول الموقف الجديد لسلطات الحكومة البريطانية في عدن وبومباي ولندن، انظر:
Ibid, Also, Bartle E. Frere, the Goveror of Bombay, to Henry Elliot, Istanbul, Jan. 2, 1873, Also, Schneider to Gonne, Jan. 4, 1873, and, Jan. 7, 1873, Also, Earl Granvill, Foreign Minister, Foreign Office, to Elliot, Jan. 23, 1873, FO 424/32, Also, Cavin, **Aden**, pp.136-140.

بشكل خاص، راجع: تقارير وتوصيات،
George p. Badger, to Herman Merivale, India Office, "**Memorandum of Conversation with Ottoman Ambassador to France**" Dec. 14, 1872, H. B. E. Frere, Aden, to Granville, Jan. 10, 1873, FO 881/2420, Also, Granville to Elliot, Jan. 30, 1873, Also, Elliot to Granville, Feb. 12, 1873, FO 424/32.

(١١٤)
Schneider to Gonne, Jan. 8, 1873, FO 424/32. Also **Aden Records**, (I. O.) Series, AIA R/20/A/418, **Indian Secret Letters** (I. S. L.), File. 6.

السلطات العثمانية المحلية في اليمن، وأكدت له على ضرورة الانتظار حتى وصول تعليمات خاصة بهذا الشأن من قبل الباب العالي[١١٥].

وفي الوقت ذاته، تحركت عجلة الدبلوماسية البريطانية على نفس الوتيرة فأصدر وزير الخارجية، إيرل جرانفيل، (Earl Granville) تعليماته إلى السفير الإنجليزي في إستانبول، هنري اليوت (Henry Elliot)، بإجراء إتصالات عاجلة مع الحكومة العثمانية من أجل ضبط عمليات السلطات العثمانية في اليمن، والضغط على الباب العالي لتقديم تأكيدات تضمن حسن نوايا الحكومة العثمانية تجاه سلطنة لحج "والقبائل المجاورة لعدن"[١١٦].

وتنفيذًا لهذه التعليمات، قام السفير البريطاني في أوائل يناير ١٨٧٣م، بنقل التحذيرات المذكورة إلى الحكومة العثمانية، مؤكدا أن حكومته لن تسمح بأي تدخل للسلطة العثمانية في اليمن في شؤون "الحكام الأصدقاء للحكومة البريطانية"، كما هدد السفير بتحذير مبطن بأن حكومته سوف تتصدى بحزم لجميع النشاطات العثمانية التي يمكن أن تعترض نفوذ بريطانيا في المناطق المعنية[١١٧].

ومع هذه الضغوط على صنعاء وإستانبول، بدأت الدبلوماسية البريطانية تؤتي بعض ثمارها مع أوائل يناير ١٨٧٣م، حيث تمكن السفير البريطاني، اليوت، في محادثات إستانبول من الحصول على تطمينات شفوية من قبل الصدر

---

(١١٥) Ibid.

(١١٦) Granville, to Elliot, Jan. 23, 1873, Also, Frere to Elliot, Jan 2, 1873, OP. Cit, FO 424/32.

(١١٧) Elliot to Granville, Feb. 3, 1873, Also, Feb. 12, 1873, FO 424/32.

الأعظم، رشيد باشا، وكذلك من وزير الخارجية، خليل باشا، الذي نقل للسفير البريطاني أن حكومته لم تأمر السلطات المحلية -العثمانية- في اليمن بالقيام بأية عمليات ضد سلطان لحج أو الزعماء الآخرين المعنيين، لأن مثل هذه الخطوات لا يمكن أن تتم إلا بعد الحصول على أوامر مباشرة من الباب العالي، ولكن إذا ما اتخذت تلك الأوامر فإن الباب العالي سوف يخطر الحكومة البريطانية بذلك في حينه(١١٨). وعند هذا الحد، اقتنعت الخارجية البريطانية بأن وعود الحكومة العثمانية لضبط عمليات سلطاتها في جنوب اليمن كافية ومرضية.

وفي ضوء محادثات إستانبول المذكورة، هنا يجدر التأكيد على بعض الجوانب المهمة، فكما يلاحظ بصورة خاصة في هذه الفترة المبكرة من الخلاف بين بريطانيا والدولة العثمانية، أنه فيما عدا سلطنة لحج، فإن الحكومة البريطانية لم تسم بإسلوب صريح ودقيق المشيخات والمناطق التي تقع تحت سلطتها، وإنما إكتفت عند حديثها مع الحكومة العثمانية بالإشارة العامة إلى علاقتها بما يسمى "بالحكام الأصدقاء والقبائل المجاورة لعدن"، وتحاشت التسمية الصريحة سواء لأسماء الزعماء المعنيين، أو تلك القبائل والمشيخات التي تعتبرها الحكومة البريطانية تابعة لنفوذها.

وهذا النهج يكشف، على الأرجح، أن الحكومة البريطانية لم تقرر بعد في تلك اللحظة الحد النهائي ومدى المناطق والقبائل التي تطمع أن تلحقها إلى سيطرتها. وبدون شك فإن غموض هذا الإسلوب في اللغة الدبلوماسية سوف يبيح للحكومة البريطانية هامشا للمناورة في المفاوضة مع الدولة العثمانية حول مجال نفوذ الطرفين في جنوب اليمن، وذلك طبقا لموازين القوى بينهما وحسب ظروف المستقبل وتقلباتها.

---

(١١٨) Ibid.

ومن جهة أخرى، يلاحظ من خلال سياق النقاش الدبلوماسي، بين السفير البريطاني والمسؤولين العثمانيين في يناير ١٨٧٣م، أن الحكومة العثمانية لم تكن، أيضًا، صريحة ومباشرة بمطالبها مع الحكومة البريطانية حول سلطنة لحج، والمشيخات الأخرى الجنوبية. فعلى الرغم من الإدعاء العام للدولة العثمانية تجاه المشائخ وزعماء القبائل بأن جنوب اليمن، خاصة سلطنة لحج، جزء لا يتجزأ من ولاية اليمن، إلا أن الحكومة العثمانية لم تؤكد، على سبيل المثال، بعبارات واضحة ودقيقة للسفير البريطاني على مبدأ أو حق السيادة العثمانية على المناطق المذكورة وزعمائها، وقد تركت تلك المسألة المهمة، بقصد أو بدونه، غامضة ومعلقة.

وعلى كل حال، فمن حيث المبدأ، فإن نجاح الحكومة البريطانية بانتزاع التطمينات المذكورة من الدولة العثمانية في محادثات إستانبول في أوائل يناير ١٨٧٣م، كان مكسبًا سياسيًا مهمًا لبريطانيا إذ عبرت عن شكل من الإعتراف الضمني من قبل الدولة العثمانية للنفوذ البريطاني، ليس على مستعمرة عدن ذاتها وإنما على بعض الزعامات الأخرى في مشيخات جنوب اليمن خاصة سلطنة لحج. كما كشفت، بدرجة أو بأخرى، عن تردد الدولة العثمانية وغموض ادعاءتها العامة في جنوب اليمن في تلك اللحظة المبكرة من الخلاف مع بريطانيا.

ومع هذا، وبالرغم من قناعة الحكومة البريطانية بنجاح دبلوماسيتها مع الحكومة العثمانية وإطمئنانها لمصداقية الخارجية العثمانية إلا أن وتيرة الوقائع لم تجر كما تم الإتفاق عليه بين الحكومتين، حيث استمرت القوات العثمانية بالتمدد والانتشار في جنوب اليمن. ففي منتصف يناير ١٨٧٣م وصلت القوات العثمانية

العسكرية إلى قعطبة، وأصبحت على مرمى حجر من إمارة الضالع[١١٩]. وكما تم ذكره، فمن المعروف أن أمراء الضالع اعتادوا، منذ سقوط عدن عام ١٨٣٩م على الحصول على راتب أو معاش، يقدر بخمسين دولارا، من المقيم البريطاني بواسطة سلطنة لحج، على الرغم أنهم لم يرتبطوا بأية اتفاقية سياسية مع سلطات عدن. ولكن، ومع اقتراب القوات العثمانية لمنطقة الضالع، إنتاب أمير الضالع، علي بن مقبل بن عبدالهادي ذعر شديد فكتب إلى المقيم في عدن يطلب منه الحماية والالتزام بما سماه "بالإتفاق" الموجود بينه وبين سلطات عدن، إلا أن المقيم لم يلتزم بأية مساعدة أو حماية معينة لأمير الضالع، وأن حاول تهدئته وطمأنة خاطره[١٢٠].

وأيضًا، في نفس الفترة رافق النشاط العسكري العثماني في جنوب اليمن مزيد من الاتصالات العثمانية المكثفة، المباشرة وغير المباشرة، مع مشائخ القبائل والمناطق في جنوب اليمن. وعلى سبيل المثال، قام متصرف تعز، سليمان نوري، بإستدعاء أحد الزعماء الرئيسين لقبيلة الصبيحي، الشيخ سالم بن عبدالله، الذي اضطر رغم تردده إلى الذهاب إلى تعز وأعلن ولائه للسلطة العثمانية[١٢١]، كما تم استدعاء زعيم قبائل العلوي، الشيخ شعيف بن سيف إلى تعز، إلا أنه لم يذهب بعد أن نصحه المقيم إبلاغ متصرف تعز بأنه ومرتبط بعلاقة تعاهديه مع الحكومة البريطانية ويستلم معاشًا منها[١٢٢].

---

(١١٩) Schneider to Gonne, Jan. 24, 1873, FO 424/32.

(١٢٠) لهذه الرسائل المتبادلة بين المقيم وأمير الضالع، انظر:

Ibid. Also, Schneider to Gonne, Jan 23, 1873, FO 424/32.

(١٢١) Schneider to Gonne, Jan. 23, and Jan. 24, 1873. OP. Cit.

(١٢٢) Ibid. Also, Schneider to Gonne, Jan. 18, 1873, FO 424/32.

وكذلك، شملت الاتصالات العثمانية مشائخ العقربي والفضلي، بل وامتدت الاتصالات إلى السلطان منصور بن غالب، زعيم سلطنة الكثيري في حضرموت، الذي كان ميالا للتعاون مع العثمانيين والاستعانة بهم في صراعه مع منافسيه في سلطنة القعيطي من أجل السيطرة على مينائي الشحر والمكلا ومنطقة الساحل في جنوب الجزيرة العربية[١٢٣].

ومرة ثانية، ومع تزايد النشاط العثماني تجاه مشيخات الجنوب، تحركت الدبلوماسية البريطانية في استانبول فحذر السفير البريطاني، في أوائل فبراير ١٨٧٣م، بأن حكومته لن تظل ساكتة عن المحاولات العثمانية لإخضاع "القبائل المستقلة القاطنة عند باب المندب"؛ أي ما تسميه الحكومة البريطانية بالقبائل المجاورة لعدن. وإزاء هذا التحذير، أكدت الحكومة العثمانية، بلسان الصدر الأعظم، بأنها لن تقوم بعمليات عسكرية ضد سلطان لحج والزعماء الآخرين إلا بعد التفاهم المتبادل بين الحكومتين البريطانية والعثمانية، كما أوضح بأن هذا القرار أصبح الآن قابلا للتصديق من قبل السلطان، وأضاف بأن وزير الخارجية العثماني سوف يضع مثل هذا الإعلان بصورة رسمية[١٢٤].

والأكثر أهمية، أوضح وزير الخارجية، خليل باشا، للمرة الأولى للسفير البريطاني، بأن الحكومة العثمانية لن تطلب من سلطان لحج أي شيء ما عدا الولاء الأسمي للسلطان العثماني، دون أن يتحمل سلطان لحج أية خدمة معينة للدولة العثمانية[١٢٥]، ولكن السفير البريطاني رفض القبول بهذا العرض، مذكرًا خليل باشا بأن محمد علي باشا عندما سيطر على اليمن في السابق توقف عند

---

(١٢٣) Schneider to Gonne, Jan. 16, 1873, Also, 5, Feb. 1873, FO 424/32.

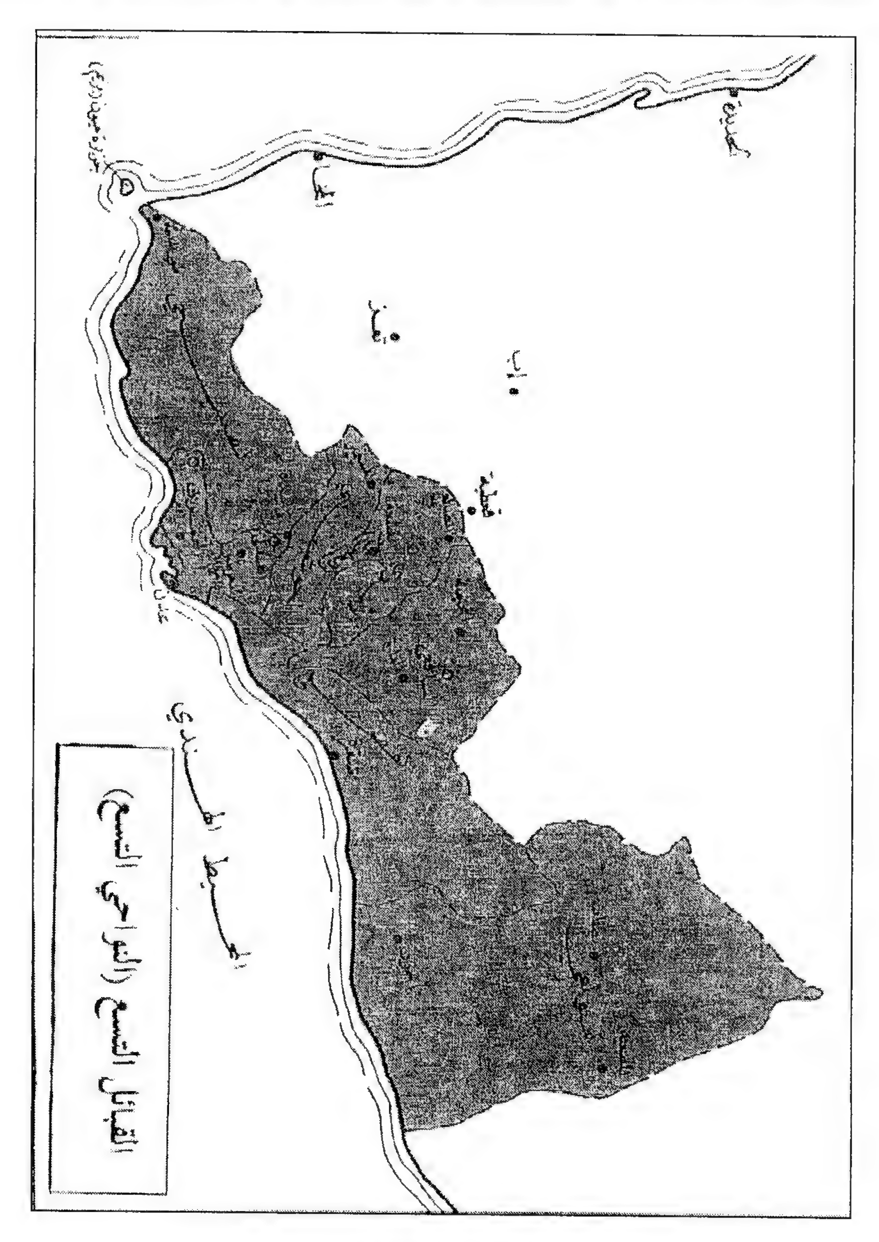
(١٢٤) Elliot to Granville, Feb. 3, 1873, FO 424/32.

(١٢٥) Ibid.

الجبال الشمالية من لحج في عام ١٨٣٩م، حيث زعم السفير أن سلطنة لحج كانت الحد الفاصل لحدود اليمن من الجهة الجنوبية. ورغم هذا التباين في وجهات النظر، أكد الوزير العثماني بأن هناك رغبة قوية من قبل الباب العالي بضبط السلطات العثمانية في اليمن وتجنب الاصطدام مع سلطات عدن والحكومة البريطانية[١٢٦].

---

(١٢٦) Ibid.



(خارطة رقم ٤)

المصدر: الحربي، **علاقة لحج ببريطانيا**، ص٤٢.

الفصل الرابع

إدعاءات بريطانيا الجديدة

إدعاءات سلطات عدن وحكومة الهند:

وبالرغم من التأكيد العثماني الأخير في أوائل فبراير ١٨٧٣م في طمأنة الخارجية البريطانية حول عمليات السلطات العثمانية باليمن، إلا أنه لم يكن مقنعا لسلطات عدن وحكومة الهند، حيث تزايد الاعتقاد لديهما بأن السلطات العثمانية سوف تستمر في نشاطها تجاه المشائخ والمناطق المعنية في جنوب اليمن، وذلك بإذن غير معلن من قبل الحكومة العثمانية[١٢٧]. ولهذا، طلب مقيم عدن، في ٥ فبراير ١٨٧٣م، من حكومة الهند دفع الخارجية البريطانية إلى الضغط الدبلوماسي على الحكومة العثمانية حتى يتم إصدار أوامر عاجلة وصريحة للسلطات العثمانية في اليمن تلزمها بالتوقف نهائياً عن إجراء أية اتصالات أو تدخل في شؤون الزعماء والقبائل المرتبطة بعلاقات تعاهدية مع الحكومة البريطانية، كما شدد المقيم على أن التأكيد العثماني السابق الذكر تجاه سلطان لحج ليس كافيًا أو مقبولاً[١٢٨].

ونتيجة لهذه القناعة وتخوف سلطات عدن والهند من عمليات العثمانيين في اليمن، يظهر أنه قد حان الوقت للتصريح بدلاً من التلميح، وتسمية المسائل بأسمائها من قبل عدن وبومباي، فبادرت سلطات عدن بنفسها وحددت بوضوح أسماء القبائل والمشيخات التي تدعي بأنها تدخل ضمن نطاق السلطة الفعلية البريطانية. ولذا، رفعت سلطات عدن لحكومة الهند، في ١٠ فبراير ١٨٧٣م،

---

(١٢٧) Schneider to Gonne, Feb. 5,1973. FO 424/32.

(١٢٨) Ibid.

بقائمة عن أسماء تسع من القبائل أو المشيخات التي زعمت بأنها ترتبط معها "بعلاقات تعاهدية"، وهي: العبدلي (لحج) والفضلي والعقربي والحوشبي والعلوي والأميري (إمارة الضالع) والصبيحي واليافعي والعولقي[١٢٩].

وبصرف النظر، على كل حال، عن طبيعة مزاعم سلطات عدن ودرجة صحتها، فإن هذه القبائل والمشيخات المذكورة هي التي سوف يجري تسميتها، فيما بعد، "بالقبائل التسع"[١٣٠] من قبل بريطانيا، وبالرغم من هذه التسمية الصريحة للمشيخات أخيراً، فمن الملاحظ بأن سلطات عدن تجنبت عن قصد تعيين مناطق وحدود تلك القبائل والمشيخات المذكورة. والأكثر تعاملت سلطات عدن ضمنًا، وكأن لهذه القبائل والمشيخات ممتلكات ومناطق معروفة سلفاً، إضافة إلى اعتبار بقية الزعامات والكيانات القبلية الأخرى، غير المذكورة في قائمة المشيخات التسع، بأنها تابعة لهذه المشيخات.

وتأييدًا لسلطات عدن ومزاعمها، قامت حكومة الهند بدورها المطلوب وتبنت توصيات مقيم عدن في ١٤ فبراير، فأكدت بقوة للخارجية البريطانية بأن أي تدخل من قبل "الأتراك بالزعماء المرتبطين مع الحكومة البريطانية سواء المتعاقدين بإتفاق، أو الذين هم على معاش مع بريطانيا"، سوف يترتب عليه أخطار كبيرة على المصالح البريطانية في المنطقة. ولهذا اقترحت حكومة الهند توجيه تحذيرات واضحة وعاجلة للحكومة العثمانية مما يجعلها تقوم بالضغط على سلطاتها في اليمن بوقف أي تدخل مباشر أو غير مباشر بالزعماء المذكورين

---

(١٢٩) Schneider to Gonne, Feb. 10, 1873. Also, Aden Records, I. S. L. 22.

(١٣٠) انظر، خارطة رقم (٤). أما الدولة العثمانية فإنها بعد عقد أو أكثر سوف تطلق على تلك المشيخات أو القبائل المذكورة بالنواحي التسع.

والمشيخات المعنية[١٣١].

والأكثر، ألحت حكومة الهند على الحكومة البريطانية على ضرورة توجيه إنذار مباشر للسلطات العثمانية ذاتها في اليمن يحذرها من مغبة أي تدخل في شؤون القبائل أو المشيخات المذكورة. وفي الوقت ذاته أوصت حكومة لندن بضرورة العمل على طمأنة الزعماء المعنيين حول حماية بريطانيا لهم. ولتحقيق هذا الغرض، اقترحت حكومة الهند، لأول مرة، وضع المشيخات والزعماء المعنيين تحت "الحماية البريطانية المباشرة" والدفاع عنهم "ضد أي عدوان"، أو ما يمكن أن يفسر بأنه عمل يتعارض مع المصالح البريطانية، خاصة إذا ما استمرت الاختراقات العثمانية في شؤون القبائل والمشيخات[١٣٢].

ودون شك، فإن الموقف المتشدد لسلطات عدن والهند بإتخاذ تدابير الحماية المباشرة للزعماء والمشيخات المعنية، والإلحاح القوي على الحكومة البريطانية بالتدخل مع الحكومة العثمانية، جاء نتيجة لحالة الهلع والذعر الشديدين التي أصابت الأوساط البريطانية في عدن والهند، بعد نجاح القوات العثمانية المتواصل في إخضاع معظم أجزاء اليمن، وخشية من أن تنفلت الأوضاع بسرعة في المشيخات، خاصة أن طبيعة العلاقة بين بريطانيا ومعظم المشيخات والقبائل لم تكن أصلا واضحة ومحددة من الناحيتين السياسية والتعاهدية في الإتفاقيات البريطانية السابقة لعام ١٨٧٢م.

وأيضًا، مما زاد الطين بله في تلك الفترة، وأثار غيظ سلطات عدن أكثر،

---

(١٣١) The Governor- General of India in Council to the Secretaty of State for India, Feb. 14, 1873, FO 424/32.

(١٣٢) Ibid.

تلك القدرة الفائقة للسلطات العثمانية في إجراء الاتصالات المباشرة وغير المباشرة، ونجاحها في إستمالة مجموعة من الزعماء والمشائخ للذهاب إلى تعز وصنعاء وإعلانهم الولاء للدولة العثمانية. ولعل أبرز مثل قريب في تلك الفترة هو نجاح السلطة العثمانية في إستدراج أو إستمالة بعض مشائخ الحواشب والأميري والصبيحي الذين قبلوا بالذهاب إلى تعز في أوائل شهر فبراير ١٨٧٣م[(١٣٣)].

وفي واقع الأمر، فإن جميع الدلائل تشير إلى أن القائمة ستزداد قريبًا لصالح العثمانيين لتشمل مشائخ آخرين، وذلك كل حسب دوافعه إما رغبة أو خوفًا أو ما شابه ذلك. ولذا، ولتدارك الأوضاع ودون الانتظار لتعليمات حكومته سارع شنايدر، مقيم عدن، بتوجيه رسالة شديدة اللهجة إلى سليمان نوري، متصرف لواء تعز، في ١٧ فبراير، محذرا من عواقب استمرار الجهود المبذولة من قبل السلطات العثمانية في إخضاع الزعماء والقبائل، سواء المرتبطين تعاهديًا، أو ذوي المعاش مع الحكومة البريطانية، ومعتبرًا بأن مثل هذا التدخل وتكراره إجراء عدائي ضد الحكومة البريطانية[(١٣٤)]. وفي الوقت نفسه، بعث المقيم برسائل مطمئنة خاصة إلى زعماء قبائل الفضلي والحوشبي والعلوي والأميري والعقربي، يبلغهم بمضمون خطابه إلى المتصرف في تعز، مؤكدا بأن العمليات العثمانية تجاهم ليست مخولة رسميًا من الحكومة العثمانية في إستانبول[(١٣٥)].

---

(١٣٣) Schneider to Gonne, March, 4, 1873, FO 424/32, Also, Jan. 24 and 18, 1873 OP. Cit.

(١٣٤) Schneider to Sooleiman Nouri Bey, Taiz, Feb. 17, 1873, FO 424/32.

(١٣٥) Enclousers in Ibid.

ومن الواضح بأن المتصرف لم يأبه كثيرا بتحذير سلطات عدن، حيث رد المتصرف على المقيم بلهجة شديدة في ٢٥ فبراير ١٨٧٣م، مستغربًا من دواعي شنايدر لمخاطبته، وموضحًا أن السلطات العسكرية العثمانية في تعز هي المسؤولة عن حماية كافة مناطق اليمن، وأن واجبه يقضي عليه إدارة تلك المناطق للمشائخ المعنيين[١٣٦]. وهنا قد لا يعرف بدقة ما إذا كان لدى المتصرف العثماني في تعز تعليمات سرية خاصة من حكومته تخوله الاستمرار في إستقطاب مشائخ القبائل المذكورين والعمل على تجاهل موقف سلطات عدن. وبالرغم من تحذير مقيم عدن لمتصرف لواء تعز، سليمان نوري باشا.

وعلى كل حال، وبالرغم من أن الخارجية البريطانية لم تكن، بالحقيقة، أقل قلقا من سلطات عدن والهند حول المصالح البريطانية في جنوب اليمن، إلا أنها لم تكن متسرعة في تصعيد الموقف سياسيا مع الحكومة العثمانية، حيث كانت تفضل كعادتها احتواء الأوضاع بالطرق الدبلوماسية في المراحل الأولى. وهذه سمة عامة في السياسة البريطانية حيث أن الخارجية البريطانية كانت تلجأ إلى ممارسة الضغوط الدبلوماسية والسياسية والمراهنة على الوقت من أجل تحقيق غاياتها بأقل التكاليف، بينما تلجأ حكومة الهند إلى التشدد والتسرع وتبني الحلول العسكرية المغامرة.

وبناء على هذا سارعت الحكومة البريطانية بممارسة الضغط الدبلوماسي على الحكومة العثمانية، وبالفعل نجح السفير البريطاني، اليوت، في إستانبول، أوائل مارس ١٨٧٣م، من الحصول على تأكيد رسمي أخر من الخارجية

---

[١٣٦] سليمان نوري بك، متصرف لواء تعز، إلى شنيدر، ٢٦ ذي الحجة ١٢٨٩هـ/ ٢٥ فبراير ١٨٧٣م،

Inclosure in Shneider to Gonne, March 3, 1873, FO 424/32.

العثمانية يعد بإصدار أوامر عاجلة خاصة إلى والي اليمن تقضي بوقف التدخل بسلطان لحج، أو حتى التحرش به[١٣٧]. كما لم تلبث الخارجية العثمانية بأن أكدت للسفير البريطاني بأن الباب العالي أصدر أوامره للوالي العثماني في اليمن بأن يمتنع من أي تدخل في سلطان لحج وأن يترك الحالة كما كانت قائمة بالسابق. وقد اعتقد السفير البريطاني بأن مثل هذا التصريح وتلك الأوامر من الخارجية العثمانية ستكون مرضية جدا للحكومة البريطانية، وإن لم تشمل بقية المشائخ الآخرين[١٣٨].

وفيما يتعلق بمشروع الحماية المباشرة على المشيخات كذلك لم تكن الخارجية البريطانية متحمسة بالموافقة على القبول بإقتراح سلطات عدن والهند في مسألة إعلان الحماية المباشرة على المشيخات المذكورة، ولهذا طالبت الخارجية حكومة الهند، في أواخر مارس ١٨٧٣م، بضرورة وضع رؤية متكاملة حول المشروع وأبعاده، وتعيين المدى الجغرافي للحماية، وتحديد الزعماء والمشيخات الذين يجب أن تبرم معهم إتفاقيات الحماية المباشرة[١٣٩].

وبطبيعة الحال، فإن موقف الخارجية البريطانية، سواء في محادثاتها في إستانبول مع الخارجية العثمانية، أو في عدم حماسها لمشروع الحماية المباشرة على المشيخات في جنوب اليمن، لا بد أن يكون محبطا لسلطات عدن والهند.

---

(١٣٧) "Tenterden's Memorandum" Nov. 14, 1873 OP. Cit., Also, Elliot to Granville, Feb. 3 and 14, 1873, FO 881/2420.

(١٣٨) Ibid.

(١٣٩) Hammond, Foreign Office, to Grant Duff, India Office, March, 24, 1873, FO 881/2420.

ولهذا وبدلاً من الدراسة والتريث، فخلال بضعة أيام سرعان ما رفعت حكومة الهند، في ١١ إبريل ١٨٧٣م، مشروعًا مفصلاً وطويلاً، يشرح وجهة نظرها حول الحماية المباشرة ومبرراتها. وقد أوضحت بأن الزعماء -المعنيين- كانوا مستقلين، لأكثر من قرنين. كما انهم لم يقعوا تحت "أي تأثير أو سيطرة تركية"، وذلك على خلاف الحكومة البريطانية التي سبق أن إرتبطت معهم بعلاقات تعاهدية (اتفاقيات)، صريحة، "دون الإشارة إلى سلطة تركيا أو أي قوة أجنبية أخرى" في العهد السابق. ثم أضافت حكومة الهند بأن الحكومة البريطانية تملك مطلق الحرية بأن تعقد إتفاقيات جديدة كلما رأت ذلك ملائما، خاصة في ظل وجود العثمانيين في اليمن وعملياتهم التي أصبحت تهدد المصالح البريطانية في عدن(١٤٠).

ومن أجل تعزيز موقفها، بررت سلطات الهند لحكومة لندن بأن فضل بن محسن، سلطان لحج، زعيم أكبر القبائل وأهمها، العبادل في لحج، قد سبق بأن طلب بنفسه المساعدة والحماية البريطانية المباشرة، في أكتوبر ١٨٧٢م ويناير ١٨٧٣م. كما ذكرت بأن الحكومة البريطانية درجت على دفع معاشات لمشائخ المناطق المعنية منذ سنوات عديدة، وعملت على التدخل من حين إلى آخر في تسوية نزاعاتهم القبلية كلما طلبوا "المساعدة والمشورة" من سلطات عدن. وفي الوقت ذاته أكدت حكومة الهند على حق الحكومة البريطانية بأن تفرض أية "إجراءات ضرورية" على الزعماء -أي الحماية المباشرة-، ثم زعمت بأنها ستلجأ

---

(١٤٠)

The Governor- General of India in Council to the Secretary of State for India, April, 11, 1873, To the Secretary of State for India, FO 881/2420. Also, Aden Records, I. S. L. 38.

إلى تحقيق هذه الأهداف "بوسائل الرضاء والمفاوضة" مع الزعماء المعنيين(١٤١).

أما فيما يتعلق بالحماية المباشرة للمشيخات ومداها، فقد رأت حكومة الهند بأنها يجب أن تشمل جميع المشيخات ومناطق القبائل التسع، المقترحة سابقًا من قبل سلطات عدن في فبراير، اللاتي بزعمها ارتبطت بعلاقات تعاهدية مع الحكومة البريطانية فيما قبل. وتحديدًا، قبائل العبدلي (لحج) والفضلي والعقربي والحوشبي والعلوي والأميري (الضالع) والصبيحي واليافعي والعولقي(١٤٢).

وبالنسبة لدرجة الحماية والتزاماتها، وضعت حكومة الهند مسودة معاهدة سياسية محددة، مؤكدة أنها أفضل صيغه مناسبة لحماية المصالح البريطانية في المنطقة. وتقضي أبرز شروط المعاهدة بإلزام زعماء القبائل والمشيخات على إبرام اتفاقيات جديدة مع الحكومة البريطانية وتنص على منعهم من إجراء أي إتصال سياسي مع "القوى الأجنبية"، بدون موافقة الحكومة البريطانية، وأن يحيلوا جميع المسائل، سواء مع القوى الأجنبية أو مع بعضهم البعض، إلى الحكومة البريطانية، في الوقت الذي تلتزم الحكومة البريطانية من جانبها بالدفاع عنهم ضد "عدوان القوى الأجنبية"(١٤٣).

وعلى الرغم من حماس سلطات عدن وتبريرات حكومة الهند القوية في هذه الفترة حول ضرورة إعلان الحماية المباشرة على المشيخات والقبائل المذكورة، فإن الحكومة البريطانية ظلت فاترة ولم تبد التجاوب السريع والحماس المطلوبين وفضلت عدم الأخذ بالمشروع. ويرجع هذا الرفض إلى قناعة الخارجية البريطانية، وسفيرها في إستانبول، بأن هناك فسحة من الوقت بإحتواء الأوضاع

---

(١٤١) Ibid.

(١٤٢) Ibid.

(١٤٣) Ibid.

باليمن عن طريق الضغط الدبلوماسي على الحكومة العثمانية[١٤٤].

وإزاء هذا الرفض الصريح من قبل الحكومة البريطانية لمشروع الحماية المباشرة على المشيخات التسع اسقط بيد سلطات عدن وحكومة الهند اللتين لم تتوقعا مثل هذه الإجابة، خاصة بعد ذلك الجهد المتواصل وتلك التبريرات الكثيرة حول ضرورة إعلان الحماية على المشيخات، ولم تعد الاثنتان تتحملان الصبر والانتظار، ناهيك عن عدم قناعتهما المعروفة بنهج الدبلوماسية. ولهذا، لم يهدأ قلق سلطات عدن والهند حول التحركات العثمانية باليمن تجاه المشيخات في جنوب اليمن، إذ ظلتا تجادلان على أن تأكيدات الخارجية العثمانية للسفير البريطاني في إستانبول، في أوائل فبراير ١٨٧٣م، حول عدم التدخل في شؤون سلطان لحج ليست كافية إطلاقًا، وطالبتا حكومة لندن بالحصول على تأكيدات عثمانية واضحة جدا حول سلطنة لحج والمشيخات الأخرى[١٤٥].

ولعل أكثر ما أثار حفيظة عدن، خاصة في هذه الفترة الحرجة من ربيع عام ١٨٧٣م، هو النشاط العثماني المتزايد في جنوب اليمن، ذلك التأثير المنطلق من قعطبة في جنوب اليمن إلى المناطق المجاورة خاصة في مشيختي الحوشبي والأميري. وبالنسبة لمشيخة الحوشبي، المحاذية لسلطنة لحج، فقد فشل المقيم، عدة مرات، من استمالة، شيخ الحواشب، علي بن مانع، بالقدوم إلى عدن ومقابلته، بالرغم أنه إعتاد على إستلام بعض الرواتب من سلطات عدن بواسطة سلطان لحج. وعلى النقيض، فقد زاد ابن مانع من ترسيخ علاقاته مع السلطات العثمانية

---

(١٤٤) Granville to Elliot, May. 15, 1873, FO 881/2420.

(١٤٥) Schneider to the Secretary of State for India, May 5, 1873, FO 424/32, Ingrams, eds., Records of Yemen, vol. 4. (Hereafter, Sec. No, 4.03).

في اليمن. وعدا عن عدائه القوي للإنجليز، فإن اهتمام شيخ الحواشب بالعثمانيين يعود إلى طموحه بالحصول على الدعم العسكري العثماني من أجل استرداد منطقة الزايدة التي سبق لخصمه اللدود، سلطان لحج، أن إنتزعها من الحوشبي في عام ١٨٦٨م، وذلك بدعم من سلطات عدن، في تلك الفترة، عندما إنجازات إلى سلطان لحج في مسألة النزاع[١٤٦].

ومهما يكن من أمر، فمع تطور صلات علي بن مانع مع صنعاء وتعز، كافأته السلطات العثمانية برواتب عالية، ووعدته بإرسال قوات خاصة إلى الشقعة، عاصمة الحوشبي والمحاذية لسلطنة لحج، من أجل حمايته من سلطان لحج وسلطات عدن[١٤٧]. أما شنايدر فقد زاد من ضغطه على شيخ الحواشب، وحاول بكل السبل أن يستدرجه إلى عدن إلا أنه لم يفلح في وسائله، وإزاء رفض علي بن مانع من الذهاب إلى سلطات عدن والتنسيق معها، حذر المقيم علي بن مانع، في ١١ مايو ١٨٧٣م، من إتصالاته بالعثمانيين ومغبة إستدعاء قوات تركية إلى منطقته، مهددا إياه بقطع الرواتب واتخاذ عقوبات أخرى[١٤٨].

وبالرغم من هذه التهديدات الصارمة ظل ابن مانع أكثر تحديا وأشد عنادًا، حيث رد برسالة قوية يذكر المقيم بأنه حتى لو قطع صلته بالعثمانيين، فإن جميع المشيخات الأخرى لا تستطيع أن تعرقل الزحف العثماني. أما فيما يتعلق بقطع

---

(١٤٦) Schneider to Gonne, March 3, 1873, FO 424/32.

أيضًا، انظر: هامش، ١٠٧، ١١٢.

(١٤٧) The Viceroy of India to the Secretary of State for India, May 10, 1870, FO 881/2420.

(١٤٨) Schneider to Gonne, May 12, 1873; Also, Schneider to Secretary of State for India, May 18, 1873, FO 424/32.

الراتب فقد هدد ابن مانع سلطات عدن، أنه في حالة إتخاذ هذا الإجراء، فإنه سيلجأ إلى قطع الطرق (التجارية) على عدن، وعندها سوف يستحيل أيضا على سلطات عدن منعه من أعماله أو القبض عليه لأن بلاده، على حد قوله: فإن بلاده وعرة، وغدائه سيكون على جبل، وعشائه على جبل آخر[١٤٩].

أما فيما يتعلق بمنطقة الأميري، أو إمارة الضالع، فكان أميرها علي بن مقبل بن عبدالهادي، الذي تولى الإمارة بعد وفاة عمه شامل بن عبدالهادي، في صيف عام ١٨٧٢م، وقد بقي علي بن مقبل كحال أسلافه يستلم ٥٠ دولارًا، عن طريق سلطان لحج، كراتب شهري من سلطات عدن. وفي البداية لم يكن ابن مقبل راغبا بالإذعان للعثمانيين حيث طلب المساعدة والحماية من قبل المقيم في عدن، إلا أن الأخير لم يعمل له شيئا يذكر[١٥٠].

ومن المعروف أن إمارة الضالع لم ترتبط بأية إتفاقية مع سلطات عدن، سواء في عام ١٨٣٩م أو بعدها، حيث فضلت سلطات عدن عدم الإرتباط بها من خلال إتفاق أو تعهد ما، بسبب بعدها الجغرافي عن محيط عدن ولكون أمراء الضالع حريصين، بأنفسهم، على حماية التجارة وطرقها، ذهاباً وإياباً، من اليمن إلى عدن. وأياً كانت الأسباب، فمع عدم إكتراث سلطات عدن بحمايته من العثمانيين إضطر الأمير علي بن مقبل بالأخير إلى الذهاب إلى قعطبة وأعلن ولاءه للسلطة العثمانية في أوائل عام ١٨٧٣م[١٥١].

---

(١٤٩) Enclousers in Ibid.

(١٥٠) Schneider to the Secretary of State for India, May 21, 1873, FO 881/2420, Also, Schneider to Gonne, May 18, 1873, OP. Cit.

(١٥١) Schneider to Gonne, May 12, 1873, OP. Cit.

وعلى الرغم أنه بقي على إمارته، فقد ظلت علاقة بن مقبل بالأتراك متذبذبه ومشكوكا فيها، وأصبح يتحين الفرص من أجل الانفلات من ربقتها. ومما زاد من تصدع علاقة بن مقبل بالعثمانيين، هو إجراءات السلطة العثمانية عندما وصلت قواتها إلى إمارة الضالع حيث عينت وكيل جباية في الضالع في ربيع عام ١٨٧٣م، وأسندت إليه، جباية الضرائب على التجارة الذاهبة والقادمة عبر إمارة الضالع، بين اليمن وعدن، التي قدرت بنحو ١٨٪ على البضائع القادمة من عدن وحوالي ٢,٥٪ على البضائع الصادرة من الضالع. أما ابن مقبل، أمير الضالع، فقد اكتفت السلطات العثمانية بتخصيص راتب شهري له يقدر بنحو ١٠٠٠ قرش أو ٤٠ ريالاً[١٥٢].

وعدا عن راتبه من سلطات عدن ورغبته في حمايتها له، فمن المؤكد أن ابن مقبل لم يكن راضيًا أبدا عن وجود وكيل جباية منافس له في الضالع، أو في التعويض المالي المحدود، ناهيك عن منعه من جباية الضرائب بنفسه. ولهذا كله، ومنذ تلك الفترة بدأ ابن مقبل يتحين الفرص للتخلص من القبضة العثمانية، فبادر بنفسه بزيارة المقيم البريطاني في عدن، في ٩ مايو ١٨٧٣م، حيث أبدى تذمره من الأتراك وطلب مساعدة المقيم من أجل طرد الوكيل الجديد. ولكن المقيم لم يكن مخولا بعد، بالاصطدام بالسلطات العثمانية وتهديد العلاقات البريطانية العثمانية فيما يخص إمارة الضالع. وإزاء هذا الإحراج، قام المقيم بنصح ابن مقبل بتحاشي الاصطدام بالأتراك، وطمأنه بأن أعمال السلطات العثمانية في الضالع ليست جارية بالضرورة بموافقة حكومتها، كما طلب منه أن يبلغ سلطات صنعاء التركية بأنه على معاش أو راتب مع الحكومة البريطانية منذ زمن بعيد[١٥٣].

---

(١٥٢) Ibid, Also, Schneider to Gonne, May 28, 1873, FO 424/32.

(١٥٣) Ibid.

وعلى كل حال، لم تخف إتصالات ابن مقبل مع المقيم في عدن عن السلطات العثمانية في اليمن، حيث لجأت إلى إستدراجه فخاطبه قائم مقام قعطبة، خير الله أفندي، في مايو ١٨٧٣م، مذكرا ابن مقبل بعطف الحكومة العثمانية في إبقائه بالإمارة وبصرف راتبه، وطلب منه استقبال متصرف تعز في قعطبة، عندما يمر الأخير بإمارته قادما من منطقة الحواشب. وعلى خلاف ظنه، وقع ابن مقبل في الفخ إذ سرعان ما ذهب في نهاية الشهر إلى قعطبة، وهناك أودع السجن بتهمة التمرد والاتصال بسلطات عدن، وعُين، بدلا منه، أحد أعمامه، محمد بن مساعد بن عبدالله، أميرا للضالع[١٥٤].

ادعاءات الخارجية الجديدة:

وإذا كانت الأوضاع قد أصبحت مزعجة إلى هذا الحد المثير في مشيخة الحواشب إمارة الضالع لسلطات عدن، فإن القلق الأكبر بدأ كذلك يسيطر بشدة حول مصير ومستقبل سلطنة لحج، أهم المشيخات في الجنوب. فعلى الرغم من التأكيدات المطمئنة السابقة من قبل الحكومة العثمانية للسفير البريطاني في إستانبول تجاه سلامة نياتها تجاه سلطان لحج، فإن تزايد الأنشطة العثمانية في مشيختي الحوشبي والأميري المجاورتين لسلطنة لحج لا بد من أن يجعل من لحج عرضة للسقوط أيضا تحت النفوذ العثماني المباشر إن عاجلا أو آجلاً.

ولهذا، وإزاء تلك التهديدات، استجابت الخارجية البريطانية أخيرا للتحذيرات المتوالية من سلطات عدن وحكومة الهند، وأمرت سفيرها في إستانبول، في منتصف مايو ١٨٧٣م، بتوجيه تحذير شديد اللهجة إلى الحكومة

---

(١٥٤) Schneider to Gonne, June 6, 1873, FO 424/ 32.

من أجل المزيد حول طبيعة العلاقة بين إمارة الضالع وسلطات عدن قبل عام ١٨٧٣م، انظر: هامش ٤١، ٤٨.

العثمانية، يطالب بإحترام استقلال سلطان لحج وجميع رؤساء المشيخات المجاورة لعدن والتوقف نهائيا عن التدخل في شؤونهم. وفي هذه المرة لم تبق القضية قائمة على التلميح من قبل الخارجية البريطانية للحكومة العثمانية، بل خُول السفير البريطاني بنقل موقف الحكومة البريطانية بشكل كامل ومفصل فيما يتعلق بإدعاءاتها على المشيخات التسع في جنوب اليمن(١٥٥).

ولقد بين السفير اليوت بصراحة للخارجية العثمانية أن الحكومة البريطانية لن تغض الطرف عن أية محاولة عثمانية لتقويض سلطة الزعماء المعنيين والمرتبطين بالحكومة البريطانية، بما في ذلك شيخ الحواشب وأمير الضالع(١٥٦).

ومما يلاحظ بصورة خاصة أن هذه المزاعم التي أكدها السفير البريطاني للخارجية العثمانية، في منتصف مايو، هي نفس الإدعاءات التي تبنتها سلطات عدن والهند ورفعتها إلى الخارجية البريطانية في ١١ أبريل ١٨٧٣م حول تأكيد شرعية سلطة الحكومة البريطانية ومبرراتها على ما يسمى بالقبائل أو المشيخات التسع(١٥٧).

كما أكد السفير البريطاني في مقابلة ثانية مع وزير الخارجية العثماني في أواخر مايو ١٨٧٣م، بأن اليمن كان لأكثر من قرنين تحت سلطة زعامات عربية مستقلة، "وأن السلطة التركية السابقة، ومهما كانت طبيعتها، في الأزمان السالفة فقد انتهت عام ١٦٣٣م" ؛ -وذلك في إشارة من السفير إلى انتهاء الحكم العثماني الأول لليمن، ١٥٣٨- ١٦٣٤م، - وأضاف السفير بأنه حتى أثناء الحملة المصرية

---

(١٥٥) Granvill to Elliot, May 15, 1873, FO 78/2753.

(١٥٦) Elliot to Granville, "Records of Conversation", May 30, 1873, FO 78/2753.

(١٥٧) Ibid. أيضا راجع هامش ٤١، ٤٢

في الثلاثينات من القرن التاسع عشر على اليمن فقد إلتزم محمد علي باشا بعدم التدخل في شئون هؤلاء الزعماء ومناطقهم[١٥٨].

والأكثر، أوضح السفير بأن الحكومة البريطانية سبق بأن ارتبطت من جانبها بعلاقات تعاهدية مع الزعماء المستقلين، دونما أية إشارة أو ذكر للسلطة العثمانية في العهد الماضي. ثم حدد السفير بأن تلك المعاهدات تشمل جميع القبائل في "المشيخات التسع"، المذكورة سابقاً، كما أكد أن بريطانيا حرة بإجراء مزيد من الاتفاقيات الأخرى مع الزعماء المذكورين كلما رأت ذلك مناسبا[١٥٩].

وبدون شك فإن هذا النهج من طرف الحكومة البريطانية لم يكن إلا مراوغة في النقاش والجدل السياسي، من أجل تبرير أطماعها في جنوب اليمن. وبناء عليه، فإذا ما نجحت الحكومة البريطانية في هذا الاسلوب، فإنه يصبح لزامًا على الدولة العثمانية أن تضع من جانبها المبررات القانونية (de jure) حول شرعية سيادتها على مشيخات جنوب اليمن[١٦٠].

ويجدر التأكيد في هذا السياق، أن المحادثات الدبلوماسية الأخيرة في مايو ١٨٧٣م كانت المحاولة الصريحة الأولى التي تنص الحكومة البريطانية من جانبها للحكومة العثمانية بالاسم على المشيخات أو القبائل التسع في جنوب اليمن، وذلك بعدما ادعت بها حكومة الهند في مذكرتها للخارجية في إبريل الماضي،

---

(١٥٨) Ibid.

(١٥٩) Ibid.

(١٦٠) حول مسألة السيادة العثمانية والوضع القانوني، انظر:
Caesar E. Farah, "The British Challenge to Ottoman Authority in Yemen" **The Turkish Studies Association Bulletin**, Grand Rapids, USA, vol.22, No. 1, (Spring, 1998), p.47; Also **The Sultan's Yemen Nineteenth- Century Challenge to Ottoman Rule**, London, I. B. Tauris, 2002, pp.130- 133.

بدلاً من الصيغ الغامضة التي دأبت الحكومة البريطانية وسلطاتها القول بها، إن في مراسلاتها أو مفاوضاتها مع الخارجية العثمانية، أو في تحذيراتها للسلطات العثمانية في اليمن.

كانت الحكومة البريطانية في السابق وبشكل متعمد تكتفي عند الحديث عن نفوذها في جنوب اليمن بالإدعاء المبهم بحقها أو سلطتها على "القبائل المجاورة أو المحيطة بعدن"، "وعلى جميع المشائخ والزعماء المرتبطين تعاهديًا، أو من ذوي الرواتب، مع الحكومة البريطانية". وفي الحقيقة أن هذا التغير في اللغة الدبلوماسية لم يكن طارئًا في السياسة البريطانية، بل جاء عندما حانت ضرورته بعد المراجعة الشاملة والمستمرة من قبل الحكومة البريطانية في لندن وحكومة الهند وسلطات عدن في إعادة صياغة السياسة البريطانية، وتقرير مدى التوسع البريطاني في جنوب اليمن سواء في هذه المرحلة، أو في المراحل الأخرى المحتملة[١٦١].

وكما يقال فإن الهجوم أفضل وسيلة للدفاع، لهذا شرعت الحكومة البريطانية في مراسلاتها وإتصالاتها مع الحكومة العثمانية، بالتركيز صراحة على حقها في السيادة على مشائخ وسلاطين المنطقة وشؤونها، ثم بادرت بالسبق في دحض الإدعاء التاريخي للعثمانيين على اليمن في العهود الماضية. ولتحقيق هذا الهدف لجأت الحكومة البريطانية، إلى استباق الزمن واحتواء الحجج والشواهد التي يمكن أن تستند عليها الحكومة العثمانية في شرعية نفوذها في جنوب اليمن، فعملت على صياغة الحجج القانونية والخيارات الدبلوماسية والسياسة

---

[١٦١] هذه المراجعة بدأت بشكل واضح منذ أواخر عام ١٨٧٢م، راجع:
Badger, "Memorandam of Coversation" Dec. 1872. OP. Cit,
أيضا راجع: هامش ١١٤.

العسكرية، التي يجب إتخاذها حسب تطور الأحداث في مقارعة الدولة العثمانية في المناطق المعنية.

فكما اتضح، زعمت الحكومة البريطانية وسلطاتها، خاصة في عدن والهند، لأكثر من مرة، أنها تملك ارتباطا تعاهديا مع الزعماء والمشيخات "التسع"، مما يخولها بالتحدث باسمهم والدفاع عنهم وحماية أقاليمهم. ولكن من المؤكد، أن الاتفاقات السياسية مع زعماء القبائل والمشيخات المذكورة التي يمكن القول أنها، على أكثر تقدير، قد تبيح للحكومة البريطانية إدارة العلاقات السياسية للزعماء مع الآخرين، وحماية مناطقهم من القوى "الأجنبية" الأخرى، لم يتم الشروع بفرضها إلا في نهاية العقد التاسع من القرن التاسع عشر، عندما وضعت الحكومة البريطانية تلك المشيخات تلك الحماية المباشرة بما في ذلك سلطنة لحج.

أما الاتفاقات القائمة قبل عام ١٨٧٣م، كما تبين سابقا، فكانت عهودا أو إتفاقات صداقة وسلم، ومشاهرات مالية مع زعامات قبلية، إهتمت بالدرجة الأولى في أمن وتجارة مستعمرة عدن بشكل خاص، ولهذا يستحيل أن توصف تلك الإلتزامات بأنها اتفاقيات سياسية بالمعنى المألوف، أو أنها اتفاقيات حماية سياسية تخول الحكومة البريطانية إدارة العلاقات الخارجية للزعماء المعنيين والسيطرة عليهم. علاوة على هذا، فإن الاتفاقات المذكورة، ومهما كانت طبيعتها لم تشمل كل الزعامات القبلية المهمة في المشيخات المختلفة، بما في ذلك ما أطلقت عليه بريطانيا بالمشيخات التسع.

ولهذه الأسباب، ومن أجل تغطية كل هذا الضعف، عمدت الحكومة البريطانية إلى الإدعاء والتعامل مع الحكومة العثمانية وكأن تلك القبائل ذات كيانات سياسية مستقلة تحت سلطة معينة في منطقة جغرافية معروفة وبحدود

واضحة. والأكثر، كما هو معروف إن ولاء القبائل السياسي قد يتغير من حين إلى آخر، حسب التحالفات القبلية التقليدية، وحسب تغير موازين القوه من منطقة إلى أخرى، وتلك حالة مألوفة في تاريخ القبائل العربية في الجزيرة العربية.

وبناء على ما سبق، إن مزاعم الحكومة البريطانية في حق السيادة المزعومة على مشيخات جنوب اليمن، إذا ما تم إفتراضًا الأخذ بالمعايير القانونية والسياسية والتاريخية التي تدعيها، لم تكن ذات شرعية إطلاقًا، ولكن من الواضح أن الحكومة البريطانية وجدت نفسها مضطرة بعد مجيء العثمانيين، إلى اليمن عام ١٨٧٢م، إلى تبني مثل هذه المزاعم كسند وقائي دبلوماسي وسياسي لحماية مصالحها المتطورة في جنوب اليمن، واضعة في الإعتبار الإحتياط لأمرين: الأول، إمكانية إثارة الحكومة العثمانية لمسألة أولية حقها في السيادة بسبب وجودها باليمن في عهود سابقة، والثاني، كما تشير الدلائل التخوف المتزايد من تحول ولاء الزعماء أو معظمهم في جميع المشيخات المعنية إلى السلطة العثمانية في اليمن.

وهكذا، كان لابد من إيجاد مخرج دبلوماسي وسياسي قد يعطي الحكومة البريطانية شيئا من "الشرعية" في مفاوضاتها مع الحكومة العثمانية، مما جعل السلطات البريطانية بالتالي تبتدع لأول مرة، في أوائل ١٨٧٣م، فكرة ما يسمى المشيخات أو القبائل التسع حتى ينضوي تحت هذه المظلة جميع أجزاء المناطق التي تطمع بها، وكافة زعماء القبائل الآخرين، أو المرشحين للنفوذ البريطاني في المستقبل.

ومن الغريب في المقابل، فعلى الرغم من الخلل الواضح في طبيعة الاتفاقات المذكورة بين المشائخ في جنوب اليمن والحكومة البريطانية فيما بين عامي ١٨٣٩-١٨٧٣م، والمبالغة في حجم الادعاءات البريطانية، لا يظهر إطلاقا أن الحكومة

العثمانية حاولت تفنيد المزاعم البريطانية، ولو من باب مقارعة الحجة بالحجة، وبالتالي الحصول على بعض التنازلات من الحكومة البريطانية في جنوب اليمن. وعلى سبيل المثال، لقد كان باستطاعة الحكومة العثمانية في مواجهة الحكومة البريطانية من الناحية السياسية والدبلوماسية، إثارة مسألة السيادة أو السلطة العثمانية على اليمن خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكذلك الإشارة إلى سلطة محمد علي في اليمن في العقد الرابع من القرن التاسع عشر، ناهيك عن وجود النفوذ العثماني في الحديدة وبعض المواقع في ساحل تهامة خلال العقود السابقة لعامي ١٨٧١ - ١٨٧٢م.

ولكن، عدا عن بعض الإشارات العابرة من قبل المسؤولين العثمانيين حول الخلافة العثمانية وتبعية المسلمين إلى السلطان العثماني، لجأت الحكومة العثمانية مراراً بالتوسل إلى بريطانيا ومهادنتها، ولعل أبرز دليل لهذه السياسة هو موقفها تجاه سلطنة لحج عندما التمست من الحكومة البريطانية أن تحفظ لها في أوائل فبراير ١٨٧٣م فقط شيئا من النفوذ الإسمي على سلطان لحج، بينما تبقى سلطة لحج تحت السيطرة البريطانية. وهذا كله يوحي بأمرين إما جهل الحكومة العثمانية بطبيعة الإتفاقات البريطانية السابقة مع المشيخات عموما، أو ضعف الدولة العثمانية وترددها في مد سلطتها إلى القبائل الجنوبية، أو كليهما، مما قد يفسر إعلان الحكومة العثمانية السريع لأكثر من مرة للسفارة البريطانية في إستانبول بعدم التدخل في مشيخات جنوب اليمن، خاصة سلطنة لحج .

الفصل الخامس

الأزمة: النزاع ونهايته في عام ١٨٧٣م

تطور النزاع:

أصبحت إمارة الضالع تحت السيطرة العثمانية المباشرة، كما أن السلطة العثمانية في صنعاء، وعدت علي بن مانع، شيخ الحواشب بإرسال فرقة عسكرية لحمايته من سلطات عدن. وبالفعل ففي الوقت الذي جرت فيه آخر مقابلة بين السفير البريطاني في استانبول ووزير الخارجية العثماني، في نهاية مايو ١٨٧٣م، أكدت المعلومات عن وصول فرقة عسكرية تركية إلى الشقعة، مقر شيخ الحواشب، علي بن مانع. وحسب المعلومات الواردة إلى عدن، قدر المقيم عدد القوات العثمانية في الشقعة بحوالي ٦٠ فردا[١٦٢]، بما في ذلك، كما يبدو بعض أتباع علي بن مانع. مما زاد من فزع السلطات البريطانية في عدن والهند حول خطورة الأوضاع، ليس على منطقة الحواشب فحسب، بل على سلطنة لحج ذاتها لكونها ملاصقة لمشيخة الحواشب، خاصة أن القوات العثمانية أصبحت على مرمى حجر من منطقة الزايدة، المتنازع عليها بين علي بن مانع، شيخ الحواشب وسلطان لحج.

ومع هذا التطور الجديد بدأت سلطات عدن تجهيز قواتها العسكرية للسيطرة المباشرة على مشيختي الحوشبي ولحج، وفي الوقت نفسه سارع المقيم بتوجيه تحذير شديد اللهجة إلى والي اليمن، أحمد مختار باشا، مهددا إياه بتحمل

---

(١٦٢)

Governor of Bombay to Viceroy of India, May 30, 1873. Also, **Aden Records**, I. S. L. 67.

النتائج الوخيمة ومطالبا بسحب القوات التركية من الشقعة[١٦٣].

وإزاء هذا التحذير قام أحمد مختار باشا، في ١٢ يونيو ١٨٧٣م، بمخاطبة مقيم عدن برسالة قوية، حيث أكد بأن تصريحات الباب العالي السابقة للحكومة البريطانية قد انحصرت فقط على سلطان لحج، فضل بن محسن، ومنطقته ولا تتعلق بأحد غيره[١٦٤]. وكذلك أوضح الوالي العثماني بأن منطقة الحواشب لا صلة لها في لحج إطلاقا، لأن تلك المشيخة كانت دائما مستقلة عن لحج، ثم أضاف بأن أهل الحواشب رغبوا بالحماية العثمانية، واختاروا علي بن مانع أميرا لهم، وقد تم تحقيق هذه الرغبة، كما أن الجميع خاضعون للسلطة العثمانية، وكان لابد من إرسال قوة صغيرة لحفظ الأمن والنظام، وهي قوة تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ فردا[١٦٥].

وعلى أية حال، وبالرغم من صغر حجم الفرق العثمانية المتواجدة في الشقعة، التي لم تزد عن ثلاثين فردا، ونصفهم من العرب، إلا أنها أثارت هلعا شديدا لدى سلطات عدن وحكومة الهند. ومن الواضح أن هذا الرعب يعود إلى كونه أول إختراق عسكري عثماني إلى مناطق المشيخات التسع المحسوبة بتبعيتها لنفوذ سلطات عدن. وبمعنى آخر فإن التوسع العثماني تعدى التأثير السياسي، على هذا الزعيم أو ذاك، حيث أصبحت لحج أيضا مرشحة بقوة لهذا الاختراق، خاصة أن حدود لحج تتداخل مع الحوشبي، ناهيك عن إستمرار النزاع التاريخي

---

(١٦٣) Schneider to the Secretary of State for India, May 27, 1873, Also, May 29, 1873, FO 424/32, Also, Schneider to Gonne, May 28, 1873, FO 78/2753, Also, Elliot to Granville, May 30, 1873, FO 424/32.

(١٦٤) مختار باشا إلى شنايدر، ١٦ ربيع الثاني ١٢٩٠هـ/ ١٢ يونيو ١٨٧٣م،
Enclosure in Shneider to Gonne, July 1, 1873, FO 424/32.

(١٦٥) Ibid.

على منطقة الزايدة بين كل من سلطان لحج وزعيم الحواشب، مما قد يساعد السلطات العثمانية لإستثمار هذا النزاع وإثارته من جديد ضد سلطنة لحج.

وعلاوة على مشكلة النزاع على الزايدة بين الحوشبي ولحج، فإن القضية الأخطر، تعود إلى صلات ابن مانع المعروفة بالسلطات العثمانية في اليمن، ونشاطه المتزايد في العمل كواسطة للعثمانيين لنقل كثير من الرسائل إلى مشائخ القبائل في المنطقة. ولهذا، فمع وصول القوة العثمانية إلى الشقعة، في أواخر مايو عام ١٨٧٣م، لم يلبث أن إزداد حماس بن مانع فقام بنقل رسائل من السلطات العثمانية باليمن إلى بعض شيوخ العبادل في لحج، خاصة إلى بعض المنافسين على السلطة من أسرة سلطان لحج، حيث وعدت السلطة العثمانية بمساعدة هؤلاء الطامحين بالسلطة، إذا ما تمردوا على السلطان فضل بن محسن وأعلنوا الخضوع للدولة العثمانية[١٦٦]. وهكذا، فقد أصبحت الأوضاع في لحج مفتوحة للتغيير وحبلى بنذر وخيمة ليس فقط على سلطان لحج نفسه، بل على مصير العلاقات بين سلطنة لحج وسلطات عدن، خاصة إذا ما نجحت السلطة العثمانية في اليمن بترتيب إنقلاب أسري في سلطنة لحج.

وكما هو متوقع، لم تكن تلك الاحتمالات غائبة عن السلطات البريطانية في عدن والهند التي كانت تراقب الأوضاع بكل حذر ويقظة حيث ظلت تلح بإصرار على التدخل العسكري المباشر في كل من سلطنة لحج ومشيخة الحوشبي[١٦٧]. وعلى كل حال، وخشية من الاصطدام المباشر بالقوات العثمانية في اليمن، وتوسيع شقة الخلاف مع الحكومة العثمانية لم تستجب الخارجية البريطانية لإقتراحات سلطات عدن والهند بالسيطرة المباشرة على الحوشبي

(١٦٦) Schneider to the Secretary of State for India, May 26, 1873, FO 424/32.

(١٦٧) Ibid.

ولحج، ولجأت إلى ممارسة الضغط الدبلوماسي الكثيف على الحكومة العثمانية في أوائل يونيو ١٨٧٣م. وبدلاً من اللجوء إلى المغامرة العسكرية، قام السفير البريطاني في إستانبول، بمطالبة الحكومة العثمانية بسحب الفرقة العثمانية من مشيخة الحوشبي، وهدد باللجوء إلى القوة إذا لم يتم الانسحاب فورا من الشقعة[١٦٨]. أما بالنسبة إلى موقف شيخ الحوشبي، علي بن مانع المناهض لعدن، فقد شدد السفير بأن السلطات البريطانية سوف تكون قادرة على ضبط الأمور معه بالطريقة المناسبة، كما أكد أن حكومته سوف تتخذ كل الإجراءات الضرورية لمساعدة وحماية جميع الزعامات والقبائل المرتبطة بالحكومة البريطانية، ثم حذر من التدخل العثماني بالمذكورين ومناطقهم ومغبة تأثيره على العلاقات الودية بين الدولتين[١٦٩].

وأخيرا، استطاع السفير البريطاني في استانبول من الحصول على وعد أو تأكيد من الصدر الأعظم، رشيد باشا، بسحب القوة العثمانية من الشقعة في القريب العاجل. والأكثر أهمية، أوضح رشيد باشا أن الباب العالي، واستجابة لرغبة الحكومة البريطانية، قد قرر الإمتناع عن العمل أو التدخل بالمشيخات، ليس في شؤون لحج فحسب، بل في جميع القبائل المرتبطة بإتفاق مع بريطانيا، إلا أنه أشار بأن حكومته لا زالت لديها بعض التحفظات المعينة لحقوقها في المنطقة، دون أن يشرح مغزى تلك التحفظات وطبيعتها، كما أبدى رغبة حكومته بأن يبقى التأكيد المذكور سريا بين الدولتين، دون أن يبدي أيضاً أية تبرير للأسباب التي تقتضي هذا الكتمان[١٧٠].

(١٦٨) Ibid. Also, Elliot to Granville, June 1, 1873, FO 424/32.

(١٦٩) Elliot to Granville, June 6, 1873, FO 424/32.

(١٧٠) Ibid. Also, Elliot to Viceroy of India, June 5, 1873, FO 78/2753.

بالإضافة إلى هذا وذاك، أخطرت الخارجية العثمانية السفير البريطاني بضرورة الإنتظار لفترة قصيرة من الزمن لأن الوالي العثماني الجديد لليمن، أحمد أيوب باشا، الذي غادر من إستانبول في طريقه إلى اليمن، سيحل مكان أحمد مختار باشا، وأن الوالي الجديد يحمل تأكيدات واضحة تقضي بسحب القوة العثمانية من الشقعة في الحوشبي، وتحثه على إتخاذ الحذر من التدخل بأية طريقة بالقبائل المرتبطة بعلاقات صداقة مع الحكومة البريطانية[١٧١].

ومما يظهر واضحا، وأيا كانت التصريحات الرسمية العثمانية المعلنة وغير المعلنة، حول عدم التدخل في سلطنة لحج والمشيخات الأخرى المعنية، فإن عمليات السلطات العثمانية المحلية في اليمن لا تنسجم غالبا مع سياسة الحكومة العثمانية، خاصة تلك الصادرة من وزارة الخارجية التي يجري تبليغها إلى السفير البريطاني في إستانبول، وهذا ما أثبتته التجارب السابقة في عدة مناسبات. وبدون شك فإن تلك السياسة من قبل الوالي العثماني والسلطات العسكرية باليمن كانت لا بد أن تثير حنق السلطات البريطانية في عدن والهند وإتهام والي اليمن والسلطات العسكرية في اليمن بمقاومة أوامر الباب العالي.

ولعل هذا الاختلاف في سياسة الحكومة العثمانية يرجع إلى أحد أمرين: إما عدم ارتياح السلطات السياسية والعسكرية العثمانية في اليمن لتعليمات حكومتها، البعيدة عن إدراك شؤون المشيخات، أو إلى تنسيق مبطن مع الحكومة العثمانية في تبادل الأدوار تجاه السلطات البريطانية، بحيث تقوم الخارجية بالمناورة الدبلوماسية، بينما تعمل السلطات العسكرية في اليمن بالضغط من جانبها في توسيع النفوذ العثماني في جنوب اليمن، كما أن بطء الاتصالات قد يكون سببا

---

(١٧١) Ibid.

في تأخر وصول التعليمات إذ لم يوجد خط تلغرافي مباشر بين استانبول وصنعاء في تلك الفترة(١٧٢).

ومما يوضح أكثر تلك الازدواجية، المقصودة أو غير المقصودة في السياسية العثمانية بين إستانبول وصنعاء، تلك الأمثلة المتعددة في تصرفات السلطة العثمانية المتعددة في اليمن تجاه سلطات عدن، التي تتناقض مع تأكيدات ووعود الخارجية العثمانية للسفير البريطاني في إستانبول سواء من قبل والي اليمن، أحمد مختار باشا نفسه، أو من قبل السلطات العسكرية العثمانية والمتصرف العثماني في تعز.

وزيادة في التحدي أيضا، وقبل مغادرته من صنعاء إلى إستانبول، لم يلبث أحمد مختار باشا، أن ذهب إلى مدى أبعد في الأسبوع الثالث من يونيو ١٨٧٣م، حيث بعث بقوة كبيرة إلى الضالع، وكذلك أمر بتحريك حوالي ٤٠٠ رجل من القوات العثمانية إلى بلدتي الراحة والشقعة في مشيخة الحواشب(١٧٣)، وحوالي ٨٠٠ عسكري من القوات الأخرى إلى المسعيدي في مشيخة الصبيحي، على أن تتجمع أو تلتقي تلك القوات أو معظمها فيما بعد في منطقة الزايدة، وهي المنطقة المتنازع عليها بين مشيخة الحوشبي وسلطنة لحج(١٧٤).

وكما هو متوقع فقد أثار وصول القوات العثمانية للمناطق المذكورة، وتحركاتها تجاه الزايدة ومشيخة الحوشبي، ناهيك عن مشيخات الفضلي واليافعي المجاورة، إستنفارًا قويًا من قبل سلطات عدن، علاوة على أنها زادت من هلع

---

(١٧٢) للمزيد حول شبكة التلغراف في منطقة المشرق العربي، انظر:
Hoskins, **British Routes**, pp.371- 396.

(١٧٣) Schneider to the Secretary of State for India, June, 27, 1873, FO 424/32.

(١٧٤) Governor of Bombay to Viceroy of India, June, 27, 1873, FO 78/2753.

سلطان لحج الذي اعتقد بأنها موجهة إليه بصورة خاصة، مما دفع بالسلطان إلى الإتصال بالمقيم في عدن مبديا له مخاوفه الشديدة من هذه العمليات[١٧٥].

ومع هذه التحركات العثمانية، وتخوف سلطان لحج وسلطات عدن المتزايد، بادر مقيم عدن من جانبه، بطمأنة سلطان لحج حول نوايا أحمد مختار باشا مؤكدا أن الوالي العثماني يعرف رأي حكومته في مسألة إستقلال سلطنة لحج[١٧٦]، كما سارعت الحكومة البريطانية من جانبها بالاحتجاج لدى الباب العالي، وطالبت مجددا بسحب القوات العثمانية من الضالع والحوشبي، ومرة ثانيه أكدت الحكومة العثمانية للسفير البريطاني، أن الوالي الجديد، أحمد أيوب باشا سوف يسحب القوات العثمانية من المناطق المذكورة حين وصوله إلى اليمن، وذلك طبقًا للتعليمات الخاصة التي يحملها معه، كما طلبت من السلطات البريطانية التريث والانتظار[١٧٧].

كما هو متوقع، فإن وعود الحكومة العثمانية الأخيرة للسفير البريطاني لا بد أن تبعث ارتياحًا في أوساط السلطات البريطانية، في لندن وعدن وبومباي، خاصة في التخلص من الوالي القوي، أحمد مختار باشا، ولم يبق لتلك السلطات إلى التحلي بمزيد من الصبر ويحدوها الأمل أن مجيء الوالي الجديد سيكون فاتحة عهد مختلف ويستجيب لتحقيق رغباتها في المنطقة.

---

(١٧٥) Ibid. Also, Schneider to Gonne, July 1, 1873, FO 78/2753.

(١٧٦) Ibid.

(١٧٧) Elliot to Viceroy of India, July 2, 1873, Also, Viceroy to Governor of Bombay July 4, 1873, Also, Granville to Elliot, July 18, 1873, Also, Elliot to Granville, July 18, 1873, FO 78/2753.

تراجع الدبلوماسية:

بعد رحيل أحمد مختار باشا من صنعاء إلى إستانبول هدأت الأوضاع وتوقف الإحتكاك بين السلطات العثمانية في اليمن والسلطات البريطانية في عدن، كما تزايدت آمال سلطات عدن أن الوالي القادم سوف يكون مطيعا لتعليمات حكومته، وسيعالج النزاع بطريقة مختلفة عن سابقه ويعمل على وقف النشاطات العثمانية تجاه مشيخات جنوب اليمن.

ولكن هذا المناخ لم يستمر إلا لفترة وجيزة، فكان بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة. وصل أحمد أيوب باشا، إلى اليمن، في الأول من يوليو عام ١٨٧٣م (١٢٩٠هـ)، ولقد برهن الوالي الجديد منذ البداية بأن سياسته لن تقل حزما عن سلفه[١٧٨]. فعلى النقيض مما توقعت السلطات البريطانية لم يسحب أحمد أيوب باشا القوات العثمانية من الشقعة في الحوشبي. والأكثر من هذا، قام الوالي بمخاطبة السلطان فضل بن محسن، في ٢٧ يوليو ١٨٧٣م، مؤكدًا أن التصريحات العثمانية، من قبل الخارجية العثمانية للسفارة البريطانية في إستانبول، حول سلطنة لحج تقضي فقط بأن لا تتم أية عملية تجاه لحج إلا بأوامر من الباب العالي، كما أكد أن الدولة العثمانية لن تتخلى عن أي حق يتعلق بسيادتها على لحج وغيرها، ولذا فإن دولته سوف تحمي الخاضعين لها، وتعاقب المتمردين عليها إذا لم يعودوا إلى بيت الطاعة[١٧٩]؛ وذلك في إشارة مبطنة إلى معاقبة

---

[١٧٨] عرف أحمد أيوب باشا (١٨٧٣- ١٨٧٥م/١٢٩- ١٢٩٢هـ) كقائد عسكري بحزمه وقوة شكيمته، وقد بقي واليا في اليمن لمدة سنتين، وأجرى بعض الإصلاحات. للمزيد انظر:
يمن سالنامه سي. ع٣ (١٣٠٤هـ). ص ص١٤٩- ١٥١.
يمن سالنامه سي. ع٥ (١٣٠٦). ص ٣١.
يمن سالنامه سي. ع٤ (١٣١١). ص ص٢٠٨- ٢٠٩.

[١٧٩] أحمد أيوب باشا، والي اليمن، صنعاء، إلى الشيخ فضل بن محسن ٢ جمادى الآخرة ١٢٩٠هـ/٢٧ يوليو ١٨٧٣م، FO 424/32

سلطان لحج، إذا لم يعلن خضوعه للدولة العثمانية، وبالتالي تشجيع أخويه عبدالله وعبدالكريم في التمرد عليه.

وبعبارة أخرى فإن أحمد أيوب باشا جعل مسألة التدخل في شؤون لحج والزعماء الآخرين في جنوب اليمن مربوطة لخيار الحكومة العثمانية. ومن الواضح أن الوالي العثماني الجديد كان يرفض القبول بالزعم البريطاني حول مسألة استقلال سلطنة لحج عن الدولة العثمانية، كما أنه لم يخف نواياه حول التدخل بالمشيخات الأخرى، دون أية إشارة إلى علاقة سلطات عدن بها. ودون شك فإن هذا الموقف يناقض التأكيدات الرسمية المتعددة المعلنة التي سبق أن وعدت بها الحكومة العثمانية السفير البريطاني في إستانبول حول عدم التدخل في لحج، والمشيخات الأخرى وشؤونها.

ومما يؤكد صلابة موقف أحمد أيوب باشا وتوجهاته الحازمة، عند وصوله إلى صنعاء، ذلك التقرير المفصل الذي رفعه سريعًا إلى حكومته في ٦ أغسطس ١٨٧٣م، حيث قوم أوضاع اليمن بشكل عام وطبيعة تصرفات السلطة البريطانية في عدن بشكل خاص. وفي هذا الصدد، أكد أيوب باشا على حكومته على ضرورة حماية شيخ الحواشب، علي بن مانع، وممتلكاته ورعاياه خاصة في الزايدة من تدخلات سلطان لحج، كما أوضح أن إرتباط مشائخ القبائل القريبة من عدن مع الحكومة البريطانية لا تعني شيئا، ذلك أنها كانت علاقة مرهونة فقط بحصولهم على بعض المبالغ المالية الضئيلة من سلطات عدن. علاوة على هذا، نبه أحمد أيوب باشا حكومته عن حجم الخسارة الكبيرة حول مصالح الدولة العثمانية، كما حذر من مزاعم السفارة البريطانية في استانبول ودوافعها

Enclosure in Schneider to the Secertary of State for India, Aug. 21, 1873, FO 424/32

الحقيقية في تغطية أطماع سلطات عدن في مشيخات جنوب اليمن[(١٨٠)].

وعلى وجه الخصوص، شدد الوالي العثماني على ما سماه "طغيان" سلطان لحج، مشيرا إلى أن أخوة السلطان، عبدالله وعبدالكريم، وكثير من ذويهم وتابعيهم جاءوا إلى صنعاء قبل وقت قريب، وأعلنوا خضوعهم للسلطة العثمانية وطلبوا حماية الدولة العثمانية، وقد وعدهم بتحقيق هذا الالتماس من جانبه بعد الحصول على الأوامر السلطانية. وأكثر من هذا، قام الوالي العثماني، بواسطة أخوي سلطان لحج، عبدالله وعبدالكريم الموالين للسلطة العثمانية، بتبليغ السلطان فضل بن محسن أن السلطة العثمانية لن تقبل أية إدعاء له بملكية بعض المواقع في الزايدة المتنازع عليها مع شيخ الحوشبي، إلا إذا قبل السلطان بإعلان الخضوع للدولة العثمانية[(١٨١)].

وبعبارة أوضح، فإن توصيات أحمد أيوب باشا تعني أنه ينتظر نوعا من الإذن الرسمي من أجل إزاحة سلطان لحج، فضل بن محسن، عن السلطة وترتيب إنقلاب أسري داخل أسرة العبدلي. وكذلك، وعلى خلاف ظن السلطات البريطانية خاصة في عدن، لا يظهر أن أحمد أيوب باشا كان يحمل تعليمات محددة تقضي بسحب القوات العثمانية من المناطق المعنية، أو بعدم التدخل بشؤون الزعماء والمشيخات في لحج أو في غيرها.

وهكذا، وبعد وصول أحمد أيوب باشا، إزداد الوضع سوءا للسلطات البريطانية في عدن، ولم يعد الوالي العثماني مكترثا من بعيد أو قريب بإعتبارات سلطات عدن واحتجاجها. أما سلطات عدن وحكومة الهند فقد تزايد قلقها

---

(١٨٠) والي اليمن، أحمد أيوب باشا، صنعاء، إلى الصدر الأعظم، استانبول، ١٢ رجب ١٢٩٠هـ/٦ أغسطس ١٨٧٣م، FO 424/32.
Enclosure, Elliot to Granville, Oct. 30, 1873 FO 881/2420.

(١٨١) Ibid.

وإحباطها من أن تنقلب الأوضاع بسرعة تحت وطأة الضغط العثماني في جنوب اليمن، خاصة مع موقف الوالي العثماني المعلن تجاه سلطان لحج وزعماء المشيخات والقبائل في المناطق المذكورة.

وأمام هذا الوضع الحرج، لسلطات الهند وعدن وإزاء شكوكهما الشديدة في ثمرة الجهود الدبلوماسية لحكومة لندن، تحينت حكومة الهند هذه الفترة الصعبة في أوائل أغسطس ١٨٧٣م، بالضغط على الحكومة البريطانية فألحت من جديد على وزارة الخارجية بضرورة تبني مشروعها القديم، المقترح في ١١ أبريل ١٨٧٣م وذلك بوضع "المشيخات التسع"، تحت الحماية البريطانية المباشرة من أجل صد التأثير العثماني بشكل نهائي وقاطع عن جنوب اليمن[١٨٢]. وفي الوقت ذاته، وجه مقيم عدن رسالتين إلى الوالي العثماني أحمد أيوب باشا: الأولى في ١٩أغسطس١٨٧٣م،والثانية في ١٧سبتمبر ١٨٧٣م، يطلب منه تنفيذ أوامر الباب العالي وإحترامها، خاصة فيما يتعلق بسحب القوات العثمانية من الشقعة في الحوشبي، وعدم التدخل بالقبائل والمشائخ المرتبطين مع الحكومة البريطانية بإتفاقية أو براتب، كما طالب السلطات العثمانية بإطلاق سراح أمير الضالع، علي بن مقبل من سجنه، مذكرا بأنه يتلقى معاشًا من الحكومة البريطانية[١٨٣].

ومما يجدر ذكره في هذا السياق، أن هذه هي المرة الأولى التي تطالب السلطات البريطانية الوالي العثماني بإطلاق سراح أمير الضالع من السجن، وكذلك الإشارة إلى راتبه من الحكومة البريطانية، مما يعني أن سلطات عدن

---

(١٨٢)

The Governor- General of India in Council to the Secretary of State for India, Aug. 11, 1873, FO 424/32.

(١٨٣)

Schneider to Gonne, Aug. 21, 1873, Also, Schneider to the Secretary of State for India, Oct. 10, 1873, FO78/2753.

وحكومة الهند يعدان الخطط النهائية لضم إمارة الضالع إلى النفوذ البريطاني في جنوب اليمن.

وأكثر من هذا، كثفت سلطات عدن جهودها من أجل مسك زمام الأمور في سلطنة لحج والمشيخات الأخرى بصورة مباشرة. ولتحقيق هذا الغرض نقل فضل بن محسن، سلطان لحج، إلى أخويه عبدالله وعبدالكريم، بعد عودتهما من صنعاء وتعز في منتصف سبتمبر عام ١٨٧٣م، رسائل من المقيم تحذرهم من قطع رواتبهم من عدن، ومن مغبة نقل أية رسائل من السلطات العثمانية إلى مشائخ المنطقة أو إجراء اتصالات مع العثمانيين دون موافقته شخصيا، مهددا بطردهما من لحج إذا لم يستجيبا لتلك الشروط[١٨٤].

أما الوالي العثماني، أحمد أيوب باشا، فقد تابع سياسته الحازمة تجاه سلطنة لحج والمشيخات الأخرى، فعمل جاهدا على مد السلطة العثمانية على زعماء المنطقة بالترغيب والتهديد، بل أنه لم يرد على طلبات المقيم المتوالية، بما في ذلك رسائل المقيم الأخيرة في أغسطس، وسبتمبر ١٨٧٣م، ولم يلبث أحمد أيوب باشا بأن أصدر أمراً إدارياً بإلحاق الشقعة ومشيخة الحوشبي إلى لواء تعز في نهاية سبتمبر عام ١٨٧٣م[١٨٥].

ومع تأزم الموقف، ومن أجل السيطرة على الأوضاع في سلطنة لحج ومشيخة الحوشبي سارعت سلطات عدن، بتفويض من حكومة الهند في أواسط أكتوبر ١٨٧٣م، بتحريك قوات عسكرية كبيرة إلى الحوطة، عاصمة لحج،

---

(١٨٤) Schneider to Gonne, Aug. 26, 1873, FO 424/32.

(١٨٥) Enclosure, Oct. 26, 1873, in Schneider to the Secretary of State for India, Oct. 10, 1873, OP. Cit

وعلى مشارف الشقعة في الحوشبي[186]. وبالرغم من هذا، ومراعاة لوزارة الخارجية، نبهت حكومة الهند مقيم عدن بأن لا يقدم على مهاجمة القوات العثمانية في الحوشبي أو غيرها إلا بعد الحصول على أوامر خاصة منها[187].

وعند هذا المفترق، بأية حال، لا بد أن يتسع النزاع السياسي بين الحكومتين البريطانية والعثمانية في جنوب اليمن، وقد لا يعرف بعد ما إذا كانت الدبلوماسية قادرة على إحتواء الأزمة بين الطرفين.

المواجهة:

بات الموقف يتدهور سريعا خاصة في الحوشبي ولحج نتيجة لسياسة أحمد أيوب باشا الحازمة وتحديه سلطات عدن وتحذيراتها. ولهذا، بات الصدام المباشر بين القوات البريطانية والعثمانية باتت قاب قوسين أو أدنى في جنوب اليمن، مما يستوجب ضرورة التدخل السريع من قبل الحكومتين البريطانية والعثمانية قبل أن تفلت الأمور من زمامها.

وبالفعل، كانت الخارجية أكثر حكمة من سلطات عدن والهند، فبالرغم من التدابير العسكرية وجهود سلطات عدن وحكومة الهند الحثيثة بالضغط على الحكومة البريطانية من أجل فرض الأمر الواقع، إلا أن الخارجية البريطانية لم تتسرع في تبني خطط سلطات عدن والهند، فالحت على سلطاتها بضرورة إعطاء

---

(١٨٦)

The Viceroy of India to the Secretary of State for India, Oct 23, 1873, FO 424/32. Also, Schneider to the Secretary of State Oct. 27, 1873, FO 881/2420; Also, **Aden Records**, I. S. L. 84.

(١٨٧)

The Viceroy of India to the Secretary of State for India, Oct. 13, 1873, FO 78/2753.

فرصة شبه أخيرة للحكومة العثمانية من أجل الوفاء بتأكيداتها السابقة[(١٨٨)].

ونتيجة لهذه التطورات طلب السفير البريطاني في استانبول من الخارجية العثمانية في أواسط أكتوبر ١٨٧٣م، تجديد أوامرها إلى والي اليمن بعدم التدخل في شؤون لحج والحوشبي وكذلك القبائل الأخرى المرتبطة بإتفاقات مع الحكومة البريطانية، كما حذر بشدة بأن السلطات البريطانية قد تضطر إلى اللجوء إلى القوة ضد تصرفات الوالي العثماني في اليمن[(١٨٩)].

وإزاء هذه الضغوط، فقد حاول وزير الخارجية العثماني خليل باشا، التخفيف من حقيقة الأوضاع والتقليل من خطورتها، مؤكدا بأن الأوامر السابقة للسلطات العثمانية في اليمن واضحة وكافية، كما وعد بإرسال تعليمات جديدة وكفيلة بإزالة اللبس في الموقف[(١٩٠)]. ومما يظهر من سياق المحادثات، فإن الوعود الأخيرة نزعت فتيل الأزمة، فقد كان موقف الباب العالي كافيًا إلى حد كبير لطمأنة السفير البريطاني والخارجية البريطانية حول التحركات العثمانية تجاه المشيخات، خاصة الحوشبي ولحج[(١٩١)].

وإذا كان الموقف العثماني الأخير مطمئنا للحكومة البريطانية في تلك اللحظة الحرجة، فإن السلطات البريطانية في عدن والهند لم تكن مقتنعة إطلاقًا حول الوعود العثمانية الأخيرة. ومما زاد الطين بلة هو موقف حكومة لندن الذي أدى إلى مزيد من الإحباط لسلطات عدن والهند، إذ أن إلحاح سلطات عدن وحكومة الهند المتكررة على إعلان الحماية المباشرة على المشيخات لم يجد آذاناً

---

(١٨٨) Granville, "Minutes", (no Date) FO 424/32, Also, Tenterden to Grant-Duff, India Office, Oct. 13, 1873, FO 78/2735.

(١٨٩) Elliot to Granville, Oct. 14, 1873, FO 424/32.

(١٩٠) Ibid.

(١٩١) Ibid.

صاغية في الحكومة البريطانية، حيث اعترض عليه بشدة كل من رئيس الوزراء غلادستون (W. E. Gladstone)، ووزير الخارجية، جرانفيل، في مجلس الوزراء البريطاني، بجلسة ١٧ أكتوبر ١٨٧٣م.

وحول هذه المسألة، برر الاثنان موقفهما بأن مشروع الحماية المباشرة المقترح على "المشيخات التسع" سوف يورط الحكومة البريطانية بواجبات ومسؤوليات كثيرة غير محددة، كما أنه سيلزم السلطات البريطانية في عدن بمساعدة المشائخ والقبائل "المحمية" ضد القبائل الأخرى التي لا توجد سيطرة عليها، مما يستدعي من السلطات البريطانية التدخل المباشر في الشؤون الداخلية والنزاعات القبلية المستمرة، وتلك سياسة غير مرغوبة للحكومة البريطانية. علاوة على هذا، شدد الاثنان بأن مشروع الحماية المقترح سوف يهدد التفاهم السياسي الجيد القائم بين الدولتين حول قضايا أخرى في الشرق، وهي قضايا، حسب نظرهما، أكبر وأشد حساسية من مسألة النزاع على النفوذ في جنوب اليمن[١٩٢].

وبناء على هذه المراجعة، أوصى مجلس الوزراء البريطاني بقوة على صرف النظر عن إعلان الحماية المباشرة على المشيخات المذكورة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لزعماء القبائل والمشيخات، إلا في الحالات الخاصة التي تمليها الضرورة السياسية[١٩٣]. وفي الوقت ذاته وعدت الخارجية البريطانية مجلس الوزراء بالحصول على تعهد واضح وسريع من الحكومة العثمانية يؤكد عدم التدخل المباشر وغير المباشر بالزعامات والمشيخات المعنية. وقد اعتقدت الخارجية البريطانية أن إنتزاع مثل هذا التعهد يمكن تحقيقه من قبل الباب العالي، وذلك

---

(١٩٢) Gladstone, "Memorandum", Oct. 17, 1873, FO 881/ 2420.

(١٩٣) Ibid.

حسب خبرة بريطانيا الدبلوماسية بالتعامل مع الحكومة العثمانية في عدة مناسبات دولية[١٩٤].

ودون شك، فإن إتخاذ مثل هذه القرارات من مجلس الوزراء البريطاني جاء نتيجة تجارب الحكومة البريطانية السابقة بإمكانية حل أزمة العلاقات مع الدولة العثمانية سواء في اليمن أو غيرها بالوسائل الدبلوماسية. وعلى كل حال، فإن الوقت وحده سوف يثبت أو ينفي مدى صحة مراهنة الحكومة البريطانية على الحكومة العثمانية.

كما تبين مما سبق، فإن أزمة النزاع بين بريطانيا والدولة العثمانية أصبحت قابلة للمعالجة طبقاً لمحادثات الطرفين في أواسط أكتوبر ١٨٧٣م في إستانبول. فعلى خلاف الرغبات القوية لسلطات الهند وعدن، لم توافق الحكومة البريطانية البتة على المشروع المقترح للحماية المباشرة على المشيخات التسع، خاصة إذا ما حصلت الحكومة البريطانية بالتعهد اللازم المذكور من الدولة العثمانية بعدم التدخل في سلطنة لحج وبسحب القوات العثمانية من الشقعة في الحوشبي. ولهذا، وعلى أقل تقدير، فقد أصبح مشروع الحماية المباشرة على "المشيخات التسع" قيد الحفظ في أدراج الحكومة البريطانية، وربما يبقى قائما للحاجة القصوى، إن طرأت ولو بعد حين.

ولكن، عند هذا المفترق التي أزمعت فيه الحكومة البريطانية السعي الجاد للحصول على تعهد واضح ونهائي من الباب العالي بعدم التدخل في شؤون المشائخ والمناطق المعنية خاصة في لحج والحوشبي، بدأت آمال الحكومة البريطانية تتبدد سريعا في أواسط أكتوبر ١٨٧٣م، حيث تدهورت الأوضاع فجأة في لحج، نتيجة لتفاقم النزاع العائلي بين سلطان لحج، فضل بن محسن، وأخويه عبدالله

---

(١٩٤) Ibid.

وعبدالكريم. ولقد تطور النزاع بين أتباع الطرفين إلى صدام دامي في السوق العام في الحوطة، عاصمة لحج، مما أدى إلى وقوع بعض القتلى والجرحى في الجانبين[١٩٥].

ونتيجة لهذا الصراع حاول السلطان فضل بن محسن القبض على أخويه ومحاصرة منزلهما، فتدخل بعض المشائخ لفض النزاع بين الأخوة وإصلاح ذات البين. وقد نجحت تلك الوساطة في تهدئة النزاع نسبيًا، فلم يلجأ السلطان إلى إعتقال أخويه، إلا أنه عمد إلى الضغط عليهما إذ أقدم على أخذ محسن وفضل، أبناء أخيه عبدالله، كرهائن عنده في الحوطة، حيث أن أخاه عبدالله كان أشد مناوئة ومنافسة للسلطة[١٩٦].

أما الإخوان عبدالله وعبدالكريم فلم تلن عريكتهما، فطلبا المساعدة من القوات العثمانية في الشقعة، فقامت السلطة العثمانية بإرسال فرقة عسكرية من ٢٥ جنديا إلى منزل الأخوين في الحوطة من أجل حمايتها، كما طلب القائد العثماني من سلطان لحج إخلاء سبيل الرهائن الموقوفين لكونهما من الرعايا العثمانيين. وإزاء هذا الضغط، استنجد سلطان لحج بالمقيم في عدن، وبالقوات الإنجليزية المتواجدة في لحج، على مشارف الحوطة، ولكن المقيم أمره بعدم إطلاق الرهائن، كما شدد عليه بأن يتجنب أي اشتباك مع القوة العثمانية في لحج[١٩٧].

---

(١٩٥) Schneider to the Secretary of State for India, Oct. 20, 1873. **Aden Records,** I. S. L. 84; Also, Schneider to Gonne, Oct. 22, 1873, FO 424/32.

(١٩٦) Ibid.

(١٩٧) Ibid.

وفي الوقت نفسه، قامت سلطات عدن سريعا بتعزيز قواتها العسكرية في سلطنة لحج حتى وصل عدد تلك القوات في أواخر أكتوبر ما يناهز أربع مائة عسكريا مجهزين بالأسلحة الثقيلة والمدفعية، وعلى رأسها المقيم نفسه(١٩٨) الذي ألح على قائد القوة العثمانية بالانسحاب من لحج، غير أن الأخير رفض الانسحاب دون الحصول على أوامر مباشرة من السلطة العثمانية العسكرية في تعز. وعندما تصاعدت المواجهة الكلامية مع المقيم البريطاني، إدعى القائد العثماني بالنهاية بأنه جاء فقط من أجل تسوية النزاع العائلي الناشب بين سلطان لحج وأخويه(١٩٩). ومما يظهر، فإن المواجهة بين المقيم والقائد العثماني لم تتطور إلى أي إحتكاك عنيف بين الطرفين حيث انسحب الإثنان من مكانهما تجنباً للإشتباك المباشر بين قواتهم، وإنتظارًا للقرارات السياسية من قبل الحكومتين.

وعند هذه اللحظة الدقيقة سارعت الخارجية البريطانية، عن طريق سفيرها في إستانبول، في نهاية أكتوبر ١٨٧٣م، بإصدار تحذيرات قوية للخارجية العثمانية تطلب فيها سحب القوات العثمانية من الشقعة في الحوشبي والحوطة في لحج(٢٠٠). ومع هذه التحذيرات، ونتيجة لحشد القوة البريطانية في لحج والضغط الدبلوماسي البريطاني المكثف في إستانبول، تراجع موقف الحكومة العثمانية بسرعة فوعد وزير الخارجية العثماني السفير البريطاني في إستانبول بعرض الوضع القائم في جنوب اليمن على حكومته قريبا، وكذلك إقناع وزير الحربية العثماني بإرسال تعليمات سريعة مباشرة إلى السلطات العسكرية باليمن من أجل

---

(١٩٨) Schneider to the Secretary of State for India, Oct. 27, 1873, Op. Cit.

(١٩٩) Schneider to the Secretary of State for India, Oct. 27, 1873, FO 881/2420, Also, Schneider to Gonne, Oct. 28, 1873, FO 424/32.

(٢٠٠) Granville to Elliot, Oct. 23, 1873, FO 881/2420.

سحب القوات العثمانية من المناطق المذكورة[٢٠١].

وبالرغم من هذا الالتزام الواضح إلا أنه لم يكن مقنعًا للسفير البريطاني الذي لم يعد يأخذ بصدقية الوعود العثمانية، بل أن اليوت أكد لحكومته على أن وزير الخارجية العثماني لا يثق بوزير الحربية العثماني، على إعتبار أن الأخير قد يتصرف أحيانًا بطريقة مستقلة عن بقية مجلس الوزراء العثماني[٢٠٢].

وبالفعل، ففي منتصف نوفمبر ١٨٧٣م صدرت تعليمات عثمانية إلى السلطات العثمانية باليمن توصي بسحب القوات العثمانية من لحج والحوشبي، إلا أنها جاءت من وزير الخارجية العثماني بدلا من وزير الحربية العثماني[٢٠٣]. إضافة إلى هذا، حتى هذه المرة لم تبد السلطات العثمانية في اليمن استجابة لتعليمات الخارجية، بل أن القائد العثماني في لحج قدم للمقيم البريطاني، المتواجد في لحج آنذاك، رسالة من والي اليمن، أحمد أيوب باشا، تطلب من المقيم التعاون على حل النزاع بين سلطان لحج وأخويه، خاصة عبدالله، الخصم اللدود للسلطان فضل بن محسن[٢٠٤]. وفي هذا السياق أوضح القائد العثماني للمقيم أنه لا ينوي التدخل أو تغيير الأوضاع في سلطنة لحج، وإنما جاء إلى لحج بناء على تعليمات حكومته، من أجل حماية عبدالله من أخيه السلطان فضل وحل الخلاف العائلي فقط، ولكنه أضاف بأن التعليمات المذكورة لا تنص على ترك الزعماء الآخرين في الحوشبي وغيرهم في المشيخات الأخرى دون مساعدة أو حماية عثمانية[٢٠٥].

---

(٢٠١) Elliot to Granville, Oct. 30, 1873, FO 881/2420, Also, Nov. 7, 1873, FO 424/32.

(٢٠٢) Farah, "The British Challenge" Op. Cit. p.46.

(٢٠٣) Elliot to Granville, Nov. 16, 1873, FO 424/32.

(٢٠٤) Schneider to the Secretary of State for India, Nov. 18, 1873, FO 424/32.

(٢٠٥) Ibid.

ويظهر جليا أن وزارة الحربية العثمانية ووزيرها خاصة لم يكن بالفعل مقتنعا بمرئيات وزارة الخارجية العثمانية، وكان قويا بما فيه الكفاية لمقاومة رغبة الخارجية في مهادنة الحكومة البريطانية وسلطاتها في لندن وعدن. ومما يرجح هذا كثيرًا أن السلطات العسكرية العثمانية باليمن لم تسحب قواتها من الحوشبي ولحج بالرغم من تعليمات الخارجية العثمانية، كما أن الشواهد الكثيرة قد أثبتت بوضوح أن السلطات السياسية، وعلى رأسها ولاة اليمن، أحمد مختار باشا وأحمد أيوب باشا، لم يلتزما بالتصريحات والتأكيدات المتكررة التي وعدت بها الحكومة العثمانية للسفير البريطاني في إستانبول في مناسبات مختلفة، وتلك مسألة سبق أن أدركتها جيدا سلطات عدن والهند التي دأبت مرارًا على التشكيك في حزم ومصداقية الخارجية العثمانية.

وهكذا، ومهما كان مدى التباين بين سياسة وزارتي الخارجية والحربية العثمانية، ففي ظل الموقف المتأزم في لحج والحوشبي إن في صلابة موقف السلطة العثمانية السياسية والعسكرية باليمن أو في تعنت وتشدد سلطات عدن والهند، بات واضحًا بأن الجهود الدبلوماسية قد استنفذت مفعولها في أواخر نوفمبر ١٨٧٣م، وأصبح الصدام المباشر بين القوات البريطانية والعثمانية في جنوب اليمن قابلاً لشرارة الإنفجار في أية لحظة.

وإزاء هذا الوضع الخطر، ومع ضغط سلطات عدن وحكومة الهند المتواصل لجأت الحكومة البريطانية في نهاية نوفمبر ١٨٧٣م، بإصدار إنذار محدد للحكومة العثمانية تطلب فيها الانسحاب الفوري للقوات العثمانية من الشقعة في الحوشبي، والحوطة في لحج[٢٠٦]. وفي البداية حاولت الحكومة العثمانية إحتواء هذا الإنذار، حيث إقترح الصدر الأعظم، رشيد باشا، على الحكومة البريطانية

(٢٠٦) Granville to Elliot, Dec, 4, 1873, FO 881/2420.

حلاً وسطا يقضي أولاً: بسحب القوة العثمانية الصغيرة فورا من الحوطة، ثم ثانياً: الإنسحاب المتبادل والمتزامن من الجانبين، بحيث تنسحب القوات البريطانية من الحوطة في لحج، بينما تنسحب القوات العثمانية من الشقعة في الحوشبي[٢٠٧]. وبعبارة أخرى أن تعود الأوضاع في لحج والحوشبي إلى سابق عهدها قبل تصاعد الموقف في شهر أكتوبر ومجيء قوات الطرفين إلى الحوشبي ولحج.

وبالرغم من هذا العرض المتوازن، رفضت الحكومة البريطانية هذه المساومة، خاصة بعد تصلب سلطات عدن وحكومة الهند. وكعادتها، عمدت حكومة الهند بكل السبل على نسف الجهود الدبلوماسية الأخيرة في أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر ١٨٧٣م، وأصبحت تبتدع كل الذرائع الممكنة من أجل جر الحكومة البريطانية إلى جانبها المتشدد. وعلى سبيل المثال، بررت حكومة الهند للخارجية البريطانية بأن الباب العالي لا يحق له أصلا أن يخاطب الحكومة البريطانية بأية شروط حول إنسحاب القوات البريطانية من لحج والحوشبي، لأن الحكومة البريطانية لا تعترف للدولة العثمانية، من حيث المبدأ، بأي حق شرعي (Locus Standi) في المنطقة عموما، أما الحكومة البريطانية فقد ارتبطت بعلاقات "تعاهدية مع القبائل المستقلة المجاورة لعدن"[٢٠٨].

وأخيرا، أصدرت الحكومة البريطانية في أوائل ديسمبر ١٨٧٣م، إنذار نهائيًا يقضي بضرورة الانسحاب الكامل الفوري من طرف الجانب العثماني فقط

---

(٢٠٧)

Rashid Pasha to the Ottoman Ambassador, London, Nov. 27, 1873, FO 881/2420.

(٢٠٨)

The Secretary of State for India, Political Dept. India Office, "Memorandum", Nov. 1, 1873, FO 78/4529.

من مشيخة الحوشبي وسلطنة لحج. والأكثر، أكدت الخارجية البريطانية للحكومة العثمانية بأن هذا الموقف في عدم التدخل يجب أن يشمل جميع المشيخات "التسع" ذات العلاقة التعاهدية مع الحكومة البريطانية(٢٠٩).

ومع هذا التحذير النهائي أصبحت الحكومة العثمانية في مأزق حرج، إما المواجهة العسكرية مع القوات البريطانية في جنوب اليمن وتحمل تبعات هذا الخيار، أو الإنسحاب الفوري بالرغم من الخسارة الجسيمة لهيبة الدولة العثمانية في المنطقة وسمعتها حلفائها. وفي هذا الصدد جادلت وزارة الحربية العثمانية بضرورة الصمود وتحمل المجابهة إن إضطرت، كما أن السفير الروسي في إستانبول بدأ يلح على الباب العالي ويشجعه على التمسك بقوة موقفه، بينما لم يتحمس كل من الصدر الأعظم ووزير الخارجية العثماني لإتخاذ أية سياسة حازمة مع بريطانيا(٢١٠).

أما السلطان العثماني فقد أصبح أسيرًا لكثير من التردد، إضافة إلى تخوفه من الأعباء المالية في الحرب مع بريطانيا، خاصة في ظل تزايد الديون العثمانية لبريطانيا. وأكثر من هذا، فمع هذا التردد وغياب الرؤية الإستراتيجية جرى النقاش في إمكانية تخلص الدولة العثمانية من اليمن برمتها والتنازل عنها، أو بيعها بعبارة أدق، إلى الخديوي في مصر. وأخيراً رجحت كفة توجهات الصدر الأعظم ووزير الخارجية العثماني(٢١١).

---

(٢٠٩) Granville, to Elliot, Dec. 4, 1873 OP. Cit, Also, H. Merivale, India Office, to Tenterden, Foreign Office, Dec. 4, 1873, Also, Tenterden to Merivale, Dec. 2, 1873, FO 881/2420.

(٢١٠) Gavin, **Aden**, p.145.

(٢١١) Ibid, p.145.

ومهما يكن من أمر، ففي هذه اللحظة الخطرة وقفت عجلة الدبلوماسية عند محطتها الأخيرة مع تهديد الحكومة البريطانية المباشر، وسرعان ما تهاوى موقف الحكومة العثمانية وتراجع الباب العالي عن المواجهة السياسية ناهيك عن المواجهة العسكرية، فأصدر الباب العالي أوامر عاجلة للسلطات العثمانية باليمن تقضي بسحب القوات العثمانية فورًا، من الحوطة في لحج، ومن الشقعة في الحوشبي، وبالفعل تم الإنسحاب من الحوطة والشقعة في ٦ ديسمبر ١٨٧٣م (شوال ١٢٩٠هـ)[٢١٢].

وفي هذه اللحظة من نهاية عام ١٨٧٣م، يصح القول أن توقعات الحكومة البريطانية وخبرة الخارجية تحديدا، قد صدقت عندما أكدت مرارا بأن الدولة العثمانية ستضطر، عندما يحين الوقت، إلى التراجع عن كافة مواقفها في جنوب اليمن، دون أن تتحمل الحكومة البريطانية وسلطاتها في عدن والهند تكلفة باهظة.

وفي اليوم التالي، إستسلم الأخوان، عبدالله وعبدالكريم في الحوطة، والتمسا العفو من مقيم عدن، إلا أن الأخير رفض بشدة الصفح عنهما. وبعد تأنيب وتقريع شديدين، أجبر المقيم الأخوين بالذهاب في نفس اليوم إلى أخيهما سلطان لحج وتقديم الاعتذار وإعلان الخضوع له، كما أمرهما بإخلاء منزليهما وتسليمهما إلى القوات البريطانية. ولمزيد من الانتقام، لم يكتف المقيم بهذه العقوبات المهينة بل أمر القوات البريطانية بتدمير جميع المنازل المملوكة لهما ودكها بالمدافع الثقيلة، ثم أخذ الأخوين وأودعهم بالسجن في عدن[٢١٣].

(٢١٢) Schneider to the Secretary of State for India, Dec. 6, 1873, FO 78/2753.

(٢١٣) Schneider to the Secretary of State for India, Dec. 6, 1873, OP. Cit, Also, Schneider to the Gonne, Dec. 7, 1873, FO 424/32.

أما علي بن مانع ، شيخ الحواشب ، فقد كان أوفر حظا من أخوي سلطان لحج ، حيث لم يستطع المقيم من القبض عليه أو النيل منه. فعندما علم ابن مانع بما عمله المقيم وسلطات عدن في الحوطة سارع بالفرار من الشقعة ، قبل وصول القوات البريطانية إليها. والأكثر إختار ابن مانع بنفسه بأن يسبق أعداءه ويهدم منزله وحصنه والبيوت المرتبطة به ، وذلك نكاية بالمقيم وسلطات عدن(٢١٤).

ومع هذه النهاية السريعة المؤلمة وطرد القوات العثمانية من مشيخة الحوشبي وسلطنة لحج ، علق شنايدر ، مقيم عدن ، بكل صلافة وغرور بالقول :

"إن من أفضل نتائج الانتقام، من عبدالله وعبدالكريم [أخوة سلطان لحج] وفضل بن عبدالله وجماعتهم، أنها جعلت الجميع يدرك قوة الحكومة البريطانية وتأثيرها التي تمكنت بمجهود قليل بأن تطرد القوات التركية مع خسارة كبيرة لهيبتها، من المواقع التي كانوا يرغبون بإحتلالها، بل أنها استطاعت في ساعات قليلة أيضا بأن تلحق عقابا صارما بالزعيم [علي بن مانع، شيخ الحواشب] الذي تمرد على سلطة حاكم البلاد"(٢١٥).

أما الحكومة العثمانية لم تجد نفسها إزاء الأمر الواقع إلا أن يضع سفيرها في لندن للخارجية البريطانية ، احتجاجا عن سوء تصرفات المقيم وسلطات عدن حول أسر عبدالله وعبدالكريم ، أخي سلطان لحج ، وتدمير بيوتهم وممتلكاتهم ، وحول ملاحقة شيخ الحواشب علي بن مانع ، على إعتبار المذكورين من رعايا الدولة العثمانية. كما أكد السفير العثماني لوزير الخارجية البريطاني ، جرانفيل ، بأن الدولة العثمانية لن تسمح بأي إختراق لحقوقها الإقليمية باليمن وأن يطلب

---

(٢١٤) Ibid. Also, Schneider to Gonne, Dec. 10, 1873, FO 424/32.

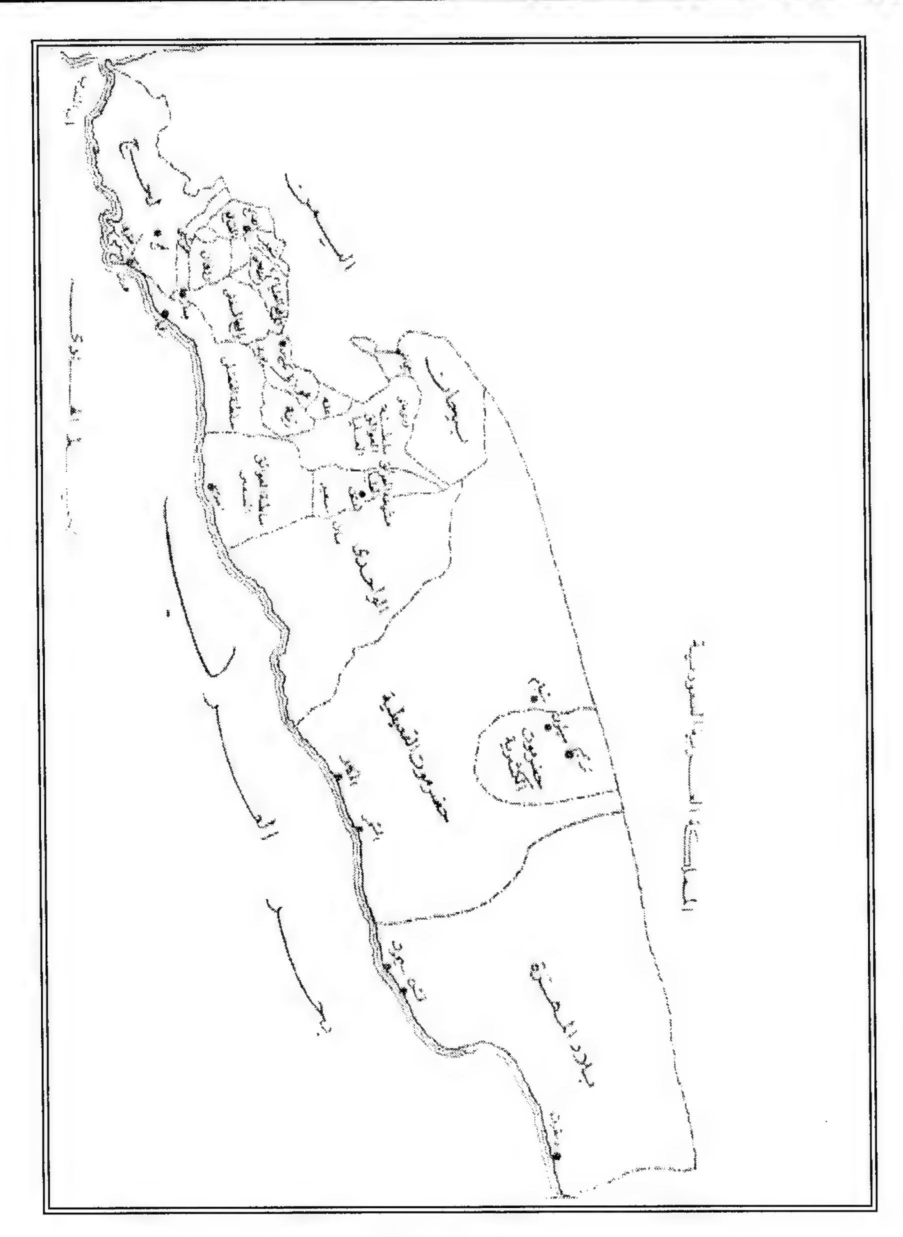
(٢١٥) Schneider to Gonne, Dec, 7, 1873, OP. Cit.

من سلطات عدن الكف عن تلك المحاولات(٢١٦).

وهكذا، أخيرا إستطاعت بريطانيا، دبلوماسيا وسياسيا وعسكريا أن تحسم النزاع لصالحها مع الدولة العثمانية وتحكم سيطرتها المباشرة على مشيخات جنوب اليمن، أو المشيخات "التسع" خلال سنتي ١٨٧٢ - ١٨٧٣م. وبإيجاز يمكن التأكيد، أن بريطانيا قد نجحت فعلاً في هاتين السنتين بأن تضع الركائز الأساسية للإستعمار البريطاني في جنوب اليمن، حيث تحول تأثير بريطانيا وعلاقتها في جنوب اليمن إلى إحتلال سياسي كامل ومباشر على المنطقة، وذلك بعد أكثر من ثلاثة عقود من إحتلال عدن. وأيضا، منذ هذه اللحظة تحديدا منذ أواخر عام ١٨٧٣م وأوائل عام ١٨٧٤م، أخذت المصالح البريطانية في جنوب اليمن تنمو بإطراد، في ظل مناخ هادئ ومستقر إلى حد كبير على خلاف العقود السابقة.

---

(٢١٦) Y. MTV. 212/168, A. MKT. MHM. 470/50.



خارطة رقم (٥)

جنوب اليمن في نهاية القرن التاسع عشر

المصدر: البكري، **الجنوب العربي**، ص١٤.

خاتمة

لقد تبين أن النفوذ البريطاني الفعلي المباشر كان مقصورا بدرجة رئيسة، على مستعمرة عدن فيما بين عامي ١٨٣٩- ١٨٧١م. وعدا عن بعض الإستثناءات، فمنذ عام ١٨٣٩م عمدت الحكومة البريطانية على إبرام بعض الاتفاقات الأمنية والتجارية مع خمس من السلطنات أو المشيخات، وتحديدا مع زعماء سبع قبائل في جنوب اليمن، من أجل المحافظة على أمن مستعمرة عدن وسلامة تجارتها. وكما اتضح، فكانت تلك العهود بمثابة ارتباطات صداقة ومشاهرات مالية بين سلطات عدن والزعامات القبلية، ولم تكن اتفاقات سياسية أو تعاهدية بالمعنى المألوف، إذ أن الحكومة البريطانية نفسها لم تكن ترغب في تلك الفترة بالتورط في شؤون الداخل وأقاليمه وعلاقاته، مادام الوضع مستقرا لها سياسيا وأمنيا وتجاريا في مستعمرة عدن ذاتها. ولهذا، ظلت الحكومة البريطانية وسلطاتها في مستعمرة عدن تتعامل مع هذه المشيخات والزعامات كمناطق سياسية عازلة بين مستعمرة عدن ومراكز القوى السياسية المختلفة في شمال ووسط اليمن حتى مجيء العثمانيين إلى المنطقة في عامي ١٨٧١- ١٨٧٢م.

أما الدولة العثمانية، من جهة ثانية، فقد ظل نفوذها خلال الفترة ١٨٣٩- ١٨٧١م، محدودا تقريبا بالحديدة في اليمن، وبعض الثغور في ساحل تهامه. وإذا كان من الصحيح أن الدولة العثمانية حاولت في البداية أن تبسط نفوذها في جنوب غرب الجزيرة العربية، عن طريق الولاة والوكلاء المحليين، إلا أنها فشلت في تحقيق هذا الغرض نتيجة للمقاومة الشديدة التي واجهتها في المنطقة، وهكذا ظلت الأوضاع غير ملائمة للنفوذ العثماني حتى أوائل العقد السابع من القرن التاسع عشر.

ولكن مع أواخر العقد السابع من القرن التاسع عشر سرعان ما إنقلبت

الأوضاع، وتغيرت الموازين الإستراتيجية، الإقليمية والدولية، نتيجة لإفتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩م، وتحول البحر الأحمر إلى طريق تجاري واستراتيجي للمواصلات الدولية مما جعل المنطقة وسواحلها عرضة لمزيد من التنافس الأوروبي، خاصة البريطاني والإيطالي والفرنسي، فتنامت الأطماع الأجنبية للسيطرة على هذا الممر وثغوره الحيوية.

وبالنسبة لبريطانيا، فمع بروز أهمية البحر الأحمر وإفتتاح قناة السويس وتزايد التنافس الدولي والاستعماري، خاصة بعد مجيء العثمانيين إلى اليمن، تغيرت الإستراتيجية البريطانية جذريا تجاه جنوب اليمن والبحر الأحمر، إذ لم تصبح السياسة البريطانية مهتمة بأمن مستعمرة عدن وطرقها وتجارتها فحسب، بل برزت مصالح جديدة مما دفع ببريطانيا إلى تبني سياسة السيطرة المباشرة على مناطق جنوب اليمن، والعمل بقوة على صد أي تأثير أو تدخل من قبل القوى الدولية والإقليمية.

ومما زاد من حمى التنافس الأوروبي تلك التحولات الكبرى الاقتصادية والصناعية بالدول الأوروبية، خاصة في بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، التي لم تعد أهدافها مقصورة على الهيمنة التجارية فحسب، بل تعداه إلى التوسع في المستعمرات والاحتلال المباشر من أجل السيطرة على الموارد الأولية، وإحتكار الأسواق، واستخدام الأيدي العاملة الرخيصة.

وبنفس القدر، كذلك أثرت أهمية البحر الأحمر الجديدة على مصالح الدولة العثمانية التجارية والاستراتيجية، سيما أن البحر الأحمر أصبح أقصر طريق لمواصلات الأسطول العثماني من المتوسط إلى الحجاز، وجنوب غرب الجزيرة العربية. علاوة على هذا، فقد صاحب هذا التحول تطور السياسة العثمانية في الإدارة المركزية التي بدأت تنتهجها الدولة العثمانية من أجل السيطرة

المباشرة الأقاليم المختلفة، خاصة مع حدة التنافس الأوروبي على مناطق النفوذ العثماني، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، سواء في أوروبا، أو في المشرق وشمال أفريقيا.

ولهذه المؤثرات إجمالا، جاءت الحملة العثمانية على جنوب غرب الجزيرة العربية في عامي ١٨٧١- ١٨٧٢م (١٢٨٩هـ)، واستطاعت أن تمد سيطرتها العسكرية المباشرة على كثير من أجزاء اليمن خلال عامي ١٨٧٢-١٨٧٣م، إلا أنها توقفت أخيرا عند حدود أو أطراف سلطنة لحج ومشيخات الحوشبي والأميري (الضالع) في جنوب اليمن.

وبدلا من الاختراق العسكري المباشر لسلطنة لحج ومشيخات وقبائل الجنوب، تحاشت الدولة العثمانية لأكثر من سنتين المواجهة الجدية مع بريطانيا إن على المستوى السياسي أو العسكري أو حتى على الصعيد الدبلوماسي، فاضطرت السلطات السياسية والعسكرية العثمانية في اليمن إلى إستعمال الوسائل القليلة المتاحة، خاصة عن طريق إستمالة بعض زعماء القبائل ومشيخات جنوب اليمن بصورة غير مباشرة، بالترغيب أحيانا أو التهديد أحيانا أخرى. ورغم هذا، فقد كادت هذه المحاولات أن تؤتي ثمارها لو أن الحكومة العثمانية ساندت بحزم سلطاتها في اليمن.

أما الحكومة البريطانية، وسلطاتها في عدن والهند، فقد إعتمدت على رؤية واضحة وإستراتيجية متكاملة، خلال سنتي ١٨٧٢- ١٨٧٣، من أجل تحقيق أهدافها. فمنذ اللحظة الأولى عملت السلطات البريطانية على استخدام كل الذرائع الدبلوماسية والسياسية والعسكرية الممكنة من أجل الوقوف ضد الزحف العثماني وتأثيره في جنوب اليمن حتى نجحت أخيرًا في فرض إحتلالها والسيطرة على شؤون المشيخات وعلاقاتها.

ولهذا، وللوقوف ضد الدولة العثمانية، وكسند وقائي من الناحيتين الدبلوماسية والسياسية لفقت الحكومة البريطانية مزاعم كثيرة، مدعية أنها كانت مرتبطة تعاهديا باتفاقيات سياسية مع تسع مشيخات في جنوب اليمن من قبل مجيء العثمانيين، مما يخولها الحق بالدفاع عن الزعماء المعنيين وأقاليمهم، دون أن تكشف للحكومة العثمانية طبيعة تلك الاتفاقات ومداها؛ بحيث أصبح تفسير هذه الاتفاقات محصورا فقط على وجهة النظر البريطانية. وفي الوقت نفسه، شرعت السلطات البريطانية تسعى حثيثا في التدخل المباشر في شؤون المشيخات الداخلية والخارجية، وتعمل على ترتيب قضايا السلطة وتحالفاتها القبلية حسبما تمليه المصالح البريطانية المتغيرة.

وبالرغم من الضعف الواضح للمزاعم البريطانية فأن الدولة العثمانية من جانبها لم تبذل جهدا جديا في تفنيد الموقف البريطاني، أو تعمل على بناء إدعاءات سياسية مماثلة كالإدعاء بالسلطة التاريخية في مراحل سابقة، مما قد يبيح للحكومة العثمانية هامشا للمناورة الدبلوماسية والسياسية، وربما يضطر الحكومة البريطانية، على أقل تقدير إلى تقديم بعض التنازلات للعثمانيين في هذه المشيخة أو تلك. وهذا كله، ودون شك، كان يعكس الضعف الواضح للعزيمة السياسية للباب العالي، خاصة من قبل الخارجية العثمانية.

وفي الحقيقة، فقد أدركت السلطات السياسية والعسكرية العثمانية في اليمن هذا الضعف من جانب الخارجية العثمانية فحاولت بكل جهدها أن تقف ضد أطماع سلطات عدن وحكومة الهند في جنوب اليمن، كما حاولت أن تصل إلى الباب العالي على أمل أن يتمكن من مقاومة الضغط الدبلوماسي والسياسي للحكومة البريطانية وسفارتها في إستانبول. ولهذا ظلت السلطات السياسية والعسكرية العثمانية في اليمن تقاوم المزاعم البريطانية، وحاولت بحزم إستغلال

كل السبل المتاحة من أجل مد التأثير العثماني والسيطرة على المنطقة، والتصدي لسلطات عدن وعرقلة المشروع البريطاني، حتى أنها كثيرا ما اضطرت إلى الخروج عن إتباع التعليمات الرسمية من الخارجية العثمانية. وكما أكدت الشواهد، وبالرغم من الضغوط الدبلوماسية والسياسية الكثيفة للحكومة البريطانية على الحكومة العثمانية بضبط سلطاتها في اليمن، فقد إستمرت السلطات العثمانية تتحدى هذه الضغوط حتى تمكنت في أواخر عام ١٨٧٣م من مد سلطتها إلى إمارة الضالع (الأميري) ومشيخة الحوشبي بل والعمل على تغيير الأوضاع في سلطنة لحج ذاتها.

وبالفعل كادت تلك المجهودات السياسية والعسكرية المتواصلة للسلطات العثمانية في اليمن أن تثمر عن نجاح بارز في هذه المناطق، غير أن الدولة العثمانية لم تستطع الصمود سياسيا وعسكريا تجاه الضغوط البريطانية، إذ سرعان ما فرطت بذلك الجهد الكبير لسلطاتها في اليمن، وأقدمت الحكومة العثمانية في اللحظة الأخيرة على نسف تلك الجهود دفعة واحدة، مما جعل الحكومة البريطانية تزداد طمعا وتصلبا حتى استطاعت بالنهاية أن تجبر الحكومة العثمانية على سحب القوات العثمانية من جميع المناطق المعنية في جنوب اليمن، وتذعن للضغوط البريطانية دون قيد أو شرط في ديسمبر عام ١٨٧٣م.

ومنذ هذا التاريخ، مع نهاية عام ١٨٧٣م وبداية عام ١٨٧٤م، تراجع الاهتمام العثماني بشكل ملحوظ تجاه مشيخات جنوب اليمن لما يقارب العقدين من الزمن، ولم يعد بالظهور إلا في أواخر القرن التاسع عشر، بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية الحماية المباشرة على المشيخات، وبعد أن أخذت تعمل على مسح مناطق "المشيخات التسع" من أجل تثبيت الحدود بين تلك المشيخات من جهة، وبين تلك المشيخات واليمن من جهة ثانية.

وأخيرا، لعل ما يستحق الإنتباه كثيرا، أن الكيانات التي دعمتها بريطانيا في جنوب اليمن وتلك الحدود القسرية التي فرضتها الحكومة البريطانية في عامي ١٨٧٢- ١٨٧٣م على مشيخات جنوب اليمن وقبائلها، ستبقى بحكم الأمر الواقع وتتحول مع الوقت إلى سلطة سياسية وحدود قائمة بين شمال اليمن وجنوبه لما يقارب مائة وخمس وعشرين سنة تقريبًا، حيث أصبحت قضية خلاف كبير بين بريطانيا والدولة العثمانية حتى أواخر الحرب العالمية الأولى، ثم تطورت إلى نزاع كبير بين بريطانيا في الجنوب واليمن في العهد الإمامي، وكذلك ظلت مصدر صراع خطير بين اليمن في العهد الجمهوري وجنوبه بعد الاستقلال، ولم يتم رأب الصدع وتسوية تلك القضية الخطرة إلا بإعلان وحدة اليمن في عام ١٩٩١م. وعلى كل حال، فإن تتبع هذه القضية في المراحل التاريخية المختلفة سوف يكون مواضيع دراسات لاحقة إن شاء الله.

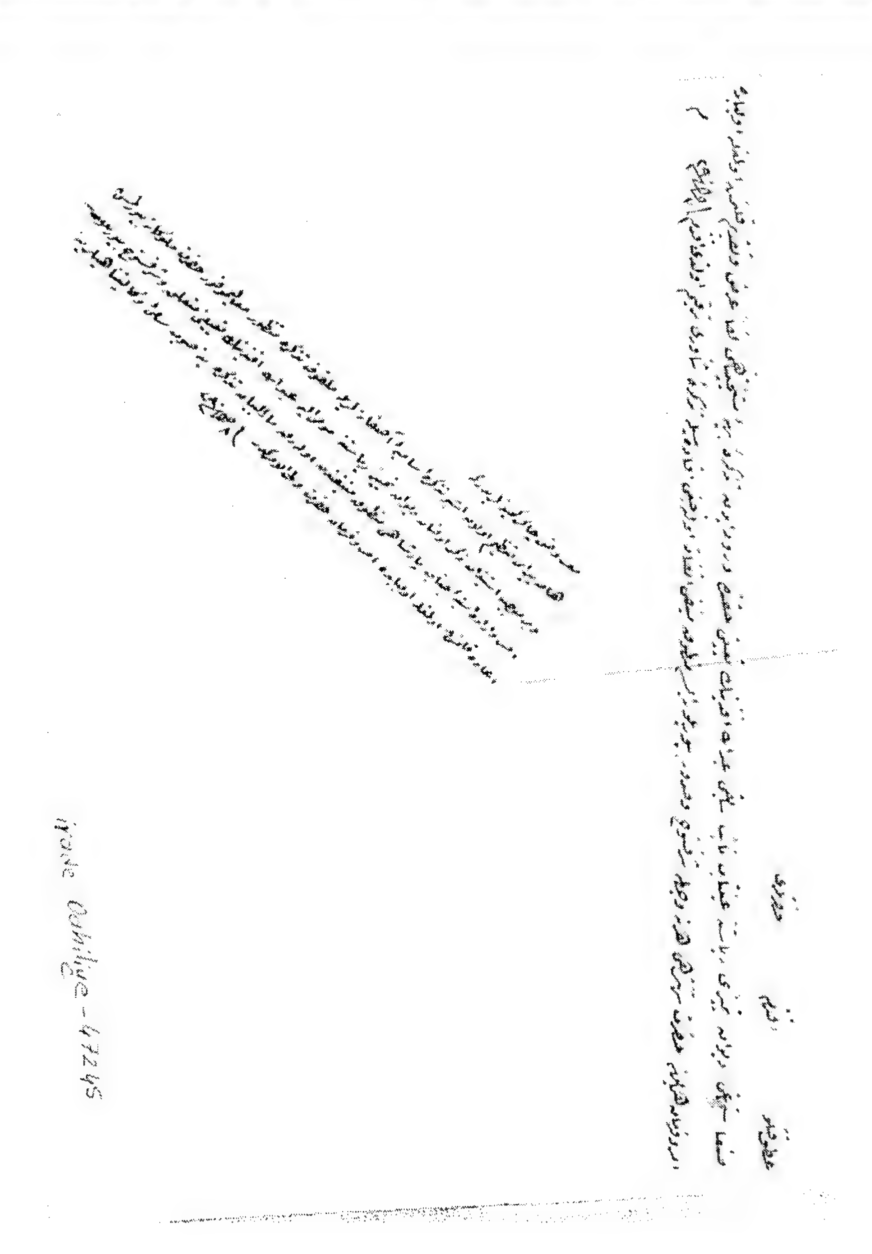
الملاحــق

ملحق رقم (١)

سلاطين لحج (العبادلة) في القرنين الثامن والتاسع عشر

فضل به علي بن فضل بن صلاح بن سلام	١٧٢٨- ١٧٤٢م
عبدالكريم بن فضل	١٧٤٢- ١٧٥٣م
عبدالهادي بن عبدالكريم	١٧٥٣- ١٧٧٧م
فضل بن عبدالكريم	١٧٧٧- ١٧٩٢م
أحمد بن عبدالكريم	١٧٩٢- ١٨٢٧م
محسن بن فضل بن عبدالكريم	١٨٢٧- ١٨٤٧م
أحمد بن محسن فضل	١٨٤٧- ١٨٤٩م
علي بن محسن فضل	١٨٤٩- ١٨٦٣م
فضل بن علي بن محسن فضل	١٨٦٣- ١٨٦٤م
فضل بن محسن بن فضل	١٨٦٤- ١٨٧٤م
فضل بن علي بن محسن فضل (مرة ثانية)	١٨٧٤- ١٨٩٧م

ملحق رقم (٢)



Dahiliye - 47245

باب عالی

نظارت جلیلهٔ خارجیه

مکتوبی خارجیه قلمی



ملحق رقم (٣)

Ref.: Fo 78/2753

Printed for the use of the Foreiqn Office. December 51, 1873

CONFIDENTIAL:

Memorandum respecting Turkish Aggression on Tribes near Aden.

THE district adjoining Aden is partitioned among nine principal Sheikhs or Sultans, who have long enjoyed independence. The British Government has Treaties or Agreements with them by which stipends are allowed to them in consideration of their services in supplying Aden and keeping open the roads.

For some time past the Turks have been making their rule absolute over Yemen, and have a Governor-General there. Last year the then Governor-General began to encroach on the independent tribes, and to call upon them to submit to the authority of the Porte.

As usual the tribes were at feud among themselves, the Houshabee tribe being anxious to recover some territory taken from them by the Sultan of Lahedj. In October 1872 the Sultan of Lahedj appealed to the Resident at Aden for support against the Turks, who had claimed sovereignty over the Houshabees and threatened himself. He desired to be allowed to place himself under British protection and to hoist the British flag. Sir Bartle Frere, in December 1872, and on passing through Aden in the beginning of January 1873, called attention to the Turkish aggressions, and the danger to the security of Aden and encouragement

[668] B

لقد رأيت إعادة نشر التقرير المرفق من أجل تعميم الفائدة حول أحداث فترة موضوع الدراسة ، فعلى الرغم أنه يمثل وجهة نظر الخارجية البريطانية ، إلا أني أعتبره من أهم التقارير البريطانية ، بسبب اعتداله وتوازنه إلى حد كبير إضافة إلى استعراضه لبعض جوانب النزاع البريطاني العثماني في جنوب اليمن (١٨٧٢ - ١٨٧٣م) بأسلوب دقيق ومركز.

to the East African Slave Trade which would arise if the Turks gained possession of the sea-board.

It is unnecessary to give the dissensions among the tribes, which have led one party to seek Turkish and the other British protection. They may be briefly stated as follows:—

The Houshabees claim the land taken from them by the Sultan of Lahedj, or rather ceded by Treaty in 1868.

The Sultan of Lahedj is opposed by the pretensions of his uncle and nephew, who are in possession of a fortified house, from which he is unable to dislodge them.

The Houshabee Sultan and the Lahedj rebel uncle and nephew have tendered their submission to the Governor-General of Yemen, so as to secure his assistance. The result being, that the chief town of Houshabee has been occupied by Turkish troops.

The Ameer or Chief of the Ameer or Dhali tribe, who is a stipendiary of England, was also summoned to the Governor-General's head-quarters to give in his submission. He was afraid to refuse, and the Governor-General then appointed a Turkish official to reside in his country and collect a tribute from it. The Ameer applied to the Resident at Aden for assistance, and was shortly afterwards, in May or June 1873, made prisoner by the Turks. He escaped by promising that, if he was allowed to return to his own country with some Turkish officials, he would obtain the surrender to them of a fort of which the Turks were anxious to obtain possession. This was agreed to, and he obtained admission to the fort. Once in, he dismissed the Turks, and held the fort himself against them. Eventually the Turks got possession of the fort and the Ameer, and carried him off as prisoner a second time.

The following was the position of affairs at the commencement of the year. The Houshabees had submitted to the Turks. The Sultan of Lahedj had been called upon to make a similar submission, and was in apprehension of a hostile movement by the Turks against him in case of his refusal. The Turkish Governor-General of Yemen was an ambitious man, urged by fanaticism (and perhaps stimulated by the expectation of its being well

received by the Porte) to extend the Turkish dominion over all the Arab tribes whom he could reach.

Sir Bartle Frere's report aroused attention to the state of things in the neighbourhood of Aden, and now follow a series of remonstrances to, and assurances from, the Porte.

On the 11th of January Sir H. Elliot was instructed to urge the Porte to suspend hostile operations against the Sultan of Lahedj. Such a movement would be viewed "in a serious light by Her Majesty's Government," and "as calculated to disturb the position we hold at Aden, would certainly produce a bad impression in England no less than in India." (To Sir H. Elliot, No. 1, January 11, 1873.)

Sir H. Elliot replied (January 13, telegram) that "no operations had been or will be commenced against the Lahedj without orders from the Porte, which will do nothing without communicating with Her Majesty's Government." "Lahedj is considered here as forming a part of Yemen, and the Governor of that province reports that Chief, having attacked and plundered a neighbouring chieftain who recognized the Sultan's authority, his aggression ought not to pass unpunished."

It will be observed that this is a direct claim to Sovereignty over Lahedj, and refers to the submission of the Houshabee tribe and the intention of the Porte to support them.

On the 23rd of January, papers showing the state of affairs and the independent rights of the Arab tribes were sent to Sir H. Elliot, with instructions to "make it clear to the Porte that, as the safety no less than the comfort of the British position at Aden would be seriously impaired by any interference on the part of the Turkish authorities in that quarter with Rulers friendly to Great Britain, Her Majesty's Government would view very seriously any proceedings calculated to disturb the country in the neighbourhood of that place." (To Sir H. Elliot, No. 15, January 23, 1873.)

On the 30th January he was instructed to address a further remonstrance to the Porte, pointing out that it was not the safety of Aden, on which Her Majesty's Government needed no assurance

from the Porte, but the independence of the Arab tribes which was in question—and that they should not be molested or interfered with" on the "alleged ground that the Province of Yemen belongs to the Porte, and that those Chiefs as inhabiting part of that Province are subjects of the Porte."

"Whatever rights of sovereignty the Porte, in times long gone by might have had in Yemen, it is notorious that, since the year 1633, Yemen has been under the rule of Arab Chiefs independent of the Porte. Her Majesty's Government have, however, no desire to discuss that question generally; but they cannot, as matters stand, but intimate through you to the Porte, as was intimated to Mehemet Ali in the year 1839, that Her Majesty's Government wish that the independence of the native Chiefs in the vicinity of Aden should be respected, and that any attempt to subvert their authority would not be viewed with indifference by Her Majesty's Government." (To Sir H. Elliot, No. 19, January 30, 1873.)

This despatch was communicated to Khalil Pasha through Mr. Pisani, who added that, as it was the Governor of Yemen and not the Turkish Government who had expressed the opinion that these tribes were under Turkish sovereignty, the Porte was relieved from responsibility in that respect.

Khalil Pasha thanked Mr. Pisani for his explanations, and said that "the question of Lahedj may be considered as settled in the sense wished for by Her Majesty's Government." (From Sir H. Elliot, No. 34, February 11, 1873.)

On the 14th February Sir H. Elliot telegraphed that Vizirial instructions, founded on an Imperial Rescript, had been forwarded to the Governor-General of Yemen to abstain from attacking or interfering with the Ruler of Lahedj, and directing him to leave matters in their former position.

Sir H. Elliot was directed (to him, No. 52, March 11, 1873) "firmly to maintain the position already taken up by Her Majesty's Government."

The Porte had proposed as an expedient, that the Sultan of Lahedj should make a nominal submission, without paying tribute, to the Porte. Sir H. Elliot altogether repudiated this, and was approved for doing so. (From Sir H. Elliot, No. 28, Feb. 3,

1873; to Sir H. Elliot, No. 55, March 17, 1873.)

Despatches now arrived from India reporting attempts made by the officers of the Turkish Government to induce the Chiefs of other neighbouring tribes (the Allowees, Rijais, and Foodhlees) to acknowledge Turkish supremacy. The Indian Government called attention to the dangers which such interference threatened to our interests at Aden. They considered that the assurance given by the Turkish Government respecting the Sultan of Lahedj was insufficient, and that nothing would meet the circumstances of the case short of immediate and distinct instructions to the Turkish authorities in Yemen to abstain from all interference, direct or indirect, which had for its object to induce, any of the Chiefs who had relations with the British Government to acknowledge the supremacy of the Ottoman Porte. They had authorized the Resident at Aden to notify to the Turkish officials at Taiz that perseverance in their present proceedings would be considered an unfriendly act towards the British Government, and to inform the Chiefs who had been threatened of these views, and also that the proceedings of the Turkish officials were believed not to be authorized by the Government of the Sultan. If these measures should be insufficient to check further encroachments, the Indian Government declared themselves to be prepared, should Her Majesty's Government consider such a course to be desirable, to take the tribes directly under British protection, and to engage to defend them against Turkish aggression. In reply to this proposal, the Foreign Office asked that distinct proofs should be afforded of the right to take them under protection, and its extent clearly defined (India Office, March 14; to India Office, March 24, 1873), which the Government of India was requested to furnish.

The Indian Government replied (India Office, May 12, 1873) that they considered that,—1. The Chiefs were independent of any other Power. 2. They were in Treaty relations with England. 3. They were the stipendiaries of England. 4. That in practice the Resident of Aden had long exercised influence over them. 5. That the protection would be given by their consent, the largest tribe, that of

[668] C

Lahedj, having already applied for it. That the degree of protection should be—"first, to require the Chiefs to abstain from political intercourse with foreign Powers without the consent of the British Government, and to refer all disputes with foreign Powers or with each other to the British Government for settlement; and, second, on our part to engage to defend them against unprovoked aggression by foreign Powers."

The tribes to be so protected to be,—1. The Abdalee (Lahedj). 2. The Foodhlee. 3. The Akrabee. 4. The Houshabee. 5. The Aluvee. 6. The Ameer. 7. The Soobahee. 8. The Gaffaee. 9. The Awlahee.

On the 10th of May the Indian Government telegraphed to complain of troops having been sent from Yemen into the Houshabee district.

This was communicated to Sir H. Elliot, together with the despatch above referred to from the Indian Government, giving their reasons for protecting the tribes, and he informed the Turkish Government of both, intimating that "protection would probably not be withheld from them if they should ask for it" (Sir H. Elliot, No. 173, May 30, 1873). Raschid Pasha said, that "although he could not perceive how British interests could be affected by the authority of the Porte being recognized by the Chiefs, I might be assured that there was no disposition to do anything in the smallest degree distasteful to Her Majesty's Government," and that he would at once inquire into the matter.

This was followed by an assurance from Raschid Pasha that the Porte would "forthwith instruct the Governor-General of Yemen to withdraw the troops which had been quartered in the house of the Houshabee Sultan" (from Sir H. Elliot, No. 175, June 1, 1873).

On these assurances the Viceroy of India directed the Resident at Aden to inform the Commander of the Turkish troops that he was acting contrary to the wishes of his own Government, and would be answerable for the consequences (India Office, June 3, 1873).

On the 6th of June Sir H. Elliot reported (No. 180), that a new Governor-General was going out to Yemen, who "had been instructed at once to withdraw the troops quartered on the Houshabee

Sultan, and to be careful to abstain from interfering in any way with the tribes in friendly relations with Her Majesty's Government, enumerated in the letter of the Governor-General of India."

On the 17th of June the India Office forwarded to the Foreign Office reports from the Resident at Aden, giving accounts of the applications for advice and assistance made to him by the Sultan of Lahedj and the Chief of the Ameer or Dhali tribe (the latter of whom had been called upon to pay tribute to the Turks, and had had a Turkish official appointed in his territory to levy taxes on the traffic to and from Aden). The Resident further stated that he had warned the Houshabee Chief that if he continued his present behaviour his stipend would be cut off. The Houshabee Chief replied, "That he could not hinder the Turks from coming into his territory, the land was the Sultan's of Room (Turkey). Concerning the roads, if my pay is cut off, it will cut off the roads" (*i.e.*, as is explained by the Resident, that he would interrupt the traffic passing through his country), "and I have a wild country; my supper will be on one hill, and my dinner on another hill."*

On the 9th and 11th of July further telegrams and despatches were forwarded by the India Office reporting the advance of considerable bodies of Turkish troops into the Soobahee and Houshabee districts, and the imprisonment by the Turks of the Chief of the Ameer or Dhali tribe. Sir H. Elliot was directed to ascertain from the Turkish Government what steps had been taken "to restrain these hostile proceedings."

On the 18th of July Sir H. Elliot (No. 247), forwarded a formal note from the Turkish Government, making light of the affair, and saying that with the exception of the occupation of the Houshabee district, which probably admitted of explanation, there seemed no cause for inquietude; that this had been ordered to be withdrawn, and that, as to the other alleged aggressions, they were but mutual exchanges of good-feeling between the people of Yemen and the Tribes, which showed an increase of commercial intercourse in which both

* Note in the margin: " his means, the Sultan thinks it will be difficult to find or catch him."

countries should rejoice. There could be no apprehension that the Turkish troops did not share the friendly feelings of the Turkish Government.

In spite of this, things went on in Yemen just as before. On the 5th of August Raschid Pasha repeated his assurance that unequivocal instructions had been given by the Turkish Government to the new Governor-General of Yemen, to abstain from interfering with the tribes (Sir H. Elliot, No. 272, August 5, 1873). But, on the 5th of September, reports were received from the Resident at Aden that the new Governor-General had arrived on the 30th of June, but had not withdrawn the troops from Houshabee. On the contrary, a threatening letter had been addressed to the Chief of the Rijace, one of the sub-tribes of the Soubahee, urging him to submission to the Porte.

The Chief of the Ameer tribe still remained a prisoner, and an application which Sir H. Elliot was instructed on the 10th of September to make for his release has apparently remained without effect.

On the 8th of September Sir H. Elliot (No. 325), again stated that the Turkish Government had sent orders, this time by telegraph through Egypt, to the Governor-General of Yemen, to withdraw all troops from occupied places.

On the 27th of September the India Office forwarded a report from Aden that the new Governor of Yemen had made a fresh attempt to intimidate the Sultan of Lahedj. The Resident had, in consequence, addressed a direct representation to the Governor, pressing him to fulfil the assurances of the Porte.

On the 14th of October Sir H. Elliot reported that, on the receipt of a letter from the Resident at Aden, he had made another representation to the Porte, and renewed orders were sent to Yemen to abstain from all interference with the independent Tribes, and holding the Governor-General responsible for any hostile proceedings against them. Sir H. Elliot warned Raschid Pasha that if these promises were not observed it would not be lightly regarded. The Pasha said that the orders given were sufficiently explicit, and he could not account for their being disregarded; he was confident that the present ones would be respected. He at the

same time alluded to the difficulty of controlling Military Commanders, and spoke of sending a Civil Officer out there.

Sir H. Elliot added, that throughout the Empire, for some time past, the orders of the Porte have been very negligently obeyed. (No. 367, October 14, 1873.)

The Resident at Aden, having telegraphed on the 10th of October that the Governor-General of the Yemen, in reply to his representation, ignored the orders of the Porte, and stated that the Houshabee district was annexed to the Province of Taiz, copies of his reports were sent on the 17th of October to Sir H. Elliot, with a request that further stringent orders might be sent to Yemen. (To Sir H. Elliot, No. 229, October 17, 1873.)

On the 14th of October two letters were received from the India Office, inclosing despatches from the Government of India, pressing for a decision about entering into Treaties for *the protection of Lahedj and the other tribes*. These were referred to Mr. Gladstone, with a minute by Lord Granville (annexed).

To this Mr. Gladstone replied in a Memorandum (annexed), objecting strongly to a Protectorate, and agreeing, with Lord Granville, that further representations should be made to the Porte.

This was forwarded to the Duke of Argyll, asking if he concurred.

His reply is not in the Office; but, on the 25th of October, a telegram was sent to Sir H. Elliot, stating that the Turkish officer declined to remove his troops from Lahedj, where he said they were placed to protect the Sultan's brother, expressing astonishment at this failure of the Turkish Government to carry out their assurances, and pressing for immediate instructions to Yemen to withdraw the troops from Houshabee and Lahedj. (To Sir H. Elliot, No. 232, October 25, 1873.)

On the 24th of October the India Office wrote, asking what instructions should be send to India, as the Viceroy said matters were becoming serious, and had authorized the Resident to send troops to protect the Sultan of Lahedj, but not to attack Turkish troops. A telegram from the Resident stated that there had been a fight between the Sultan of Lahedj and his uncle's followers; that

[668] D

the Turkish troops were supporting the latter, and that he meant to send an officer to support the Sultan. The time seemed to have arrived to send troops on our part. A copy of this letter, which seems to have occasioned the telegram of the 25th to Sir H. Elliot, was sent to Constantinople by the mail of the 30th.

From a telegram inclosed in a letter from the India Office of October 31, it appears that, on the 17th, a force of artillery and infantry, British and native, 328 men, under command of Colonel Mackenzie, and 50 Aden troops, under Captains Hunter and Gabb, had marched on Lahedj. A copy of this has also gone to Constantinople.

On the 30th of October, Sir H. Elliot (No. 388, received November 8) reported having made another representation to the Porte in the most urgent manner in the sense of the last instruction to him. He at the same time inclosed a translation of a despatch from the Governor-General of Yemen, which had just been put into his hands, and which is very unsatisfactory in its tenor. It is dated August 8, and asserts the rights of the Porte over Houshabee, and that the malcontent relatives of the Sultan of Lahedj had been taken under French protection. "As regards the relations entertained with the British Government by the tribes which dwell in the neighbourhood of Aden, this must consist of nothing but the fact that that Government gives and assigns a little money to the Chiefs of the different tribes. We are consequently at a loss to understand here the real motive of the pretensions advanced by the British Embassy."

He makes no mention of the instructions sent to him.

On the 13th of November the India Office forwarded reports from Aden, dated the 11th of October. In these reports the Resident says that the impression created in his mind by the persistent disregard of orders by the past and present Governor-General is, that the Porte gives instructions which its officials are told to ignore. That, if the Turkish troops are not made to withdraw, all, or nearly all, the independent tribes will be intimidated into submission to the Porte. He also incloses a letter from the Governor-General of Yemen, maintaining the rights of the Porte over

Houshabee, and claiming the territory ceded by Houshabee to Lahedj as Turkish, and demanding that the Sultan of Lahedj shall acknowledge the Porte's authority over it as a condition of allowing him to retain the ownership of the land.

These reports are dated, it will be seen, more than a week before the telegram notifying that a British force has been marched to Lahedj. To-day a letter has come from the India Office stating that, after consideration of Sir H. Elliot's despatch and its inclosures (No. 388) the Duke of Argyll is of opinion that the position of affairs, as represented in this correspondence, is most unsatisfactory, and that, if the Government of the Sultan cannot be persuaded by efforts of diplomacy to adhere to the promises so frequently made, and to fulfil them at once, more active measures should be taken to enforce the withdrawal of the Turkish troops from the territories occupied by the Chiefs with whom we have Treaty engagements.

Sir H. Elliot has been telegraphed to this afternoon to report immediately what answer has been returned to his last representation. This brings the narrative of the correspondence up to date.

The state of things now, therefore, is—

That the Porte has been giving continual assurances that the tribes shall not be interfered with, and specifically that the Turkish troops shall be withdrawn from Houshabee and Lahedj.

The Governor-General of Yemen systematically ignores these instructions, and, in the face of them maintains his hold over Houshabee, and has sent a force into Lahedj.

The Resident at Aden, under instructions from India, has sent a British force to support the Chief of Lahedj against the Turks, though we have (at the Foreign Office) no intelligence of what they have been doing since they went there on the 27th of October.

The Indian Government requests instructions as to taking Lahedj and the other tribes under British protection.

Although Sir H. Elliot may gather it from the copies of the India Office letters sent to him, the Porte has not yet been formally told that British troops have been sent to Lahedj.

[668] E

12

The whole matter requires the consideration of the Cabinet as to the next step to be taken.

If the British force is still in Lahedj, it may be supposed that we may at any moment hear of a collision, either with the Turkish troops or with the Lahedj rebels.

TENTERDEN.

November 14, 1873.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأولية:

بريطانيا : لندن.London

- **India Office Library**, (IO), **Aden Records**, R/20, **Residency Records. Indian Secret Letters** (I. S. L.), Series AIA. Files. 6, 22, 38, 67, 84.
- **Public Records Office** (PRO), **Foreign Office** (FO), Turkey, Files.424/32, 881/ 2420, 78/ 2753, 78/ 2756, 78/4529 (1872-1874).

- تركيا : استانبول.
- أرشيف رئاسة الوزراء ، Basbakanlik Osmanli Arsivi. (BOA) Istanbul.
- أوراق يلدز الأساسية. YEE.
- Yildiz Esas Evraki: Evrak NO. 553/182.
- ..../5.
- أوراق يلدز المتنوعة. Y.MTV.
- .... Mutenevi. NO. 212/168.
- أوارق نظارة الخارجية. A. MKT. MHM
- Hariciyi Nezareti, NO. 475/52.
- إرادة داخلية. I. DH.
- Irade Dahiliye
- ...., No. 47245.
- سالنامات اليمن: س.ع٣ (١٣٠٤هـ)، س.ع٥ (١٣٠٦هـ)، س.ع٤ (١٣١١هـ)

- اتشيسون، سي. يو، **مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند (البريطانية) والخليج والجزيرة العربية**، ترجمة عبدالوهاب عبدالستار القصاب، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠١م.
- العبدلي، أحمد فضل بن علي محسن، **هديــة الزمن في أخبار ملوك الحج وعدن**، بيروت، دار العودة، ١٩٨٠م.
- الكبسي، بدر الدين محمد بن إسماعيل، **اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية**، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٨٤م، ج٢.
- النهروالي، قطب الدين محمد بن أحمد، **البرق اليماني في الفتح العثماني**، الرياض، دار اليمامة، ١٩٦٧م .

- Aitchison, C. U. A **Collection of Treaties Engagements and Sands Relating to India and Neighbouring countries**, Vol. XI, Oxford, Redwood Burn, Archive Editions, 1993, (ist. ed. 1933).
- Hughes, R. (ed)., **Arabian Gulf Intelligence, Selection from the Records of the Bombay Government**, New Series, No. XXIV, 1856, New York, the orleander Press, 1985.
- Hunter, F. M. **An Account of the British Settlement of Aden in Arabia**, London, Frank Cass, 1968 (ist. ed. 1877).
- Hunter, F. M. and C. W. H. Sealey, **An account of the Arab Tribes in the Vicinity of Aden**, London, Darf Publisher Ltd., 1986, (ist ed. 1909).
- Ingrams, Doreen and Leila (eds), **Records of Yemen 1798- 1960**, Vols. (1, 2, 3, 4) Chippenham, Antony Rowe, Archive Editions, 1993.
- Schofield, Richard (ed), **South-West Arabia, (Vol. 3) The Shaping of State Territory in South- West Arabia (1)**, England, Antony Rowe Ltd, Chippenham. Archive Editions, 1993.

ثانيًا: المراجع:

أ – المراجع العربية والمعربة:

- أباظه، فاروق عثمان، **الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢– ١٩١٨م**، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٦٨م.
- ....، **عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ١٩٣٩ – ١٩١٨م**، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٧م.
- إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، **حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي**، الرياض، دار المريخ، ١٩٨١م.
- الأكوع، القاضي إسماعيل بن علي، **الزيدية، نشأها ومعتقداها**، (د.م، د. أ)، ط٣، ٢٠٠٠م.
- اوين، روجر، وبوب، سوتكليف، (إعداد) **دراسات نظرية في الامبريالية**، ترجمة وميض جمال نظمي وكاظم هاشم لقمة، بغداد، دار الكتب للنشر، ١٩٨٠م.
- باوزير، خالد سالم، **ميناء عدن؛ دراسة تاريخية معاصرة**، الشارقة، دار الثقافة العربية للنشر، ٢٠٠١م.
- البحارنه، محمد حسين، **دول الخليج العربي: علاقاها الدولية وتطور الأوضاع السياسية**، بيروت، شركة التنمية والتطور، مؤسسة الحياة، ١٩٧٣م.
- البشري، إسماعيل بن محمد، **الحملة العثمانية علي إمارة (أبو عريش) والسواحل اليمنية (١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م)**، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢م.

- البكري، صلاح، **الجنوب العربي، قديمًا وحديثًا ٤٠٠ ق. م، ١٩٦٧م**، جدة، دار العلم للطباعة والنشر، (د. ت).
- بلاي فير، روبرت إف. إل. (R. F. L. Play Fair) **تاريخ العربية السعيدة أو اليمن**، ترجمة، سعيد عبدالخير النوبان، وعلي محمد باخشوان، عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ١٩٩٩م.
- الحربي، دلال بنت مخلد، **علاقة سلطنة لحج ببريطانيا (١٣٣٧-١٣٧٨هـ/ ١٩١٨- ١٩٥٩م)**، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٧م.
- الحفظي، إبراهيم بن علي زين العابدين، **تاريخ عسير، رؤية تاريخية خلال خمسة قرون**، تحقيق البشري، محمد بن مسلط، (د. م) (د. أ)، ط٥، ١٤١٣هـ.
- رضوان، نبيل عبدالحي، **الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية بعد إفتتاح قناة السويس، ١٢٨٦- ١٣٢٦هـ/ ١٨٦٩- ١٩٠٨م**، جدة، تهامة، ١٩٨٣م.
- الزلفة، محمد بن عبدالله، **تطور الأوضاع السياسية في جنوب غرب الجزيرة العربية: إمارة أبي عريش وعلاقتها بالدولة العثمانية ١٢٥٤-١٢٦٥هـ/ ١٨٣٨- ١٨٤٩م**، الرياض، مطابع الفرزدق، ١٤١٧هـ.
- ....، **دراسات من تاريخ عسير الحديث**، الرياض، مطابع الشريف، ١٩٩١م.
- صابان، سهيل، "تقارير أحمد مختار باشا العثمانية عن الجزيرة العربية"، **الدارة**، العدد الثاني، السنة التاسعة والعشرون، ١٤٢٤هـ.
- صوصل، صالح محمد، **الإدارة البريطانية في عدن والمحميات الغربية خلال الفترة من ١٩٣٧- ١٩٦٧م**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢م.

- طه، جاد، **سياســة بريطانــيا في جــنوب اليمن، ١٧٩٨- ١٩٦٣م**، القاهرة، دار الفكر العربي، ط٢، (د. ت).
- العادة، سموحي فوق، **معجــم الدبلوماسية والشؤون الدولية**، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٦م.
- عبدالرحيم، عبدالرحيم عبدالرحمن، **محمــد علي وشبه الجزيرة العربية**، ج٢، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٦م.
- العتيبي، مريم خلف، **"الأحوال السياسية في عهد الإمام تركي بن عبدالله آل سعود (١٢٤٠-١٢٤٩هـ/ ١٨٢٤-١٨٣٤م)"**، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الملك سعود، ١٤١٩/١٤٢٠هـ).
- العثيمين، عبدالله صالح، **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ج١، الرياض، مكتبة العبيكان، ط١٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- عسيري، علي أحمد، **عسـير ١٢٤٩هــ/ ١٨٣٣م- ١٢٨٩هــ/ ١٨٧٢م**، الرياض، العبيكان للنشر، ١٩٨٧م.
- عفيف، أحمد جابر (إعداد)، **الموسوعة اليمنية**، ج١، صنعاء- بيروت، مؤسسة العفيف الثقافية ومركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة المشتركة، ط٢، ٢٠٠٣م.
- العقاد، صلاح، **التــيارات السياســية في الخليج العربي**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣م.
- العقيلي، محمد بن أحمد، **تاريخ المخلاف السليماني**، (جزءان)، الرياض، منشورات دارة اليمامة، ١٩٨٢م.
- فارس، علي عبدالله، **شــركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي ١٦٠٠- ١٨٥٨م**، الشارقة، المسار للنشر، ١٩٩٧م.

- القاسمي، سلطان بن محمد، **الإحتلال البريطاني لعدن ١٨٣٩م**، ط٢، دبي، دار الغرير للطباعة والنشر، ١٩٩٢م.
- محمد، أمال إبراهيم، **الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، بيروت، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣م.
- يعقوب، هارولد ف.، **ملوك شبه الجزيرة العربية**، ترجمة أحمد المضواحي، بيروت، دار العودة، ١٩٨٨م.

ب – المراجع الأجنبية:

- Çelik, Mithat "**XIX. Yűzyilin Sonu Ve XX. Yűзyilin Başinda Yemen**" (Firat üniversitesi, Turkey, 1999).
- Farah, Caesar E. "The British Challenge to Ottomon Authority in Yemen". **The Turkish Studies Association, Bulletin**, vol. 22. NO. 1, Spring 1998, Michigan, USA.
- .... **The Sultan's Yemen Nineteenth- Century Challenge to Ottoman Rule**, London, I. B. Tauris, 2002.
- Gavin, R. J. **Aden under British Rule 1839- 1967**, London, C. Hurst and Company, 1975.
- Hoskins, Halford Lancaster, **British Routes to India**, London, Frank cass, 1966.
- Kour, Z. H. **The History of Aden 1839- 1967**, London, C. Hurst and Company, 1975.
- Marston, Thomas E. **Britain's Imperial Role in the Red Sea Area 1800- 1878**. Hamden, Connecticut, The Shoe string press, 1961.
- Robinson, R. E. and J. Gallagher, (With A. Denny) **African and the Victorians, the official mind of Imperialism**, London, Macmillan Press, 1961.
- Shaw, Starford. **History of the Ottoman Empire and Modern Turkey**, Cambridge, Cambridge University Press, 1977.

- Serjent, R. B. **The Portugues of the South Arabian Coast, Hadrami Chronicles, With Yemeni and European accounts of Dutches Pirates of Mocha in the Seventeeth Century**, Beirut, Librairie Du Liban, 1974.
- Uçarol, Rifat **Gazi Ahmet Muhtar paşa, (1839- 1919), Askeri ve Siyasi Hayati**. Istanbul, Filiz Kitabevi, 1989.
- Uzoigwe, G. N., **Britain and the conquest of Africa, the age of Salisbury**, Ann Arbor, the University of Michigan Press, 1974.
- al-Zulfa, Muhammad A. "**Ottoman Relations With Asia and the Surrounding Areas**, 1840- 1872" (unpublished Thesis, Ph. D. University of Cambridge, 1987).